

Distr.: General
10 July 2020
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 9 تموز/يوليه 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

أتشرف بأن أرفق طيه نسخة من الإحاطات التي قدمتها السيدة ميشيل باشليه، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان؛ والسيد ديفيد شيرر، الممثل الخاص للأمين العام لجنوب السودان ورئيس بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان؛ والسيد ديسماس كيتنغ سينغا، رئيس مجموعة لوتس لحقوق الإنسان، وكذلك البيانات التي أدلى بها كل من معالي السيدة أنغريت كرامب - كارينباور؛ وزيرة الدفاع الاتحادية في ألمانيا؛ ومعالي السيد فيبريان أفيريانو روديارد، نائب وزير الخارجية للتعاون المتعدد الأطراف في إندونيسيا؛ واللورد طارق أحمد؛ لورد ويميلدون، وزير الدولة لشؤون الكومنولث والأمم المتحدة وجنوب آسيا في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية؛ وممثلي الاتحاد الروسي وإستونيا وبلجيكا وتونس والجمهورية الدومينيكية وجنوب أفريقيا وسانت فنسنت وجزر غرينادين والصين وفرنسا وفيت نام والولايات المتحدة الأمريكية، فيما يتعلق بجلسة التداول بالفيديو بشأن "عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام: عمليات السلام وحقوق الإنسان"، التي عقدت يوم الثلاثاء، 7 تموز/يوليه 2020.

ووفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه بين أعضاء المجلس بشأن هذا الجلسة عن طريق التداول بالفيديو، قدمت الوفود والكيانات التالية بيانات مكتوبة، مرفق أيضا نسخ منها: إسبانيا، إكوادور، الأرجنتين، الاتحاد الأوروبي، أوروغواي، أوكرانيا، أيرلندا، إيطاليا، البرازيل، البرتغال، بنغلاديش، البوسنة والهرسك، بيرو، جمهورية كوريا، غواتيمالا، سلوفاكيا، سري لانكا، السنغال، فنلندا، فيجي، كندا، كوستاريكا، لبنان، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، المغرب، نيبال، الهند وهولندا.

ووفقا للإجراء المبين في رسالة رئيس مجلس الأمن الموجهة إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن المؤرخة 2 نيسان/أبريل 2020 (S/2020/273)، الذي تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا، ستصدر هذه الإحاطات والبيانات بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(التوقيع) كريستوف هويسغن

رئيس مجلس الأمن



المرفق 1

بيان مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ميشيل باشيليه

أشكر حكومة ألمانيا على عقد مناقشة اليوم بشأن عمليات السلام وحقوق الإنسان في وقت يتسم بتحديات بعيدة الأثر. ومع استمرار تسارع مرض فيروس كورونا (COVID-19)، فإن آثاره على الصحة والمجتمعات والاقتصادات تهدد التنمية وتؤدي إلى تضخيم أو إثارة مظالم وتوترات جديدة.

إن القرار 2532 (2020) يعترف بحق بالأثر المدمر بشكل خاص لهذه الجائحة على البلدان المتضررة من النزاعات والأزمات الإنسانية. وأرحب بدعوته القوية إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي في جميع الحالات المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن. وأثق بأنه سيثير أيضاً إجراءات عالمية أوسع نطاقاً وأكثر تنسيقاً للتخفيف من آثار الجائحة والوقاية منها في الحاضر والمستقبل.

وكثيراً ما شدد المجلس على أن منع نشوب النزاعات يجب أن يكون على أساس احترام حقوق الإنسان وحمايتها. وبعبارة أخرى، فإن حقوق الإنسان أساسية في ولاية المجلس لصون السلم والأمن الدوليين. وقد تم تنفيذ هذا المبدأ باستمرار من خلال إدماج حقوق الإنسان في ولايات عمليات السلام في أخطر الأزمات التي تهددت العالم. وفي الوقت الراهن، هناك 12 عملية من عمليات الأمم المتحدة للسلام - ست عمليات لحفظ السلام وست بعثات سياسية خاصة - تضم عناصر معنية بحقوق الإنسان. وتسهم هذه العناصر المعنية بحقوق الإنسان على أرض الواقع إسهاماً قوياً في تحسين الحماية؛ إنهم يجعلون البعثات أقرب إلى الناس؛ فهم يخدمون ويعززون قدرات الحكومات على النهوض بالتنمية الشاملة للجميع وسيادة القانون والسلام.

وفي هذا السياق، لا مغالاة في التأكيد على أهمية دعوة الأمين العام إلى العمل من أجل حقوق الإنسان. واستناداً إلى أنواع الخبرة ذات الصلة لكل عنصر من عناصر عمليات السلام، تهدف الدعوة إلى العمل إلى تعزيز الجهود الجماعية لتنفيذ ولايات البعثات في بيئات متزايدة التعقيد. وستكون "خطة للحماية" التي اقترحتها الدعوة عنصراً هاماً في كفالة أن تكون حقوق الإنسان أساساً مشتركاً وفعالاً لعمل منظومة الأمم المتحدة وفي تعزيز المشاركة الجماعية لجميع عناصر عمليات السلام وإسهامها ومسئوليتها في النهوض بحقوق الإنسان.

ولا يمكن منع تكرار النزاعات إلا باتخاذ إجراءات لمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان التي تعرض لها الناس. هذا هو العمل الذي تُكلف به عناصر حقوق الإنسان في عمليات السلام ويجري تدريبها على القيام به - الكشف عن أوجه عدم المساواة والمظالم التي تكمن وراء نزاعات محددة ومعالجتها. ومع تقادم أزمة كوفيد - وما يصاحبها من تحديات للمجتمعات والاقتصادات والمؤسسات في كل منطقة - فإن عمل العناصر المعنية بحقوق الإنسان في دعم عمليات السلام لتنفيذ ولاياتها ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع وعدم الاستقرار أصبح أكثر أهمية.

وتشكل عمليات الرصد والإبلاغ من جانب العناصر المعنية بحقوق الإنسان الإنذار المبكر بالتطورات التي تهدد بزعة استقرار حالات محددة. ويشمل هذا العمل اليوم تقييم فعالية التدابير الرامية إلى احتواء COVID-19 وإنفاذها؛ وتحديد أثر الجائحة على الفئات الضعيفة، ولا سيما المشردون داخلياً واللاجئون والنساء؛ وتقييم الأثر على حقوق اقتصادية واجتماعية وثقافية محددة. ورصد الزيادات في حالات الوصم والتمييز وخطاب الكراهية المتصلة بالجائحة، فضلاً عن الانتهاكات المتصلة بالنزاعات من جانب

جميع الأطراف، أمر أساسي أيضاً للجهود المبذولة لتسليط الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان والتصدي لها ومنع وقوع المزيد.

وتستند المساعي السياسية الحميدة التي تقوم بها كل بعثة إلى عمليات الرصد والإبلاغ المحايدة من جانب العناصر المعنية بحقوق الإنسان، إلى جانب مشاركة العناصر مع أطراف النزاع ومؤسسات الدولة والمجتمع المدني. وبعبارة أخرى، فإن العناصر المعنية بحقوق الإنسان لها دور أساسي تؤديه في المساهمة في تحقيق الأهداف العامة لعمليات السلام المتمثلة في دعم العمليات السياسية وعمليات السلام.

ونحن نرى هذه الدينامية في عمليات السلام في جميع أنحاء العالم. وفي أفغانستان، ساعد الإبلاغ عن حماية المدنيين من جانب العنصر المعني بحقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على بناء دور البعثة كمحاور موثوق ومحايد وفتح الأبواب مع أطراف النزاع. وقد دعت البعثة مؤخراً جميع الأطراف إلى مضاعفة جهودها لحماية المدنيين وتهدئة النزاع، من أجل إنقاذ الأرواح وتهيئة بيئة مواتية للنجاح في محادثات السلام المقبلة.

وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، أظهر موظفو حقوق الإنسان أهميتهم في منع نشوب النزاعات، لا سيما من خلال عملهم في مجال خطاب الكراهية ودعم آليات المساءلة القضائية وغير القضائية، بما في ذلك الآلية المبتكرة المتمثلة في المحكمة الجنائية الخاصة.

وفي ليبيا، فإن آليات المساءلة للتصدي للانتهاكات السابقة ومنع الانتهاكات الجارية ضرورية لمتابعة عملية برلين والتصدي للنزاع الجاري وحالة الخروج على القانون. واعتماد مجلس حقوق الإنسان لبعثة لتقصي الحقائق هو مثال على الدعم الذي يمكن أن تقدمه آليات حقوق الإنسان إلى جهود المساءلة ومنع نشوب النزاع.

وفي جنوب السودان، فإن عمل شعبة حقوق الإنسان التابعة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان لمكافحة الإفلات من العقاب يساعد على تسليط الضوء على الثغرات الحاسمة الأهمية في مجال المساءلة وأثر تلك الثغرات في تأجيج العنف المستمر وإعاقة جهود المصالحة.

وفي السودان، يتمحور الإعلان الدستوري لعام 2019 الذي اعتمدهته الحكومة الانتقالية حول حقوق الإنسان. وستدعم البعثة المتكاملة للأمم المتحدة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، التي أنشئت مؤخراً، مع المكتب المحلي لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في البلد، جهود الحكومة الرامية إلى بناء مؤسسات شاملة لجميع تعالج الأسباب الجذرية للنزاع وإعادة البناء على أسس أقوى.

في العراق، لفتت عمليات الرصد والإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت منذ بداية المظاهرات الشعبية في أكتوبر/تشرين الأول 2019 الانتباه إلى حالات الاختطاف والاختفاء والتعذيب وقتل المتظاهرين. وإلى جانب جهود الدعوة المحددة الأهداف، ساهم هذا الجهد في تقييد قوات الأمن بشكل كبير خلال تجدد الاحتجاجات مؤخراً وفي الإنشاء المقرر للجنة وطنية لتقصي الحقائق. واتساقاً مع تسليم الحكومة بضرورة المساءلة، فهذه خطوات هامة نحو منع وقوع أعمال مماثلة في المستقبل وزيادة ثقة الشعب العراقي في السلطات.

يساعد موظفو حقوق الإنسان في عمليات السلام أيضاً على تعزيز قدرة المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان وسيادة القانون. وفي هايتي وجمهورية الكونغو الديمقراطية، عملت شرطة الأمم المتحدة

وعناصر حقوق الإنسان التابعة لبعثة الأمم المتحدة لدعم العدالة في هايتي وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بالاشتراك مع السلطات الوطنية على تعزيز مكاتب المفتش العام لمعالجة حالات انتهاكات حقوق الإنسان.

وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، أدى الدعم المقدم إلى المحاكم المتنقلة إلى إحراز تقدم كبير في التصدي للإفلات من العقاب، في حين تُقدم أفرقة التحقيق المتنقلة تحليلاً أساسياً لحالات محددة. وفي إيتوري، أدى هذا الإبلاغ إلى قيام البعثة باعتماد عمليات نشر وحدات قتالية جاهزة للتدخل لتعزيز حماية المشردين داخلياً. وعلى نطاق أوسع، فإن هذا العمل يدعم استراتيجية البعثة لمنع نشوب النزاعات من خلال تشكيل الجهود الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات والعنف القبلي.

وتعمل عناصر حقوق الإنسان أيضاً على المساعدة في إدارة المخاطر المتصلة بتنفيذ الولاية، ولا سيما من خلال دعم تنفيذ سياسة بذل العناية الواجبة لمراعاة حقوق الإنسان فيما يتعلق بدعم الأمم المتحدة لقوات الأمن غير التابعة لها. وبدعم من المجلس، حسنت هذه السياسة بدرجة كبيرة عمل الأمم المتحدة في مجالي الإدارة والأمن.

وما فتئ مجلس الأمن منخرطاً بشكل متزايد في التطورات على الصعيد الإقليمي، حيث فوض التدخل على نطاق المنطقة للتصدي للتهديدات الأمنية، بما فيها تلك المتعلقة بالإرهاب. وفي هذه العمليات، كثيراً ما تكون هناك مخاطر متزايدة على السكان المدنيين؛ ولذلك فإن تأسيس العمليات استناداً إلى احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي أمر حاسم لنجاحها.

وبالإضافة إلى الشراكات التي تبنيها المفوضية مع الاتحاد الأفريقي، فإن نهج إطار الامتثال الذي طورناه يشكل مجموعة شاملة من تدابير المنع والتخفيف والاستجابة والعلاج التي تزيد من تفعيل عمل الأمم المتحدة بشأن حماية المدنيين. وما فتئنا ندعم قيام القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل بتفعيل هذا الإطار منذ عام 2018، بهدف أساسي هو منع إلحاق الضرر بالمدنيين خلال العمليات العسكرية وعمليات مكافحة الإرهاب.

وإنني أثنى على المجموعة الخماسية لكونها أول قوة مسلحة دون إقليمية ملتزمة بتنفيذ إطار امتثال من هذا القبيل. ويلزم بذل مزيد من الجهود من أجل التفعيل الكامل، لا سيما من خلال التركيز بقوة على حماية الفئات الضعيفة من السكان، بمن فيهم النساء والأطفال والمشردون داخلياً. هذه التدابير حاسمة لضمان فعالية القوة المشتركة في الوفاء بولايتها وفي كسب ثقة المجتمعات التي تخدمها.

وكما ورد في نداء الأمين العام للعمل من أجل حقوق الإنسان، لا يوجد ضمان للمنع أفضل من إيفاء الدول الأعضاء بمسؤولياتها في مجال حقوق الإنسان. وعلى العكس من ذلك، فإن قضايا حقوق الإنسان التي لم تحل ونقص التمويل لتنفيذ التوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان يؤديان إلى سلام هش لا يمكن الدفاع عنه في نهاية المطاف ويرغمان الأمم المتحدة على إطالة التدخل في البلد. وفي وقت الأزمات العالمية والإقليمية المتعددة الأبعاد، نحتاج إلى مضاعفة الاستثمار في الهياكل الدولية القائمة على القواعد التي تخدم الصالح العام من خلال تحديد المظالم ومعالجتها قبل أن تتفاقم إلى العنف. ويعد التمويل الكافي لولايات مجلس الأمن المتعلقة بحقوق الإنسان لعمليات السلام من بين أسلم الاستثمارات وأكثرها فعالية من حيث التكلفة لصالح الجميع.

وبالإضافة إلى الموارد، هناك حاجة إلى دعم سياسي قوي لهذه العناصر يعبر عنه من خلال مجلس الأمن. إن عمليات الأمم المتحدة للسلام من أهم إنجازات المنظمة وأداة قوية لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها. وهي تحتاج إلى الموارد والدعم السياسي القوي من أعضاء المجلس لربط جميع عمليات الأمم المتحدة معاً حول نهج مشترك فعال للأزمات، من المنع إلى التعافي.

المرفق 2

بيان الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان،

ديفيد شيرر

سيدتي الرئيسة، يسرني أن ألتقي بكم. ونشكركم على عقد جلسة لمناقشة هذا الموضوع الهام جداً.

تعد حقوق الإنسان من الأعمال الرئيسية لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وهي واحدة من الركائز الأربع في ولايتنا، ولكنها تشغل أيضاً دوراً شاملاً في جميع أنحاء البعثة، حيث أنها محورية للسلام والأمن وحماية المدنيين على حد سواء.

وفي بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، كثيراً ما يُنظر إلينا على أننا سنقدم سرداً قاطعاً لقضايا حقوق الإنسان وسنتحدث باسم الآخرين عما حدث، لأن الآخرين لن يفعلوا ذلك أو لا يستطيعون القيام به. ويدرك مجلس الأمن سجل جنوب السودان البائس في مجال حقوق الإنسان، لا سيما منذ اندلاع النزاع في عام 2013. فقد أدى استهداف المدنيين الأبرياء وقتلهم إلى تشريد أكثر من مليوني لاجئ ونزوح 1.9 مليون آخرين داخلياً. يفر الناس لأنهم يخشون على حياتهم و/أو على حياة أسرهم.

كما أن العنف الجنسي ما برح منتشراً للغاية في جنوب السودان. وهذه مسألة ناقشها مجلس الأمن، وجرى توثيقها وحظت بتغطية إعلامية كبيرة. ولن أخوض في التفاصيل اليوم لأن أعضاء المجلس على علم تام بها. وما أود أن أتطرق إليه اليوم هو كيف تواجه البعثة تلك التحديات وتعمل على معالجتها.

إن أفعالنا وعملنا مرتبطان بما يمكننا القيام به لإحداث فرق، وكيف يمكننا تغيير السلوك، وما الذي سيحقق تحسينات مستدامة لمراعاة حقوق الإنسان. وبطبيعة الحال، فإن جزءاً من هذا الدور هو توثيق الانتهاكات وإظهار المنتهكين والمعتدين. وهذا جزء هام مما نقوم به، ولكن التوثيق وحده غير كاف؛ فهو في كثير من الأحيان إجراء لمرة واحدة يكون له تأثير في وقت صدور التقرير ولكن التأثير يتبدد إذا لم تكن هناك متابعة.

ونحاول في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان أن نُنظّم نهجنا في ثلاثة مسارات عريضة، سأستعرضها الآن واحداً تلو الآخر.

أولاً، فيما يتعلق بالتوثيق ومحاسبة المعتدين، قمنا على مدى العامين الماضيين بإعادة هيكلة شعبة حقوق الإنسان لدينا لتشمل فريق استجابة سريعة يمكنه الاستجابة للأحداث، وتقديم تقارير قطاعية عن المجالات والمواضيع ذات الأهمية الخاصة، والتحقيق السريع في المسائل. وهذا أمر مهم جداً للضحايا لأن قصصهم يجب أن تُروى، وألامهم يجب أن تُلغى الإقرار والاعتراف بها، إذا أردنا المتابعة على الفور. ومن المهم أن هذا النهج يكفل أيضاً تحديد هوية مرتكبي الانتهاكات. وهو يبين أيضاً أننا شهود على الانتهاكات ونأمل أن نتمكن من متابعة ذلك لضمان تحمل الأشخاص الذين ارتكبوا الانتهاكات لعواقب ما حدث.

إن تقاريرنا متحفظة وتتوخى الدقة لأننا نريد أن نتأكد من أن كل ما نفعله صحيح تماماً وأن تقاريرنا يمكن الوثوق بها وأننا لن نكون مستهدفين - أو أن استنتاجاتنا ستلقى الرفض - لأننا أخطأنا في شيء ما. كما نكفل إرسال تقاريرنا إلى الأطراف المتضررة حتى تتاح لها الفرصة للرد، ونأخذ ردها في الاعتبار. وقد نقوم بتغيير تقريرنا أو قد نختر عدم تغييره، تبعاً للرد. ولكننا نعطي الأطراف المتضررة فرصة للرد.

وقد نشرنا عدداً من التقارير المختلفة بشأن طائفة واسعة من القضايا، بما في ذلك الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة ضد المدنيين في ولاية غرب الاستوائية، ولا سيما توثيق الانتهاكات التي ترتكبها المعارضة؛ وبشأن الهجمات العشوائية ضد المدنيين في ولاية الوحدة، ولا سيما توثيق الانتهاكات التي تقوم بها الحكومة إلى حد كبير؛ وبشأن التهديدات التي تتعرض لها حرية التعبير في جنوب السودان؛ وكذلك بشأن إمكانية حصول الناجيات من العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات على الرعاية الصحية، وهو ما يشير إلى حق المرأة في الحصول على الخدمات بعد تعرضها للاعتداء. ولا يقتصر التقرير الأخير على الضحايا فحسب، بل يشمل أيضاً ما إذا كان الضحايا قادرين على الحصول على خدمات المتابعة، بما في ذلك الدعم الطبي والنفسي والاجتماعي، لمساعدتهم على تجاوز محنتهم.

كما حددنا وخصصنا بالذكر الأفراد الذين ارتكبوا فظائع معينة. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر شخصاً يدعى غوردان كونغ، الذي قام في عام 2018 بتنظيم برنامج مروع للانتهاكات في ولاية الوحدة في وسط جنوب السودان. وعندما تحدث في وقت لاحق إلى رئيس شعبة حقوق الإنسان التابعة لنا، دافع عن أفعاله قائلاً إنه كان عليه أن يلحق الناس درساً جدياً وإلا فإنهم سيواصلون مهاجمته أو إهانته. وشمل ذلك الدرس الجدي تعليق النساء في الأشجار وحرق كبار السن في بيوتهم واغتصاب مئات النساء في جميع أنحاء المنطقة وقتل وتشريد آلاف الأشخاص الآخرين. إن غوردان كونغ هو من نوعية الأشخاص الذين ينبغي إفرادهم ومجازاتهم والحيلولة دون إفلاتهم من العقاب على انتهاكات من هذا القبيل في حين أنه ثبت تماماً وبشكل قاطع ارتكابه لهذه الانتهاكات.

والمسألة الثانية هي إنهاء الإفلات من العقاب وضمان المساءلة. فضمان المساءلة هو السمة المميزة لجميع المجتمعات. وتعني المساءلة أنه إذا ارتكب شخص ما، رجلاً كان أم امرأة، جرائم وتجاوزات، فإنه سيحاكم، وأنه سيُعاقب إذا ما ثبتت إدانته. ويكتسي إنهاء الإفلات من العقاب في جنوب السودان أهمية كبيرة ويتطلب إلى حد كبير أن يقوم نظام العدالة بوظيفته. وهذا المجال هام جداً بالنسبة لدورنا الواسع كبعثة وهو لا يشمل شعبة حقوق الإنسان التابعة لنا فحسب، ولكن أيضاً عنصر الشرطة وسيادة القانون في البعثة.

ونشارك في دعم المحاكم المتنقلة كخطوة أولى نحو إنشاء محاكم أكثر دواماً. وعندما تم نشر أول محكمة متنقلة قبل حوالي 18 شهراً في بانتيو، حيث حوكم عدد من الأشخاص الذين ارتكبوا أعمال عنف جنسي ضد النساء، حضرت محامية الإجراءات وأبلغتنا بما شاهدته هناك. وحدثتنا عن فتاة تبلغ من العمر 15 عاماً كانت تقف أمام المحكمة فيما تم جلب أربعة رجال متهمين باغتصابها جماعياً. وكان أولئك الرجال مغرورين جداً وواقفين جداً من أنفسهم ومتعترسين جداً - حتى رأوا الفتاة وشهودها يقفون هناك، وعندها بدت خيبة الأمل على وجوههم.

وفي نهاية المحاكمة، أدين الرجال الأربعة جميعاً وحكم عليهم بالسجن لمدد تتراوح بين 4 سنوات و 12 سنة. وكانت تلك القضية وغيرها من القضايا بمثابة تحذير من مغبة ارتكاب انتهاكات جنسية وانتهاكات لحقوق الإنسان في المنطقة. وعادت المحاكم المتنقلة بفائدة هائلة في ضمان بدء نهاية الإفلات من العقاب هناك. كما قالت لي المحامية إنها رأت بعد بضعة أيام طابوراً يتألف من 47 امرأة - أحصتهن - خارج قاعة المحكمة في انتظار الدخول. وعندما سألت عن سبب وجودهن هناك، قيل لها إن هؤلاء النساء الـ 47 شاهدات يقفن في الطابور للإدلاء بشهادتهن في القضايا التالية للأشخاص الذين يُقدمون إلى المحكمة بتهمة ارتكاب انتهاكات جنسية وغيرها من الجرائم.

ولا يقتصر دورنا في هذا السياق على المحاكم المتقلة؛ بل إنه يتعلق أيضا بتعزيز الشرطة الوطنية ونظام العدالة والادعاء العام والقضاة - وصولا إلى وزارة العدل. وفي جنوب السودان، يسير عملنا بكل سهولة حيث أننا تلقى تعاوننا استثنائيا من المسؤولين عن نظام العدالة في دعما لمساعدتهم على تحسين أنظمتهم.

أخيرا، فإن المسار العريض الثالث لنهجنا هو العمل مع الحكومة. وفي الواقع، يمكننا أن ننتقد الحكومة، ولكننا بحاجة أيضا إلى العمل معها. ولدينا حاليا ثلاث خطط عمل مع الحكومة: أولا، مع الجيش - قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان؛ وثانيا، مع الشرطة - جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان؛ وثالثا، مع قوات الجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان. وتمكننا خطط العمل هذه من العمل لتهيئة الظروف داخل هذه القوى لاحترام حقوق الإنسان. وبالتالي، فإننا مدعوون بانتظام إلى المساعدة في تدريب وحداتهم. وهذه خطوة في الاتجاه الصحيح لأننا ننخرط في مرحلة مبكرة، إذا جاز التعبير، مع الضباط المسؤولين عن قواتهم.

وفي النهاية، أود أن أتكلم عن كيفية عملنا في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وكما ذكرت، فإن حقوق الإنسان ليست مجرد مجال عمل مواضيعي، بل هي نهج شامل على نطاق البعثة. فعلى سبيل المثال، ثمة مذكرة تفاهم بين شعبة حقوق الإنسان والقوة، وهي عنصر حفظ السلام العسكري في البعثة، مما يتيح للجانبين فهم نطاق عمل كل منهما ووجهات نظره. ولفهم سبب الحاجة إلى إبرام مذكرة تفاهم، ينبغي لأعضاء المجلس أن يتذكروا أن حفظة السلام النظاميين يتناوبون كل 12 شهرا. ومن شأن توثيق النهج المتعلق بشعبة حقوق الإنسان في صلتها بالقوة في مذكرة تفاهم كفاءة الاستمرارية. ولذلك، فإن حفظة السلام العسكريين في البعثة يعون ويحترمون عمل عنصر حقوق الإنسان ويساعدونه في عمله؛ وفي المقابل، فإن شعبة حقوق الإنسان لديها فهم أفضل لعمل العنصر العسكري. وتضمن مذكرة التفاهم عمل العنصرين انطلاقا من فهم مشترك والتقييد بمعايير حقوق الإنسان.

وأود أيضا أن أشير إلى الدور الهام والمحدد الذي يقوم به مستشارو شؤون حماية المرأة ووحدة حماية الطفل في النهوض بعمل البعثة. والأمر الأهم هو أنني أود أن أعرب عن تقديري لرئيس شعبة حقوق الإنسان في البعثة، يوجين نيندوريرا، الذي سيتقاعد في غضون شهر ونصف بعد 10 سنوات من العمل في الأمم المتحدة وبعد مسيرة طويلة جداً من العمل في مجال حقوق الإنسان وشغل منصب وزاري في بلده، بوروندي. وأود أن أشكره على عمله الشاق في المساعدة في وضع حقوق الإنسان على الخريطة في جنوب السودان.

بيان رئيس مجموعة لوتس والنائب الفخري لرئيس الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، ديسماس كيتنغي سينغا

[الأصل: بالفرنسية]

بعد مرور عام ونصف على الانتقال السلمي للسلطة وانتخاب الرئيس تشيلومبو تشيسيكيدى، تشهد جمهورية الكونغو الديمقراطية وضعا خاصا يبعث على الأمل والقلق على حد سواء إذا لم تدعم أعمال ملموسة ودائمة لإحداث تغيير الخطاب السياسي المستخدم على الصعيدين الوطني والدولي. وبفضل النظام الجديد الذي جاء إلى السلطة نتيجة انتخابات 30 كانون الأول/ديسمبر 2018، فُتح المجال العام أمام أحزاب وتجمعات سياسية متعددة وعاد المنفيون السياسيون إلى ديارهم وأُطلق سراح العديد من السجناء السياسيين وأعيد فتح وسائل الإعلام الخاصة التي كانت مغلقة سابقاً واستؤنف الحوار مع الجهات الدولية الفاعلة.

غير أن ممارسات النظام السياسي السابق التي لا تميل حالياً سوى لإعطاء الضوء الأخضر للمظاهرات العامة التي تدعم سياسات رئيس الجمهورية هي التي تميز سلوك قوات الأمن. وعلى الصعيد الأمني، فإن قوات الأمن والدفاع في الإقليم الخاضع لسيطرة الحكومة لا تواجه فحسب مشكلة وحدة القيادة والاختلال الوظيفي ونقصا في الموارد وعدم الفعالية في الدفاع عن السلامة الإقليمية، التي تتعرض حالياً للتهديد جراء غارات جيوش البلدان المجاورة على الأراضي الكونغولية، ولكنها تعاني أيضاً، في المقام الأول، من عدم الفعالية في تأمين الناس وممتلكاتهم. ففي إيتوري، على سبيل المثال، يشكل نشاط الجماعة المسلحة المعروفة باسم تحالف الديمقراطيين الكونغوليين، الذي ينطوي على ارتكاب فظائع خطيرة ضد السكان المحليين، تهديداً خطيراً للسلام والأمن في تلك المنطقة.

وفي هذا السياق الهش، تتأثر حالة حقوق الإنسان بارتكاب انتهاكات متكررة لحقوق الإنسان وإفلات معظم مرتكبي هذه الأعمال من العقاب والصعوبات التي تواجه تنفيذ الإصلاحات التي تمس الحاجة إليها لتحسين الحالة وإرساء سيادة القانون في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فعلى سبيل المثال، رُصدت في عدة أنحاء من البلد حالات اعتقال واحتجاز غير قانونيين وتعذيب ومعاملة لاإنسانية ومهينة من جانب أجهزة إنفاذ القانون والأمن وتهديدات وهجمات واعتقالات للمدافعين عن حقوق الإنسان، حيث سُجلت 10 حالات تقريباً من هذا القبيل منذ فرض حالة الطوارئ نتيجة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، فضلاً عن العنف الجنسي في الظروف الخاصة الناجمة عنه، وذلك في ظل عدم اتخاذ تدابير فعالة لوقف هذه الأعمال ومقاضاة مرتكبيها.

إن مكافحة الإفلات من العقاب والفساد، التي هي أولوية في البرنامج الخماسي لولاية الرئيس تشيلومبو تشيسيكيدى، يعوقها عدم وجود سياسة واضحة ومتسقة في هذا المجال. وعلاوة على ذلك، فإن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للسكان، التي من الصعب كفالتها أصلاً، تقوضت بسبب فيروس كورونا، حيث تم تخفيض ميزانية الدولة، إلى جانب الانتهاك الواسع النطاق لحق الناس في العمل والحصول على الخدمات الصحية والتعليم.

ويقوم مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان، مواصلةً لمهامه في إطار تنفيذ ولاية البعثة التي اعتمدها مجلس الأمن في شهر كانون الأول/ديسمبر 2019، بالتعاون مع البعثة، برصد انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في جميع أنحاء البلد، ويساند قدرات شركائه على العمل في مجال الدعم والحماية، بما في ذلك كيانات الدولة والمجتمع المدني على السواء، كما يقوم بالإسهام في حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، ورصد وتقديم المشورة بشأن الإجراءات المتخذة لمكافحة الإفلات من العقاب وتنفيذ الإصلاحات اللازمة، ويقوم بالدعوة مع صانعي القرار الكونغولي والشركاء في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ورغم معاناة المكتب من محدودية الموارد، وأنه لم يعد حاضراً في جميع أنحاء البلد منذ إغلاق مكاتب البعثة في سبع مدن في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن عمل المكتب بالاشتراك مع البعثة يحظى بدعم ومساعدة منظمات المجتمع المدني التي تزوده بانتظام بمعلومات عن انتهاكات حقوق الإنسان، وتشارك في تجميع البيانات في هذا الميدان، وتقدم دورات تدريبية مختلفة من خلال فروع المكتب. وتتلقى المنظمات غير الحكومية الدعم من مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان والبعثة في إطار الإجراءات القانونية التي تتخذها ضد مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان وفي مجال الدعوة التي تقوم بها على مختلف المستويات، وكذلك عندما يتعرض أعضاؤها للتهديد أو الملاحقة القضائية من جانب السلطات المحلية أثناء قيامهم بعملهم.

وقد أثرت جائحة كوفيد-19 في جمهورية الكونغو الديمقراطية على عمل المنظمات غير الحكومية التي تركز على حقوق الإنسان نتيجة انخفاض الموارد المالية والبشرية والمادية وصعوبات السفر والاتصالات. ونتيجة لذلك، تقلص أيضاً العمل في مجال جمع المعلومات والتدريب والدعوة. ويدعم المكتب والبعثة المنظمات غير الحكومية من خلال تقاسم وسائل الاتصال، واستمرارية الدعوة عن طريق تيسير الوصول لتقديم الخدمات اللوجستية، والاطلاع على شواغل هذه المنظمات ونقلها إلى السلطات الكونغولية وغيرها من الشركاء في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما في مجال توعية السكان بحقوق الإنسان الأساسية الخاصة بهم في سياق جائحة كوفيد-19.

وفيما يتعلق بمختلف أنشطة المكتب والبعثة، تمكنت أنا ومنظمتي من تقديم إسهامات مفيدة وملائمة. فعلى سبيل المثال، ورد ذكر منظمة "مجموعة لوتس (Groupe LOTUS)" عدة مرات في التقرير المسحي الذي نشرته الأمم المتحدة. وفيما يتعلق بحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، لا يقتصر الأمر على ما حصلت عليه أنا بنفسني، أكثر من مرة، من مساعدة عناصر حقوق الإنسان والشؤون السياسية والعسكرية في البعثة من أجل كفالة أمني عن طريق نقلي إلى مباني البعثة في أوقات تعرضت فيها لتهديدات خطيرة على حياتي بسبب التزامي بحقوق الإنسان. بل وكذلك يشكل الدعم اللوجستي والتقني الذي تقدمه البعثة لمشاركتي في الاجتماعات الوطنية والدولية بشأن السلام وحقوق الإنسان، فضلاً عن تبادل الآراء بشأن تحليل المسائل السياسية الوطنية، مصدر إثراء متبادل لم يسهم في تعزيز قدرات المنظمات غير الحكومية الكونغولية فحسب، بل أيضاً في التأثير الذي أحدثته أعمال البعثة على المجتمع الكونغولي عموماً. وبالإضافة إلى ذلك، من المهم تسليط الضوء على عمل منظمات المجتمع المدني الكونغولية باعتبارها حلقة الوصل بين البعثة والشعب الكونغولي، وكذلك في مجال التوعية بأنشطة البعثة في أوساط المجتمعات المحلية والشباب في المدارس والجامعات باللغات المحلية. وقد مكنت الأنشطة المختلفة التي قام بها المكتب والبعثة في ميدان حقوق الإنسان الشعب الكونغولي من فهم الطابع الشامل لحقوق الإنسان في

بعثات الأمم المتحدة للسلام، فضلا عن النهج العالمي المتكامل لبناء السلام في مجتمع يمر بمرحلة ما بعد النزاع مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي ضوء كل ما سبق، أرى أنه سيكون من المفيد توجيه انتباه أعضاء المجلس إلى أهمية تعزيز الحوار السياسي مع السلطات على الصعيد الوطني والمحلي، وحماية المدنيين، وتوفير الموارد لأنشطة المكتب والبعثة. وبناء على ذلك، سأقدم التوصيات التالية لتحسين فعالية البعثة بصفة عامة.

يجب تقديم الدعم لبعثة المساعي الحميدة التي يقوم بها الممثل الخاص للأمين العام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويجب تعزيز وجود المكتب والبعثة ومواردهما في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك في المناطق التي أغلقت فيها مكاتب البعثة. وينبغي أن ندعم إضفاء الطابع المهني على القطاع الأمني ومساءلته - مع إيلاء الأولوية للجيش والشرطة - بسبل منها التدريب على احترام حقوق الإنسان وتنفيذ سياسة الأمم المتحدة لبذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان، ضمن جهودها الرامية إلى فرز الأفراد الذين يعرقلون إصلاح القطاع الأمني أو يرتكبون انتهاكات لحقوق الإنسان. ويجب أن نواصل دعم السلطات الكونغولية في حماية المدنيين من خلال وسائل فعالة تتكيف مع الحالة. وينبغي إنشاء وتعزيز وحدات الشؤون السياسية، بما فيها إذاعة أو كابي، في المواقع التي أغلقت فيها مكاتب البعثة. ويجب دعم مكافحة الإفلات من العقاب والفساد وفقا لمعايير المحاكمة العادلة. وعلينا أن نشجع الجهود الرامية إلى كفالة العدالة وإثبات الحقيقة لضحايا الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان. ويجب أن ندعم تنظيم الانتخابات المحلية وأن نساعد على إصلاح المؤسسات المنشأة لدعم الديمقراطية، مثل اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. ويتعين علينا أن ندعم منظمات المجتمع المدني الكونغولية وأن نُشرك المجتمع المدني ومنتشاور معه في عملية تقييم البعثة والنظر في استراتيجيات انسحابها، مع كفالة وضع استراتيجية انسحاب، في إطار العملية الجارية لانسحاب البعثة من البلد، تستند إلى معايير موضوعية أو أسس مرجعية ذات صلة بسياق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

المرفق 4

بيان وزيرة الدفاع الاتحادية الألمانية، أنيغرت كرامب - كارينباور

أود أن أعرب عن تقديري لجميع مقدمي الإحاطات على إحاطاتهم المثيرة للإعجاب. ويسر ألمانيا أن تترأس المناقشة المفتوحة اليوم بشأن هذا الموضوع المهم جدا.

وقد قالت إيلانور روزفلت، وهي المرأة الوحيدة المشاركة في الفريق الذي وضع مشروع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بخصوص أعمال حقوق الإنسان:

“إن الاختبار المباشر ليس فقط مدى أعمال حقوق الإنسان والحريات بالفعل، ولكن أيضا الاتجاه الذي يتحرك فيه العالم”.

وكان ذلك في عام 1948. واليوم لدينا أسباب وجيهة لنتساءل: هل يسير العالم في الاتجاه الصحيح؟ والإجابة واضحة. فالمهمة التي أسندت إلى كل واحد منا - وهي جعل حقوق الإنسان عالمية - بعيدة عن الإنجاز. وستظل المهمة غير مكتملة ما دامت عالمية حقوق الإنسان تتعرض للتشكيك والتقويض، حتى داخل الأمم المتحدة. وستظل غير مكتملة ما دامت الحدود تُنتهك وتُغير رهن المشيئة. وستظل غير مكتملة ما دامت حرية التعبير وحرية التجمع تُقيد وتحجب بصورة غير قانونية.

إن شاغلي الرئيسي اليوم هو مدى الترابط بين حقوق الإنسان وحفظ السلام. ولهذا الموضوع أهمية كبيرة بالنسبة للأمم المتحدة. وعندما ننظر إلى مناطق الحروب في جميع أنحاء العالم، يظل من الحقائق البارزة أن الغالبية العظمى من الضحايا من المدنيين، وغالبا ما تستهدفهم أطراف النزاع عن قصد.

وأود، بصفتي وزيرة الدفاع، أن أتكلم بكل وضوح. إن حقوق الإنسان يجب أن تكون من الشواغل الرئيسية في عمليات السلام. وينبغي ألا تكون حقوق الإنسان خاضعة على الإطلاق للفعالية التشغيلية. وفي نهاية المطاف، لا يمكن تحقيق النجاح العسكري إلا عندما يتم الدفاع بقوة عن الحقوق الأساسية. وعلاوة على ذلك، علينا أن نحرص، في حالتنا الراهنة - أثناء جائحة - على التمسك بحقوق الإنسان العالمية لكل إنسان.

وإذا أردنا لحقوق الإنسان أن تكون ذات معنى - أي معنى - فإن مجلس الأمن مُطالب بأداء دوره والاضطلاع بمسؤوليته. والمجلس عليه التزام خاص بضمان حماية حقوق الإنسان في كل عملية من عمليات الأمم المتحدة حفظ السلام التي يأذن بها. ويتعين علينا أن نكرس موارد كبيرة لعناصر حقوق الإنسان في هذه البعثات.

إن تعزيز حقوق الإنسان جزء من مهام بناء القدرات والمهام الاستشارية لبعثات الأمم المتحدة، ويجب أن يتم ذلك بالتعاون الوثيق مع سلطات الدولة. وحماية حقوق الإنسان ضرورية لبناء مجتمعات قادرة على الصمود وشاملة للجميع حتى تتمكن من التحرك نحو السلام المستدام.

وتؤثر الطريقة التي يضطلع بها ذوو الخوذ الزرق بعملياتهم تأثيرا مباشرا على الكيفية التي يحكم بها الناس في كل ركن من أركان العالم على عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، علاوة على الأمم المتحدة نفسها. إن حفظة السلام قدوة. ولهذا السبب، يجب الاعتراف بالجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان منذ البداية من خلال إدراجها في تدريب القوات وتقييمها قبل نشرها.

إنني أعلن اليوم عن التعهد التالي: ستجعل ألمانيا التدريب في مجال حقوق الإنسان عنصراً إلزامياً في جميع جهود التدريب على حفظ السلام التي نساهم بها للأمم المتحدة، بنفس الطريقة التي نوجه وندرب بها قواتنا الألمانية قبل نشرها. وعلاوة على ذلك ستعقد ألمانيا في وقت لاحق من هذا العام، بوصفها من مناصري مبادرة الأمين العام للعمل من أجل حفظ السلام، مؤتمراً رفيع المستوى بشأن حفظ السلام وحقوق الإنسان وحماية المدنيين. فنحن نريد أن نعمق النقاش بشأن المسائل المطروحة. ونريد أن نضع معا مقترحات عملية للأمانة العامة ولجميع البلدان المساهمة بقوات. والهدف من ذلك هو تحسين تنفيذ مهام حقوق الإنسان في إطار العمليات. وكذلك سنرصد هذا المؤتمر بنتائج دراستين ألمانيتين جديدتين، وهما دراسة عن حماية المدنيين في عمليات حفظ السلام ودراسة عن كيفية زيادة عدد النساء في عمليات السلام. والمرأة ضرورة تماماً لعمليات السلام، حيث أن الأفرقة المتنوعة هي وحدها القادرة على جعل عمليات حفظ السلام ناجحة حقاً.

أخيراً، أشكر المفوضة السامية باشلييه والممثل الخاص شيرر والسيد ديسماس كيتنغي سينغا على عملهم المتقاني. إن جهودهم لافتة بصفة خاصة بالنظر إلى الظروف غير العادية السائدة اليوم، حيث تستمر النزاعات في ظل تفشي جائحة وعلى الرغم من نداء الأمين العام لوقف إطلاق النار على الصعيد العالمي. ومن علامات الأمل أن مجلس الأمن اتخذ في الأسبوع الماضي القرار [2532 \(2020\)](#) دعماً لنداء الأمين العام.

بيان نائب وزير الخارجية للتعاون المتعدد الأطراف في جمهورية إندونيسيا، فيبريان ألفيانتو روديارد

أشارك الآخرين في الترحيب بوزيرة الدفاع آنغريت كرامب - كارينباور في مجلس الأمن وأشكرها على ترؤسها مناقشة اليوم المفتوحة بشأن عمليات حفظ السلام وحقوق الإنسان. كما أشكر جميع مقدمي الإحاطات على آرائهم بشأن هذه المسألة.

إن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها جزء من ولايات معظم عمليات حفظ السلام في الميدان اليوم. وما فتئت إندونيسيا تشدد دائماً، بوصفها أكبر بلد مساهم بقوات وبأفراد شرطة من بين أعضاء مجلس الأمن حيث تساهم بأكثر من 2 800 فرد يعملون في ثماني بعثات، على ضرورة جعل ولايات حفظ السلام واضحة ومحددة ومركزة. وهذا لضمان أن تركز عمليات حفظ السلام مواردها للمهام التي تهم الناس أكثر. فالهدف الأساسي لعمليات حفظ السلام، في نهاية الأمر، هو تعزيز السلام من خلال الحلول السياسية.

وأود أن أركز على ثلاث نقاط ذات صلة في سياق تعزيز التدابير الرامية إلى تحقيق هذا الهدف. أولاً، أود أن أشير إلى أهمية تعزيز القدرات الوطنية. إن المسؤولية الرئيسية عن تعزيز حقوق الإنسان للمواطنين وحمايتهم تقع على عاتق البلد المضيف. ويتعين علينا أن نكفل أن يكون لدى البلد المضيف القدرة الكافية على الحماية للحيلولة دون مخاطر انتهاكات حقوق الإنسان. ولذلك، ينبغي للأمم المتحدة أن تساعد البلدان المتضررة من النزاعات على تعزيز قدراتها.

واليوم، يمكن لحفظ السلام أن يؤدي دوراً تمكينياً هاماً من خلال تقديم المساعدة والدعم التقنيين للمؤسسات ذات الصلة في البلدان المضيضة. وتقوم إندونيسيا بإعداد وتدريب حفظة السلام التابعين لها بصرامة، بما في ذلك في مجال حقوق الإنسان، ويقف حفظة السلام هؤلاء على أهبة الاستعداد لمساعدة البلدان المضيضة في بناء قدراتها في مجال الحماية. غير أن نشر ثقافة احترام حقوق الإنسان مسعى طويل الأجل. ولذلك، ينبغي أن تكون الجهود المبذولة في هذا الاتجاه جزءاً من جهود بناء السلام الشاملة التي تتجاوز دورة حياة عمليات حفظ السلام.

ثانياً، يتطلب تنفيذ الولايات المتعلقة بحقوق الإنسان اتباع نهج شامل للبعثة بأكملها. وليس من السهل تنفيذ ولاية في مجال حقوق الإنسان، ولا سيما أثناء جائحة فيروس كورونا. فمن المهم للغاية التنسيق الوثيق بين موظفي شؤون حقوق الإنسان في بعثة ما والعناصر العسكرية والشرطة والعناصر المدنية الأخرى وأفرقة الأمم المتحدة القطرية. وعلاوة على ذلك، فإن الانخراط مع أصحاب المصلحة الوطنيين المعنيين والمجتمع المدني أمر بالغ الأهمية كذلك.

وبينما نفي بولايات حقوق الإنسان، تتمثل مهمتنا كذلك في أن نضمن سلامة وأمن حفظة السلام التابعين لنا. ولا ينبغي أن يكون حفظة السلام التابعون لنا مجهزين تجهيزاً جيداً بالمعارف والقدرات ذات الصلة فحسب، بل ينبغي كذلك دعمهم بالمعدات والهيكل الأساسية التي يحتاجون إليها.

ثالثاً، من الواضح، فيما يتعلق بدور النساء في حفظ السلام، أن حفظة السلام من النساء يقدمن إسهامات قيمة في أداء البعثات، بما في ذلك في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. فنهجن الفريدة في إشراك المجتمعات المحلية، لا سيما النساء والأطفال في هذه المجتمعات، تمكنهن من منع انتهاكات حقوق الإنسان

والتصدي لها بفعالية أكبر. وبالنسبة لإندونيسيا، فإن المشاركة المجتمعية أمر حاسم لكسب قلوب وعقول السكان، وهو أمر أساسي لنجاح حفظ السلام.

ونعتر بأننا من بين كبار المساهمين بحفظة سلام من النساء. فلدينا حاليا 159 امرأة عاملة في سبع بعثات، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويمثل هذا العدد زيادة بأكثر من 50 في المائة مقارنة بالعام الماضي. ونحن ملتزمون كذلك بإعدادهن وتدريبهن على المهارات والمعارف اللازمة، بما في ذلك ما يتعلق منها بحقوق الإنسان. وستواصل إندونيسيا الدعوة في المستقبل - وكجزء من التزامنا القوي بتعزيز دور المرأة بوصفها عنصر فاعلا في تحقيق السلام - إلى مشاركة أكبر لحفظة السلام من النساء وزيادة دورهن.

ونشدد على مسؤولية مجلس الأمن في جعل إيجاد حلول دائمة للنزاعات أمرا ممكنا. فكلما زادت المساعدة المقدمة لمجتمع ما للابتعاد عن العنف والنزاع، قوي التزامه بالسلام وحماية حقوق الإنسان.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود أن أعرب عن تعازينا لأسرة فرد حفظ السلام الإندونيسي في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي توفي مؤخرا. وباسم حكومة جمهورية إندونيسيا، أود أن أعرب عن خالص التعازي لأسرة ضابط الصف راما وهيودي، الذي فقد حياته أثناء خدمته في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. إنه سيبقى في الذاكرة كبطل، ليس بالنسبة لإندونيسيا فحسب، بل كذلك للعالم.

المرفق 6

بيان وزير الدولة لشؤون الكومنولث والأمم المتحدة وجنوب آسيا في المملكة المتحدة وأيرلندا الشمالية، اللورد طارق أحمد لويمبلدون

أشكر الرئاسة الألمانية لمجلس الأمن على عقدها مناقشة اليوم الهامة. كما أعرب عن امتناني للمفوضة السامية باشلي والممثل الخاص شييرر والسيد ديسماس كيتنغي سينغا على إحاطتهم الثاقبة. إن أفكارهم الثاقبة من الميدان تذكرنا بأنه لا يمكن أن يكون هناك سلام دائم أو تنمية مستدامة بدون احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. وهذه اللازمة المتكررة في مجلس الأمن مفهوم أيدناه جميعا في إعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ولكنها رؤية كثيرا ما نعجز عن تحقيقها.

وأود أن أنتقل إلى الحالة في مالي كمثال على ذلك. فمن خلال مجلس الأمن، كلفنا بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي بإنجاز ثلاث وظائف حيوية في مجال حقوق الإنسان: أولاً، العمل على منع الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والهجمات على المدنيين، تمشيا مع سياسة الأمم المتحدة لحماية المدنيين؛ ثانياً، رصد الانتهاكات أو التجاوزات والتحقيق فيها والإبلاغ عنها؛ وثالثاً - وهي أهم وظيفة - دعم الجهود المالية الرامية، من ناحية، إلى حماية وتعزيز حقوق الإنسان، ومن ناحية أخرى، وهو أمر هام أيضاً، مكافحة الإفلات من العقاب. وهذا الدور المتعدد الجوانب أساسي لمنع تواصل تآكل الثقة فيما بين الدول وشعوبها، وبالتالي المساعدة في نهاية المطاف على تحقيق الاستقرار في البلد. ينبغي للاستجابة المتكاملة التي تقع في صميم خطة التكيف التي اعتمدها البعثة، اقترانا بتحسين التنسيق بين العنصر العسكري وعنصر الشرطة والعنصر المدني، أن تمكنها من الاستجابة بفعالية أكبر للتجاوزات المبلغ عنها. وهناك حاجة إليها.

وعلى الرغم من أننا بذلنا قصارى جهودنا، لا تزال التقارير الواردة من مكتب المفوضة السامية باشيلي والبعثة تسلط الضوء على الانتهاكات والتجاوزات المستمرة لحقوق الإنسان في مالي، بل وفي منطقة الساحل قاطبة. والبعثة، شأنها شأن أي عملية سلام في جميع أنحاء العالم، لا يمكن إلا أن تكون جزءا من الحل. ويتعين على جميع الحكومات الوطنية حماية وتعزيز حقوق الإنسان والتحقيق في الادعاءات المتعلقة بالانتهاكات والتجاوزات بشكل صريح وشفاف ومحاسبة المسؤولين عنها. وعندما تكون الحكومات الوطنية غير راغبة في اتخاذ إجراء ويكون المجتمع الدولي قادرا على التصرف، ينبغي أن نكون على استعداد دائما لنشر كامل مجموعة الأدوات المتاحة لنا ومحاسبة الجناة، بما في ذلك من خلال استخدام الجزاءات. وتعزيز التنسيق والتعاون بين جميع الأجزاء ذات الصلة في آلية الأمم المتحدة وحكومة مالي ينبغي أن يمكن الماليين من تعزيز قدراتهم على حماية وتعزيز حقوق الإنسان، فضلا عن سيادة القانون.

ولا يقع على عاتق عمليات الأمم المتحدة للسلام التزام برصد انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان فحسب، بل أيضا بضمان امتثال دعمها لقوات الأمن الأخرى لحقوق الإنسان. وهذا ماتبينه بوضوح سياسة بذل العناية الواجبة لمراعاة حقوق الإنسان فيما يتعلق بدعم الأمم المتحدة لقوات الأمن غير التابعة لها. كما أن هذه السياسة توفر حافزا لقوات الأمن تلك لنشر وتعزيز ضماناتها. وأشجع بعثاتنا على أن تبين بوضوح أكبر كيف تطبق هذه السياسية. وينبغي لكل فرد من أفراد البعثة، من الممثلين الخاصين وقادة القوات إلى الوحدات العسكرية، أن يفهم دوره ومسؤولياته فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها. ويجب علينا أن

نضمن أن البعثات لديها القدرات الأخصائية التي تحتاج إليها للاستجابة بفعالية للتحديات المحددة في مجال حقوق الإنسان في الميدان.

إن الأثر المدمر للعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات في جنوب السودان، حيث تشمل حوالي ربع الحالات المبلغ عنها أطفالاً، تنكير فظيع بما يقع من انتهاكات وبوجوب بذلنا للمزيد من الجهد وبصورة أفضل. وتقيد التقارير الواردة من الميدان أن الضحايا يواصلون الكفاح، لا سيما فيما يتعلق بالحصول على الرعاية الطبية والرعاية الصحية العقلية. بيد أن ما يثلج صدري هو أن حكومة جنوب السودان قد اعترفت بهذه الشواغل وأعربت عن استعدادها للعمل مع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان لمكافحة العنف الجنسي والجنساني.

وأود أن أؤكد للجميع أن المملكة المتحدة ملتزمة التزاماً مطلقاً بدعم الضحايا، بمن في ذلك الأطفال الذين يولدون من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، ومحاسبة جميع مرتكبيه. وندعو جميع أعضاء المجلس إلى دعم إشراك خبراء حيويين في مجال حقوق الإنسان في بعثتنا، بمن في ذلك المزيد من الخبراء في مجال المسائل الجنسانية وحماية الطفل، والأهم من ذلك، زيادة عدد المستشارين في مجال حماية المرأة.

وختاماً، فإن حقوق الإنسان في واقع الأمر تتعلق بحماية كرامة كل شخص في جميع أنحاء العالم وإطلاق العنان لإمكاناتهم الحقيقية. ولهذا السبب، فإن الدول التي لا تقوم بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها أقل ازدهاراً وأقل استقراراً وأقل قدرة على تلبية مطالب شعوبها، ومن الأرجح أنها ستظل مدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن. وترتبط حقوق الإنسان بجميع جوانب عمليات الأمم المتحدة للسلام. ولذلك يجب أن يكون تركيز المجلس تركيزاً ثابتاً. ويجب علينا أن نعزز حقوق الإنسان ونحميها ونعززها ونحققها أينما عملنا. ومن مصلحتنا أن نفعل ذلك. والواقع أن ذلك في مصلحتنا ومصلحة جميع الشعوب في جميع أنحاء العالم.

بيان الممثل الدائم لبليجيكا لدى الأمم المتحدة، مارك بيكستين دو بويتسويريفا

إن حقوق الإنسان والسلام والأمن مسائل مترابطة ترابطاً وثيقاً في جميع مراحل النزاع. والواقع أن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان يمكن أن تكون في آن واحد الأسباب الجذرية للنزاعات ونتائجها. وبناء على ذلك، فإن احترام حقوق الإنسان وضمان حماية المدنيين ركنان أساسيان للسلام المستدام.

ولذلك نرحب ترحيباً حاراً بالمبادرة الألمانية اليوم للتسليط الضوء على دور بعثات السلام في حماية حقوق الإنسان. إن لبعثات السلام قيمة مضافة هامة لأنها تستطيع تحديد الانتهاكات والتجاوزات، ومنع هذه الانتهاكات والتجاوزات، والمساعدة في بناء القدرات في سياقاتها التشغيلية.

أولاً، فيما يتعلق بتحديد الانتهاكات، تؤدي عناصر حقوق الإنسان في عمليات حفظ السلام دوراً حاسماً في رصد انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين والإبلاغ عنها. فهذه العناصر هي عيون وأذان في الميدان تفصح خطورة ونطاق التهديدات التي تفلت من اهتمام الجهات الفاعلة الأخرى.

ثانياً، فيما يتعلق بمنع الانتهاكات والتجاوزات، فإن بعثات السلام لديها أيضاً القدرة على إجراء تقييمات للتهديدات على نحو مراعى للسياق وتطوعي، مما يمكنها من منع الفظائع أو التخفيف من آثارها، تمشياً مع ولاية الحماية المسندة لمعظم البعثات. غير أن التقييم الشامل للتهديدات لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تدريب الموظفين والتعاون الجيد فيما بين البعثات ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وأفرقة الأمم المتحدة القطرية.

ثالثاً، فيما يتعلق ببناء القدرات ودعم قوات الأمن في البلد المضيف، فإن سياسة بذل العناية الواجبة لمراعاة حقوق الإنسان فيما يتعلق بدعم الأمم المتحدة لقوات الأمن غير التابعة لها أداة أساسية تستخدمها البعثات لدعم قوات الأمن في مجال احترام حقوق الإنسان. وقد علمتنا بضع سنوات من الممارسة أن سياسة العناية الواجبة وجيهة أيضاً من حيث التخطيط للمرحلة الانتقالية واستراتيجية الخروج. فعلى سبيل المثال، عندما تحدد الأمم المتحدة وسلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية معايير للخروج المسؤول لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، يمكن بالتأكيد استخلاص الدروس من هذه السياسة.

وحقوق الإنسان ليست مجرد إضافات للبعثات - بل هي مهمة أساسية - وإذا كنا جادين بشأن هذا العمل، يجب أن نسنّد الولايات للبعثات ونوفر لها الموظفين والميزانيات وفقاً لذلك. وذلك جزء من التزامنا بمبادرة الأمين العام للعمل من أجل حفظ السلام.

وعناصر حقوق الإنسان هي مفتاح إشراك المجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة المحليين في دعم تنفيذ الولاية. كما أنها تزيد من مصداقية البعثة في جميع المجالات. ففي أفغانستان، على سبيل المثال، أسهم عمل عنصر حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في بناء الثقة بين أطراف النزاع، وهو شرط لإجراء مفاوضات شاملة بين الأطراف الأفغانية.

ولا غنى عن المستشارين المتخصصين في حماية المرأة ومستشاري حماية الطفل في الاضطلاع بولايات هامة في مجال الحماية. وتوحيد عناصر حقوق الإنسان في المفاوضات بشأن الولايات والموارد لا

يمكن أن يتم على حساب هذه القدرة. لقد تعلمنا من التجارب أن الولايات والتوجيهات وموجزات السياسات لا تترجم تلقائياً إلى استعداد عملي للأفراد العسكريين في مجال حماية حقوق الإنسان. ويجب أن ندرب ذوي الخوذ الزرق قبل وأثناء النشر مع إيلاء الاهتمام الواجب للطرائق المطبقة في سياق البعثة. ومن شأن التعاون الوثيق بين العناصر العسكرية والشرطية والمدنية، فضلاً عن تبادل أفضل الممارسات بين البعثات أن يؤدي إلى تحسين الاستعداد في مجال حقوق الإنسان.

وندعو أيضاً إلى إيلاء اهتمام إقليمي كاف لحقوق الإنسان. ولدى الاتحاد الأوروبي عناصر كثيرة معنية بحقوق الإنسان في بعثاته المدنية والعسكرية. وللاتحاد الأفريقي أيضاً بعثاته الخاصة بحقوق الإنسان. ونود أن نشجع القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل على زيادة تنفيذ إطار الامتثال لحقوق الإنسان الذي تدعمه المفوضية السامية من خلال وجود القوة المشتركة في الدول المعنية.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة لتكريم الرجال والنساء الذين يعملون بلا كلل لتعزيز حقوق الإنسان في الميدان على الرغم من المخاطر العديدة، بما في ذلك التحديات الجديدة التي تفرضها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وعلى سبيل المثال، واصل مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية عمله لدعم السلطات الوطنية في تحسين احترام حقوق الإنسان وتعزيز مكافحة الإفلات من العقاب. وتضمنت استجابته لجائحة كوفيد-19 الاهتمام الكافي لمعالجة مسائل من قبيل العنف المنزلي واكتظاظ السجون. وهي مثال على تفاني حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة والموظفين المدنيين، والذي نشعر بالامتنان له.

بيان الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، جانغ جون

أرحب بالوزيرة كرامب - كارينباور في مجلس الأمن وأشكرها على ترؤسها جلسة اليوم. وأشكر المفوضة السامية باشليه والممثل الخاص شيرر على إحاطتهما. واستمعت باهتمام أيضا إلى الإحاطة التي قدمها السيد ديسماس كيتنغ سينغا.

لقد بدأت أول عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة في عام 1948. ومنذ ذلك الحين، وعلى مدى السنوات الـ 72 الماضية، وسَّع نطاق ولايات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام من رصد وقف إطلاق النار إلى اتخاذ إجراءات شاملة في الميدانين السياسي والأمني. وأصبحت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أداة هامة لصون السلم الدولي وتعزيز الأمن الجماعي.

ويعدّ تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها مثلا أعلى مشتركا للبشرية، بيد أنه لا يمكن تحقيقه إلا بتحقيق السلام والاستقرار. وتؤدي عمليات حفظ السلام بوصفها أداة قوية لمجلس الأمن في صون السلم والأمن الدوليين، دورا هاما في دعم حقوق الشعوب في سبل العيش والسلام في البلدان المضيفة، وهيأت الشروط الأساسية التي تمكّنها من إعمال حقها في التنمية وحقوق الإنسان الأخرى.

وأود أن أؤكد النقاط التالية فيما يتعلق بعمليات السلام وحقوق الإنسان.

أولا، يتمثل هدف عمليات السلام في دعم التسوية السياسية للمسائل في مناطق الاضطرابات. ولذلك ينبغي إعطاء الأولوية للتسوية السياسية عندما يضع مجلس الأمن ولايات عمليات السلام. ويعتمد إدراج حماية حقوق الإنسان في الولاية المحددة على وضع البعثة المعنية. ويجعل تكليف عمليات حفظ السلام بأداء جميع المهام دون تحديد الأولويات من الصعب عليها تحقيق هدفها الرئيسي. ويمكننا أن نرى في مالي وجنوب السودان أن مسألة حقوق الإنسان ليست هي العامل الرئيسي للنزاعات. عليه، ينبغي أن تعزز الجهود الرامية للوفاء بولاية حقوق الإنسان المهمة الرئيسية لبعثات حفظ السلام عوضا عن صرف الانتباه عنها. ولن يتسنى لنا تحسين حقوق الإنسان إلا بتعزيز عملية السلام.

ثانيا، يجب الاحترام التام لملكية البلدان المضيفة في تنفيذ ولاية حقوق الإنسان. وتتجلى حالات حقوق الإنسان في أشكال لا نهاية لها وتختلف حسب الوضع المحدد في البلد. ويجب أن تتقيد عمليات حفظ السلام بتقيدا صارما بقرارات مجلس الأمن وأن تتواصل بشكل كامل مع سلطات البلد المضيف، فضلا عن احترام الخصائص الفريدة لتلك البلدان. وفي الوقت نفسه تقع على عاتق حكومات البلدان المضيفة المسؤولية الرئيسية عن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. فلا يمكن لعمليات السلام أن تؤدي مهام الحكومات أو أطراف النزاع بدلا منها. بل ينبغي أن تهيئ بيئة مواتية للأطراف المعنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

ثالثا، ينبغي لعمليات السلام أن تساعد البلدان على التصدي لمرض كورونا من أجل تعزيز حقوق الناس في الحياة والصحة وحمايتها. وتتعرض صحة السكان في البلدان التي تعاني من ضعف النظم الصحية مثل جنوب السودان ومالي وجمهورية الكونغو الديمقراطية لتهديد خطير. وينبغي لبعثات حفظ السلام أن تساعد الحكومات، في حدود ولاياتها، على تعزيز بناء القدرات وكذلك مساعدة حكومات البلدان المضيفة وشعوبها على مكافحة الجائحة وأن يكون الناس محورا لجهودها، فضلا عن الحماية الفعالة لحقوق الناس في الحياة والصحة.

رابعا، ينبغي أن تعزز عمليات السلام منع انتهاكات حقوق الإنسان والمعاقبة عليها داخليا. وأبلغ خلال السنوات الأخيرة عن انتهاكات لحقوق الإنسان من جانب أفراد حفظ السلام، مما يشوه صورة العمليات ويبين أوجه القصور في الإدارة الداخلية للعمليات. وينبغي أن تحسن عمليات حفظ السلام، سواء كانت تابعة للأمم المتحدة أو للمنظمات الإقليمية التي تنشرها، إدارتها الداخلية. ويجب عليها أن تعزز مستوى الانضباط، علاوة على التصدي لهذه الحوادث ومنعها بفعالية لتفادي النتائج السلبية.

وتعدُّ الصين ثاني أكبر مساهم في ميزانية الأمم المتحدة لحفظ السلام. وهي أيضا بلد رئيسي مساهم بقوات حيث يعمل حاليا أكثر من 2 500 من حفظة السلام الصينيين في تسع مناطق للبعثات. وتولي الصين أهمية كبيرة لبناء قدرات حفظة السلام. وتوفر الصين تدريبا صارما قبل النشر لضمان تحسين فهم حفظة السلام واحترامهم للسكان وثقافتهم المحلية. ويتسم حفظة السلام الصينيون بقدر عال من الانضباط. وقد أنجزوا بنجاح عددا كبيرا من مهام حفظ السلام.

ويعتبر السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان - الركائز الثلاث للأمم المتحدة - وهي تعزز بعضها بعضا. وتكلف عمليات السلام بمهمة تحقيق السلام الذي يبسر التنمية ويعزز حقوق الإنسان. ولا تزال الصين، بصفتها أول بلد يوقع على ميثاق الأمم المتحدة، مخلصا لتطلعاتها تلك. وستواصل الوفاء بالتزامها بتعددية الأطراف وزيادة تبرعاتها لجهود حفظ السلام وهدف صون حقوق الإنسان.

المرفق 9

بيان المبعوث الخاص للجمهورية الدومينيكية إلى مجلس الأمن، خوسيه سنغر وايسنغر

نود أن نرحب بمقدمي الإحاطات اليوم الذين وافوا مجلس الأمن بالمعلومات هذا الصباح عن هذا الموضوع الهام.

تؤيد الجمهورية الدومينيكية بقوة أي إجراء أو سياسة أو استراتيجية ترمي إلى حماية حقوق الإنسان نظراً لأن حماية الناس من انتهاكات حقوق الإنسان ترتبط ارتباطاً مباشراً بالحفاظ على الكرامة الإنسانية. وعليه ستعزز أمتنا دائماً الاعتراف بحقوق الإنسان وصونها.

ولا يمكن إنكار أن حقوق الإنسان عنصر أساسي لصون السلم والأمن الدوليين. ولن يتحقق السلام ولا التقدم في مجتمع ما بدون حماية حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، فقد كانت الصلة التي لا يمكن إنكارها بين حماية حقوق الإنسان والمساءلة والمصالحة أساسية في إنهاء النزاع وتحقيق السلام المستدام، في سياق تطوير أدوات الحماية الفعالة لحقوق الإنسان، وخاصة في الأماكن التي تشهد نزاعاً مسلحاً.

وليسست هذه مهام سهلة. ولا تزال هناك تحديات كبيرة في ظل انعدام التزامنا وتعاوننا الكاملين. ونشيد بالعمل الجدير بالثناء الذي أدته عناصر حقوق الإنسان في عمليات السلام في رصد انتهاكات حقوق الإنسان والتحقيق مع الجناة ومساعدة الضحايا وتوفير إدارة النزاعات والمصالحة.

ونود أيضاً أن نشدد على الدور الهام الذي يضطلع به حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة في مجال حماية المدنيين في النزاعات المسلحة. وفي هذا الصدد، من المهم أن تعتمد جميع بعثات السلام على المستشارين في مجال حماية الأطفال ومستشاري حماية المرأة والمستشارين المعنيين بالحماية الجنسانية بالنسبة للمدنيين والعسكريين على السواء، فضلاً عن التجهيز الجيد لهؤلاء المستشارين وتمويلهم تمويلاً كافياً ووضعهم في المستوى القيادي اللازم لأداء عملهم. ويعدُّ عمل هؤلاء أساسياً لصون السلم والأمن الدوليين، فضلاً عن أن له أثر فردي وشخصي على حياة الضحايا الذين تعطيهم هذه العناصر الأمل.

ونود التنويه بشكل خاص بمبادرة الأمين العام "العمل من أجل حفظ السلام" التي أطلقت في عام 2018. وكنتيجة مباشرة لتلك المبادرة قُدم إعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونشيد بالدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي يزيد عددها على 150 دولة التي انضمت إلينا الآن في تأييده، وأبدت تفانيها المخلص في تنفيذ مجموعة من الأولويات الرئيسية التي تستند إلى الالتزامات الجديدة ومسارات العمل القائمة.

ونود الجمهورية الدومينيكية أن تؤكد أهمية التدريب المناسب كعنصر أساسي بالنسبة للعناصر المعنية بحقوق الإنسان في عمليات حفظ السلام. ونعتقد أن التدريب نقطة انطلاق نحو زيادة الكفاءة في عمليات السلام، وهو جانب يجب عدم تهميشه. ويتعين علينا تصميم التدريب خصيصاً بما يتلاءم مع بعثات محددة وإدماج احتياجات التدريب العملي التي سبق تحديدها على أرض الواقع. وفي غياب هذا المبدأ الأساسي، نشعر بالقلق من أن نشر عمليات السلام قد يعوقه عدم الخبرة وعدم الاستعداد. وبناء على ذلك، نعتقد اعتقاداً راسخاً أنه ينبغي تخصيص التمويل المناسب للتدريب، والاستعدادات قبل النشر، والمعدات اللازمة لمواجهة التهديدات المستمرة التي تواجه حفظة السلام.

وفي ظل جائحة مرض فيروس كورونا، يجب أن تسود مبادئ حقوق الإنسان، بما فيها تلك التي تتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والحقوق المدنية والسياسية، وأن تُحترم على نطاق كامل، لأنها ستكون أساسية لنجاح الاستجابة الصحية العامة. إن التعاون الدولي الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى. ويجب أن ننتكف رعم كل التحديات لكفالة استمرار العمل الجيد والضروري للعناصر المعنية بحقوق الإنسان في عمليات الأمم المتحدة للسلام ولبناء سلام دائم.

بيان الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة، سفين يورغنسون

أشكر ألمانيا على عقد المناقشة المفتوحة اليوم. نعتقد أن حقوق الإنسان ترتبط ارتباطاً مباشراً بصون السلام والأمن ويعمل مجلس الأمن، بما في ذلك ما يتعلق بعمليات السلام. ونشكر جميع مقدمي الإحاطات على حضورهم وإحاطاتهم.

لن تتمكن عمليات السلام من الوفاء بولاياتها بفعالية إذا تغاضت عن مسألة حماية حقوق الإنسان وتعزيزها. وفي حين أن انتهاكات حقوق الإنسان يمكن، من ناحية، أن تُنذر بالنزاعات وتُسببها وهي للأسف سمة دائمة من سمات النزاعات، فإن عمليات السلام، من ناحية أخرى، واحدة من أقوى أدوات المجلس لإدارة النزاعات.

كما أن حقوق الإنسان جزء من ولايات حماية المدنيين التي يمنحها المجلس لمعظم البعثات لمساعدة الفئات الأكثر ضعفاً في حالات النزاع. ويمكن لبعثات السلام أن تكون محاوراً مفيداً في الحوار مع الحكومات ومع المجتمع المدني. ونشدد على الدور الرئيسي للعناصر المعنية بحقوق الإنسان في بعثات الأمم المتحدة والدعم القوي الذي تقدمه مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. وأعتنم هذه الفرصة لأشكر المفوضة السامية باشليه وفريقها على عملهم في هذا الصدد.

ويضطلع مستشارو حماية المرأة ومستشارو حماية الطفل المكرسين بدور هام وتكميلي في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها. ونلاحظ أهمية التعاون بين موظفي حقوق الإنسان ومستشاري الحماية، ونعتقد أنه ينبغي تمويل جميع هذه العناصر تمويلًا كافيًا. غير أننا نعتقد أيضاً أن نهج البعثة بأكملها - التعاون بين موظفي حقوق الإنسان والأفراد العسكريين وأفراد الشرطة - أمر أساسي لإحداث فرق حقيقي. ونرحب بالأمثلة الجيدة التي تم تشاطرها في هذا الصدد.

وبالمثل، فإن القيادة الجيدة للبعثة أمر بالغ الأهمية. وفي الواقع، ينبغي أن تكون حقوق الإنسان جزءاً من إدارة البعثات على أعلى المستويات. لا نريد أن تكون حماية حقوق الإنسان إضافة رمزية دون أثر حقيقي؛ بل يجب أن تكون جزءاً لا يتجزأ من تشكيل القوات وتخطيط البعثات وإدارتها والإشراف عليها وتقييمها. ونلاحظ الخطوات التي اتخذت لتحقيق المزيد من الاتساق لغرض هذه الغاية. والتدريب قبل النشر على نحو كاف وعملي المنحى هو أحد العناصر الرئيسية في هذا الصدد.

وفي سياق مرض فيروس كورونا، فإن التدريب والمعرفة في مجال حماية حقوق الإنسان وتعزيزها في الممارسة العملية يساعد البعثات على تقديم دعم أفضل للبلدان التي تتعامل مع الجائحة. ونؤكد أيضاً على أهمية تطبيق منظور جنساني على الأنشطة المتصلة بحقوق الإنسان التي تضطلع بها بعثات السلام وعلى أنشطة البعثات بصفة عامة. وفي موازاة ذلك، نؤكد على ضرورة مراعاة عمليات الأمم المتحدة للسلام نفسها لحقوق الإنسان، بما في ذلك عن طريق معالجة جميع حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

ونحن نقدر تبادل وجهات النظر الذي أجريناه اليوم ونتطلع إلى متابعة هذا الموضوع في مناقشات مقبلة.

بيان الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، نيكولا دو ريفيير

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

أشكر الرئاسة الألمانية على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة، وأرحب بحضور وزيرة الدفاع الألمانية. وأود أيضاً أن أشكر السيدة باشليه والسيد شيرر والسيد ديسماس كيتنغ سينغا على إحاطاتهم.

إن مرض فيروس كورونا، الذي تشكل آثاره الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية عاملاً مزعزعا للاستقرار، يوضح الصلة القوية بين حقوق الإنسان والتنمية والسلام. ولتحقيق السلام المستدام، يجب إحراز تقدم على هذه الجبهات بشكل متواز، ولهذا السبب يجب على مجلس الأمن أن يأخذ في الاعتبار الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك الحقوق المدنية والسياسية، عند الاضطلاع بولايته المتمثلة في صون السلام والأمن. إن حماية حقوق الإنسان ليست هدفاً في حد ذاته فحسب؛ بل إنها تسهم أيضاً في حفظ السلام وبناء السلام بفعالية.

وينبغي أن تكون ولاية حقوق الإنسان الممنوحة لعمليات وبعثات السلام جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجية السياسية التي يقودها ممثل خاص أو مبعوث خاص بالاشتراك مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية والسلطات الوطنية. ويجب أن تقوم هذه الاستراتيجية السياسية على أساس حوار شامل مع جميع مكونات المجتمع - النساء والشباب والمدافعين عن حقوق الإنسان والفئات المهمشة - من أجل معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات ومنع نشوب الأزمات. وهذا ما يعنيه الإصلاح والإجراءات التي يقوم بها الأمين العام، والتي نؤيدها تماماً. ويجب أن يصبح إشراك المرأة في عمليات السلام واقعا وليس مجرد شعار.

وأود أن أشيد بالعناصر المعنية بحقوق الإنسان في البعثات التي تؤدي مهام أساسية. أولاً، نلاحظ الدور التحذيري الذي تؤديه. ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية، على سبيل المثال، أدت خطة عمل شابوندا، التي بدأت استجابة للتحقيقات التي أجرتها بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى إلقاء القبض على أحد قادة الجماعات المسلحة المسؤول عن انتهاكات وتجاوزات.

ثانياً، نحن نسلم بأهمية دعم العناصر المعنية بحقوق الإنسان للسلطات الوطنية. فعلى سبيل المثال، تقدم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي دعماً أساسياً للتحقيقات الوطنية، ودعمت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى إنشاء المحكمة الجنائية الخاصة بالشروع في إجراء تحقيقات في الانتهاكات الجسيمة. ومع ذلك، فإننا نكرر التأكيد على أن المسؤولية الرئيسية تقع على عاتق البلدان المضيفة؛ وفي الواقع، لا يمكن أن تكون هناك حماية فعالة لحقوق الإنسان دون تعبئة البلدان المضيفة.

ثالثاً، نلاحظ اندماج العناصر المعنية بحقوق الإنسان في المجتمعات المحلية، وهو ما يشكل أساس آليات الإنذار المبكر لحماية المدنيين.

وأخيراً، فمن خلال معرفة العناصر المعنية بحقوق الإنسان بالضحايا، يمكنهم الاستجابة لمطالب الضحايا بالتعويضات. وينبغي أن يستفيد الصندوق العالمي للناجين من العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، الذي تدعمه فرنسا، من خبرة بعثات وعمليات السلام.

وللوفاء بهذه الولاية الصعبة، يجب تزويد عمليات وبعثات السلام بالمهارات والموارد والميزانيات اللازمة. وعلاوة على ذلك، ينبغي للأمم المتحدة وحفظة السلام التابعين لها أن يكونوا قدوة عندما يتعلق الأمر بحقوق الإنسان. وهذه أولوية بالنسبة لفرنسا.

وأود أن أذكر بأهمية سياسة عدم التسامح مطلقاً مع الاستغلال والاعتداء الجنسيين. ونحن نؤيد إجراءات منح الشهادات للوحدات العسكرية الوطنية المعينة للعمل في العمليات، ونذكر بأهمية توفير التدريب الكافي لمنع العنف الجنسي.

في كل عام، تدرب فرنسا 30 000 جندي أفريقي ناطق بالفرنسية من المرجح أن يتم نشرهم في عمليات لحفظ السلام. ويمتد التدريب ليشمل احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وتؤيد فرنسا أيضاً تعزيز دور المنظمات الإقليمية في هذا المجال، ولهذا السبب وفرنا مستشارين قانونيين لمهمتي التدريب الأوروبيتين في مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة منظمة حلف شمال الأطلسي في العراق والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

وأود أن أذكر بأهمية سياسة العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان التي تتبعها الأمم المتحدة في تعاونها مع القوات غير التابعة للأمم المتحدة. إنها مسألة مصداقية ولكنها أيضاً مسألة فعالية. وفي منطقة الساحل، لا يمكن فصل تنفيذ إطار الامتثال لحقوق الإنسان عن تفعيل القوة المشتركة للمجموعة الخماسية. وفي هذا الصدد، نشيد بعمل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

وأخيراً، لا شك في أن الاحترام الصارم للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان شرط مسبق لنجاح حفظ السلام ومكافحة الإرهاب. وهو يتطلب حواراً متواصلاً بشأن حقوق الإنسان يكون بناءً وموجهاً نحو الحلول بغية تمكين الدول من تلبية احتياجات شعوبها من الأمن والعدالة والرخاء.

بيان نائب الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، غينادي كوزمين

أرحب بكم، سيدتي الرئيسة، على رأس هذه الجلسة الهامة عبر التداول بالفيديو. وأتوجه أيضاً بالشكر إلى السيدة باشلي والسيد شيرر والسيد كيتغني على مشاركتهم.

تكتسي عمليات السلام وحفظ السلام أهمية قصوى اليوم في ظل بيئة حافلة بالتحديات. ولطالما اعتبرت هذه العمليات نشاطاً محورياً للأمم المتحدة في مجال صون السلم والأمن. ونشيد بشجاعة أكثر من 100 000 من أفراد الأمم المتحدة المدنيين والعسكريين وأفراد الشرطة الذين يخدمون حالياً في جميع أنحاء العالم بالنيابة عن المجتمع الدولي لحماية السلام والقانون الدولي.

ونقدر الجهود الشخصية للأمين العام أنطونيو غوتيريش لضمان الأداء الفعال لعمليات حفظ السلام. ومهما كان المسار الذي سيسلكه إصلاح حفظ السلام في المستقبل، فإن ما ينبغي أن يكون في صميم تلك العملية هو احترام سيادة البلدان المضيفة، والامتثال لميثاق الأمم المتحدة، والالتزام بالمبادئ الأساسية لحفظ السلام - وهي موافقة الأطراف والحياد وعدم استخدام القوة إلا في الدفاع عن النفس والدفاع عن الولاية. فالحياد ومعيار السلوك المتمحور حول الولاية، فضلاً عن احترام العادات والممارسات والثقافات المحلية والدين والتقاليد، كلها من المسلمات المعروفة جيداً التي يمكن أن تحول دون تعرض حفظة السلام لخطر التورط في النزاع.

وننقدهم تماماً أهمية عنصر حقوق الإنسان في حفظ السلام. وللأسف، فإن موضوع حقوق الإنسان قد تم تسييسه إلى حد كبير، مما يضر بثقة المجتمع الدولي في آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وفي حقوق الإنسان ككل. وفي هذه الحالة، تتوقف مصداقية بعثات حفظ السلام وعنصرها المتعلق بحقوق الإنسان والاعتراف بهما بشكل مباشر على لياقة فرادى الموظفين وقدرتهم على الاعتماد على المعلومات الموضوعية ورغبتهم في ذلك.

إن مجلس الأمن ليس هيئة لحقوق الإنسان. وأي محاولة لحشر موضوع حقوق الإنسان على نحو ما في جدول أعماله تتعدى على صلاحيات وولايات مجلس حقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وغيرهما من المؤسسات ذات الصلة. ومع ذلك، فإن تقسيم الولايات لا يمثل سوى نصف المشكلة. فالأكثر إثارة للقلق هو محاولات استخدام حقوق الإنسان كأداة لممارسة الضغط السياسي والعسكري على بلدان أخرى. ونعرف أمثلة على التدخلات التي تمت من أجل حقوق الإنسان ونعلم عواقبها المدمرة.

وفي الوقت نفسه، فإن الهدف الرئيسي لبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبعثاتها السياسية هو تعزيز المصالحة وبناء السلام. أما المهام الأخرى، بما في ذلك عنصر حقوق الإنسان في الولايات، فهي مهام إضافية. وهي مصممة للمساهمة في تحقيق الهدف الرئيسي وينبغي ألا تحل محل المجالات ذات الأولوية لعمليات السلام.

ومن الضروري توخي الحذر والمسؤولية في نهج تنفيذ عنصر حقوق الإنسان في أنشطة مختلف هيكل الأمم المتحدة وتجنب الازدواجية في وظائفها. إن التركيز المفرط على قضايا حقوق الإنسان على حساب المشاكل الأخرى التي تواجه المجتمع الدولي اليوم يؤدي حتماً إلى الإفراط في تحميل المنظومة بأسرها فوق طاقتها وتناقص كفاءة عملها.

إن منع نشوب النزاعات المسلحة وحلها هما الوسيلة الرئيسية لمنع انتهاكات حقوق الإنسان، وليس العكس. فانتهاكات حقوق الإنسان ليست سبباً للنزاع بل هي نتيجة له. وأفضل إسهام يمكن أن يقدمه مجلس الأمن لحماية حقوق الإنسان هو العمل بفعالية على مهمته الرئيسية - حماية السلم والأمن الدوليين - وفقاً لولايته وميثاق الأمم المتحدة.

بيان الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة، إنغا روندا كينغ

في البداية، تشكر سانت فنسنت وجزر غرينادين مقدمي الإحاطات على ملاحظاتهم وتثني على الرئاسة الألمانية لعقد هذه المناقشة الهامة.

إن عمليات السلام هي من أكثر الأدوات تحت تصرف منظومة الأمم المتحدة فعالية للتخفيف من آثار النزاعات العنيفة، وتعزيز الاستقرار، وإرساء الأساس للسلام والأمن الدائمين. وفي السعي إلى تحقيق تلك الغايات النبيلة، تؤدي عمليات السلام وظائف سياسية رئيسية يتم بموجبها إعادة تشكيل الدول المتضررة من النزاعات وإعادة تنظيم المعايير الاجتماعية مع بناء مؤسسات جديدة وإعادة إرساء سلطة الدولة. إن إدماج عناصر حقوق الإنسان في عمليات السلام يهيئ تحولاً هيكلياً حيث تصبح أحكام سيادة القانون والمعايير الاجتماعية والثقافات السياسية التي تزيد إلى أقصى حد من حقوق وامتيازات جميع المدنيين جزءاً لا يتجزأ من الوضع الراهن بعد انتهاء النزاع. وفي ذلك الصدد، نرحب بالتضحيات غير الأثمانية التي يقدمها جميع حفظة السلام في الالتزام بهذا الغرض المشرف.

وفي حين أن الحرية لا تزال عمومية الطابع، فمن الأهمية بمكان عدم تعميم عناصر حقوق الإنسان بطريقة تتجاهل الثقافات والتقاليد المحلية، وبالتالي تقوض قدرة البلدان المضيفة على حضان بذور السلام المرهفة. والواقع أنه لا يوجد نهج واحد يناسب الجميع. ويجب تصميم عناصر حقوق الإنسان وإدماجها في عمليات السلام بطريقة تكفل صون العادات والقيم المحلية، مع احترام سيادة جميع الدول واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية. وتحقيقاً لهذه الغاية، ترحب سانت فنسنت وجزر غرينادين بالإصلاحات الجارية لعمليات حفظ السلام في إطار مبادرة الأمين العام للعمل من أجل حفظ السلام، التي تجلب الحلول السياسية التي تقودها البلدان إلى واجهة جهودنا الرامية إلى صون السلم والأمن الدوليين.

ويشدد وفد بلدنا على الدور الحاسم للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في سعيها إلى تحقيق السلام الدائم. إن مشاركة الاتحاد الأفريقي وقيادته لمبادرات السلام في جميع أنحاء القارة الأفريقية مثال وجيه على الكيفية التي يمكن بها للتركيز الإقليمي أن يعزز حماية الحقوق والحرية من خلال إبراز الحقائق السياقية للنزاعات، وتحسين المشاركة المجتمعية، وتيسير الحوار البناء وبناء الثقة بين أصحاب المصلحة وفقاً لتطلعات خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063.

وندعو المجتمع الدولي إلى تجديد جهوده الرامية إلى تعزيز قدرات جميع الدول، بما يتماشى مع الأولويات الوطنية ووفقاً لخطة التنمية المستدامة لعام 2030. لا تزال خطة عام 2030 هي المخطط الرئيسي للنمو والتنمية الشاملين للجميع، التي يمكن أن تتاح على أساسها المزيد من الحرية بسهولة للجميع، بينما تعالج الأسباب الجذرية للنزاعات معالجة شاملة.

وتجب الإشارة، عند معالجة الأسباب الجذرية، إلى أنه يجب المحاسبة على الانتهاكات التي ترتكبها جميع الأطراف، وأن تُقدّم تعويضات كافية إلى الضحايا والناجين. وقد شهدنا في الماضي حالات ارتكب فيها حفظة السلام أنفسهم انتهاكات لحقوق الإنسان ضد المدنيين ذاتهم الذين فُوضوا بحمايتهم. وفي هايتي، خلفت أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسي المرتكبة ضد النساء والأطفال وغيرها من أشكال العنف المرتكبة ضد المواطنين الهايتيين صدمات شديدة وريبة عامة في مشاركة الأمم المتحدة في البلد، مما زاد من

تضخيم مفهوم عدم الشرعية الذي يُعزى إلى دور عملية السلام في بدء انتشار الوباء الأكثر فتكاً في تاريخ البلد. ولا تزال هايتي تكابد حتى اليوم بقايا هذه الإخفاقات في مجال الحماية.

إن السعي إلى الحرية والعدالة كان دائماً، ولا يزال، حجر الزاوية الذي تقدمت حضارتنا العالمية استناداً إليه. ولذلك، يرى وفد بلدنا أن جميع الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي من واجبها أخلاقياً أن تعزز الإدماج السياسي والرفاه الاجتماعي والمشاركة الاقتصادية والحماية بموجب القانون لجميع الأشخاص، دون تمييز من أي نوع. وهذه هي الركائز الأساسية التي يستند إليها تحقيق السلام والازدهار الدائمين، وتؤدي عمليات السلام دوراً حاسماً في مساعدة الدول المتضررة من النزاع في إصلاح نسيجها الاجتماعي وتنفيذ هذه الضمانات الأساسية.

بيان الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة، جيري ماتجيلا

إنه لمن دواعي الشرف أن تتأسس هذه المناقشة وزيرة الدفاع الاتحادية الألمانية، أنغريت كرامب - كارينباور. ونرى أن هذه المناقشة هامة، ليس بسبب تركيزها فحسب، بل أيضا لأنها المرة الأولى التي يناقش فيها مجلس الأمن موضوع عمليات السلام وحقوق الإنسان في إطار بند جدول الأعمال المتعلق بحفظ السلام.

ويعرب وفد بلدي عن امتنانه إزاء الإحاطات التي استمعنا إليها من مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ميشيل باشليه، والممثل الخاص للأمين العام لجنوب السودان ورئيس بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، ديفيد شيرر، وممثل المجتمع المدني ورئيس مجموعة لوتس، ومقرها كيسانغاني في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ديسماس كيتنغي سينغا.

تجري مداولاتنا اليوم في وقت يتصارع فيه العالم مع جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) التي أثرت علينا جميعا، بغض النظر عن مستويات تدميرنا وعمّا إذا كنا نعاني من نزاع أم لا. غير أن البلدان التي تشهد نزاعات، والتي تنتشر فيها عمليات لحفظ السلام أو بعثات سياسية خاصة، ستحتاج إلى دعم إضافي للتخفيف من أثر كوفيد-19 على الحقوق الإنسانية للسكان، فضلا عن حقوقهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

ويجسد إدراج عناصر لحقوق الإنسان في العديد من ولايات البعثات التي أنشأها المجلس إقراره بوجه عام بأهمية حقوق الإنسان بالنسبة لجهود السلام والأمن. وتلاحظ جنوب أفريقيا بقلق أن مسألة عناصر حقوق الإنسان هذه لم تسلم من الديناميات السياسية لمجلس الأمن، إذ لا يزال يجري تسييسها وتطبيقها بشكل انتقائي. وبينما يدافع بعض أعضاء مجلس الأمن عن أهمية عنصر حقوق الإنسان في بعثات حفظ السلام، فإنه مما يؤسف له أن نفس الهمة والحماة غائبان بوضوح في بعثات أخرى، مثل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية.

ويجب ألا نختار الجانب الخاطئ من التاريخ بالسماح لمصالحنا الضيقة بأن تدوس على مصلحة أغلبية مواطني العالم، الذين كُلف المجلس بخدمتهم، ولا سيما أولئك الذين يعيشون في مناطق النزاع خلال هذه الأزمة العالمية. وينبغي أن يلتزم المجلس بتنفيذ ولايات بعثات حفظ السلام المتعلقة بحماية المدنيين، عند الاقتضاء، وفقا لميثاق الأمم المتحدة ولايات البعثات والقانون الدولي المنطبق دون خوف أو محاباة أو تحيز.

وتمشيا مع مبادئ مبادرة العمل من أجل حفظ السلام، التي أطلقها الأمين العام لإعادة تركيز حفظ السلام من خلال إنشاء ولايات محددة الأهداف بقدر أكبر وجعل عمليات حفظ السلام أقوى وأكثر أمنا وحشد الدعم للحلول السياسية وتحسين تجهيز وتدريب القوات، تود جنوب أفريقيا أن تبرز أنه ينبغي الاهتمام بمسعى إيجاد حلول سياسية مستدامة لدى تصميم ونشر عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وينبغي أن يتحقق التقدم الدائم في تعزيز الأمن والمصالحة الوطنية وسيادة القانون وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة بصورة متوازنة.

والواقع أن البلد المضيف يتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين. وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد أن عمليات حفظ السلام يمكن أن تسهم، حيثما كُلفت بذلك، في الجهود الدولية لحماية المدنيين وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وتكتسي حماية النساء والأطفال، بوصفهم أكثر الفئات ضعفاً في هذه السياقات، أهمية قصوى ويمكن تعزيزها من خلال مشاركة النساء والفتيات في عمليات بناء السلام، والتي تعاني من البخل وقلة الموارد، مما يترك أداة حيوية للتغيير التحويلي والسلام المستدام غير مستغلة بالقدر الكافي.

وتتمثل خطوة في الاتجاه الإيجابي في إشراك وتدريب ودعم مستشارين لشؤون حماية المرأة مسؤولين عن رصد وتحليل أعمال العنف الجنسي المتصل بالنزاعات والإبلاغ عنها في البعثات السبع - بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. وعلاوة على ذلك، فإن إنشاء وحدات للشؤون الجنسانية داخل فريق القيادة في تسع عمليات لحفظ السلام، لكفالة تعميم مراعاة حقوق المرأة والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في جميع أنشطة البعثات، تقدم جدر الترحيب به فيما نحتفل بالذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار التاريخي 1325 (2000) والذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين. ونشير إلى أن التنفيذ الفعال للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن يسهم بشكل مباشر في تحقيق هدف السلام والأمن العالميين في الأجل الطويل.

إن عمليات حفظ السلام مكلفة بالرصد والإبلاغ. غير أنه إذا وقعت انتهاكات حقوق الإنسان خارج نطاق حماية المدنيين، فقد يكون من الصعب على عمليات السلام التدخل دون امتلاكها للولاية المناسبة. ومن المهم تبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة بين أعضاء المجلس، كما أن ثمة أهمية بالغة لخبرات البلدان الرئيسية المساهمة بقوات وبأفراد شرطة فيما يتعلق بإدماج جوانب حقوق الإنسان في الولايات في عمل أي عملية على أرض الواقع.

في الختام، تود جنوب أفريقيا أن تبرز الإسهامات الإيجابية التي يمكن أن تقدمها البعثات السياسية الخاصة وعمليات السلام من خلال ولاياتها المتعلقة ببناء السلام ومن خلال تبادل خبراتها في بناء المؤسسات المسؤولة عن تعزيز حقوق الإنسان بالتعاون مع البلدان المضيفة. ويمكن لهذا النهج أن يمضي بنا شوطاً طويلاً على طريق بناء السلام والحفاظ عليه وتعزيز حقوق الإنسان عندما نقرنه بالعمل جنباً إلى جنب مع السلطات الوطنية والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات الأهلية على مستوى القواعد الشعبية.

بيان البعثة الدائمة لتونس لدى الأمم المتحدة

يسرنا، معالي الوزير الاتحادي، أن نراكم تترأسون جلستنا اليوم ونشكر ألمانيا على اختيارها هذا الموضوع الهام لمناقشتنا في مجلس الأمن.

وأرحب بمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والممثل الخاص للأمين العام لجنوب السودان ورئيس بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وأشكرهما على إحاطتهما. كما أشكر ممثل المجتمع المدني على عرضه.

لا شك في أن حقوق الإنسان والسلام والأمن الدوليين مترابطان بصورة وثيقة. ومناقشة التفاعل بين هذين الأمرين لا تتصل بعمل المجلس فحسب، بل هي أيضا حاسمة بالنسبة لولايته. وللأسف، يقدم لنا التاريخ وفرة من الأمثلة على كيف تؤدي انتهاكات حقوق الإنسان إلى وقوع أعمال عنائية وكيف يصبح الأفراد، في حالات النزاع، أكثر ضعفاً وعرضة للانتهاكات والفظائع المنهجية. وإدراكا من مجلس الأمن لهذه الديناميات، فقد حرص على إدراج بُعد حقوق الإنسان في ولايات عمليات السلام منذ أوائل التسعينيات من القرن الماضي، مما مكّن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة من الاضطلاع بدور حاسم في حماية حقوق الإنسان من خلال الرصد والإبلاغ بل وحتى التدخل عند الاقتضاء.

ونعتقد أن هذا الدور حاسم أيضا في دفع عمليات السلام قدما في البلدان الخارجة من سنوات من العنف والاضطراب. ومن المهم للغاية أن ينظر المجلس في أفضل السبل التي يمكن أن يدعم بها عمليات السلام في هذا المجال عند مناقشة جوانب حقوق الإنسان في عمل فرادى البعثات أثناء الاستعراضات الدورية لهذه البعثات. ومن بين الخيارات العديدة المتاحة، يمكن لأعضاء المجلس أن يفكروا في كيفية تعبئة المزيد من الموارد المالية، فضلا عن توفير موظفين أوفر وأفضل تدريباً، لعمليات السلام من أجل ضمان الارتقاء بأداء عنصر حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، فإن التعاون مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة مهم.

وفي حين أنه من الصحيح أن عمليات السلام تبذل قصارى جهدها في إطار ولاياتها لحماية حقوق الإنسان، فمن الواضح أن هذه المهمة تتطلب أيضا ملكية وسيطرة من جانب الجهات الفاعلة المحلية، بما في ذلك السلطات الحكومية والمجتمع المدني. وسيكفل تعزيز المدافعين عن حقوق الإنسان المحليين أن تظل حقوق الإنسان محمية حتى بعد انسحاب البعثة. وتنفيذ برامج بناء القدرات في البلدان المضيفة والتوعية بشأن الصلة بين حقوق الإنسان والسلام أمران حاسمان في هذا الصدد، وينبغي أيضا اعتبارهما من الأولويات خلال مناقشات الولاية. وسيكون التعاون الوثيق مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ومع المنظمات غير الحكومية المحلية مفيداً للغاية لمواءمة عنصر حقوق الإنسان في البعثة مع الحقائق المحلية والخصوصيات الثقافية في البلدان المضيفة. وعلاوة على ذلك، نعتقد أن بإمكان حافظات السلام الوصول بفعالية أكبر إلى بعض قطاعات السكان، مثل النساء والأطفال في حالات النزاع. ويمكن أن تكن أكثر فعالية في دعم ضحايا العنف الجنساني والعنف ضد الأطفال، وكذلك في نشر ثقافة حقوق الإنسان بين السكان المحليين.

وفي الختام، تود تونس أن تشير إلى أن حقوق الإنسان ينبغي أن تكون في صميم جميع مراحل منع نشوب النزاعات وحفظ السلام وبنائه. وعندما تحترم أطراف النزاع حقوق الإنسان، يكون من الأسهل كثيراً إنهاء النزاعات وبناء الجسور من أجل إحلال السلام.

بيان الممثلة الدائمة للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، كيلي كرافت

أشكر المفوضة السامية باشلييه والممثل الخاص شيرر والسيد ديسماس كيتنغ سينغا. ومن الأهمية بمكان أن يستمع مجلس الأمن إلى المجتمع المدني، بما في ذلك إلى المدافعين عن حقوق الإنسان، وأنا ممتهة بشكل خاص اليوم لأننا تمكننا من الاستماع إلى أفكار السيد كيتنغ سينغا.

لقد طرحت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) تحديات غير مسبوقة لبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في جميع أنحاء العالم. ويجري إعادة ترتيب أولويات الولايات مع تحول عمليات حفظ السلام إلى التركيز على الاستجابة لكوفيد-19. وفي ضوء ذلك، من الضروري أن يستمر حفظ السلام في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها.

وحقوق الإنسان عالمية، والدفاع عنها أمر غير قابل للتفاوض. ولهذا السبب، أيدت 154 دولة عضوا، بما فيها الولايات المتحدة، إعلان الأمين العام للالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وتتعترف الالتزامات جزئياً بأن إحراز تقدم دائم في مجال حقوق الإنسان أمر أساسي للنهوض بالحلول السياسية للنزاعات. إن إدماج حقوق الإنسان في حفظ السلام يعزز تأثير حفظة السلام ويساعد في الوقت ذاته على انحسار النزاعات.

إن رصد بعثات حفظ السلام والإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان أمر أساسي لتهيئة الظروف اللازمة للمساءلة والعدالة، وفي نهاية المطاف تحقيق السلام. ويجب على البعثات أن تعمل مع الدول المضيفة لاتخاذ إجراءات لمراقبة حقوق الإنسان تبني مؤسسات أمنية في مرحلة ما بعد النزاع تساعد على الحفاظ على ذلك السلام.

ونحن نؤيد تماماً شُعب حقوق الإنسان، وأفرقة الحماية المشتركة، وأفرقة المشاركة المختلطة من الجنسين في بعثات حفظ السلام. ورغم أن بعض أعضاء المجلس يحاولون بانتظام خفض عدد موظفي حقوق الإنسان والتمويل الخاص بهم من ميزانيات حفظ السلام، إلا أن إدارة ترامب ستواصل الدعوة إلى الاحتفاظ بهم - فعملهم ببساطة حيوي الأهمية. ولدى بعثات حفظ السلام تلك ولايات واضحة للمشاركة في تعزيز حقوق الإنسان، ونحن ملزمون بدعمها في أداء عملها.

وهناك عدة بعثات لحفظ السلام تقوم بعمل ممتاز في مجال حماية حقوق الإنسان وتعزيزها.

أولاً، نود أن نسلط الضوء على الجهود المبتكرة والثابتة التي تبذلها شعبة حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان لإطلاق سراح النساء والأطفال من الأسر، وتوثيق الانتهاكات ودعم المؤسسات الناشئة في جنوب السودان في مجال احترام حقوق الإنسان. وهذه الجهود منقذة للحياة، والولايات المتحدة تدعمها تماماً.

ثانياً، قامت شعبة حقوق الإنسان التابعة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي بتوثيق انتهاكات القوات الحكومية في وسط مالي وتقديم تقارير عنها. هذه هي الخطوة الأولى لمعالجة الإفلات من العقاب ومساءلة الحكومات. وتقدر الولايات المتحدة استقلالية هذه التقارير المتعلقة بحقوق الإنسان وصراحتها. ولن نتمكن من إعادة بناء الثقة بين الماليين وحكومتهم إلا عندما نحسن المساءلة.

ثالثاً، تدعم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وزارة الداخلية وقوات الأمن الداخلي في جمهورية أفريقيا الوسطى بعملية فحص لمجندي الشرطة وموظفيها. وتطبيق سياسة الأمم المتحدة لبذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان أمر أساسي في هذا الصدد. ومن خلال هذا التعاون، تكفل الأمم المتحدة امتثال دعمها لقطاعي العدالة والسجون في جمهورية أفريقيا الوسطى للمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

وكما أشار السيد كيتنغ، فإن الجماعات المسلحة وقوات الأمن الكونغولية انتهكت حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية بصورة متكررة. ويشجعنا زيادة المساءلة القضائية عن المخالفات ونتوقع أن نرى تحقيق المزيد من التقدم في هذا المجال. ونشجع الأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي على الانضمام إلينا في دعم الجهود المبذولة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة من أجل تحميل المنتهكين المسؤولية عن أعمالهم.

ونعتقد أيضاً أنه من الضروري زيادة مشاركة النساء مشاركة حقيقية في بعثات حفظ السلام، وتواصل الولايات المتحدة الضغط من أجل زيادة استقدامهن. وتوفر حافظات السلام مجموعات مهارات فريدة ومنظورات وفرصاً للمشاركة يمكن أن تجعل عمليات السلام التي تشمل ولاية لحماية المدنيين أكثر نجاحاً.

وكثيراً ما تواجه البعثات التي تضطلع بولايات لحماية المدنيين قرارات صعبة بشأن سبل التصدي للتهديدات الموجهة ضد المدنيين. والتعاون في الوقت الحقيقي وتبادل المعلومات بين عناصر البعثة أمر بالغ الأهمية لتيسير تحديد التهديدات التي يتعرض لها المدنيون وانتهاكات حقوق الإنسان ومنعها والتخفيف من حدتها في الوقت المناسب. وهناك مجال لزيادة التكامل بين العناصر المدنية والعسكرية للبعثات. وينبغي أن يتم هذا التكامل بين مختلف خلايا البعثة المعنية بالتحليل والإبلاغ، ومع المنظمات غير الحكومية وفريق الأمم المتحدة القطري.

إن إدماج حقوق الإنسان في حفظ السلام أمر أساسي لبناء الظروف اللازمة لإدامة السلام. ولا يمكننا أن نغفل ذلك. ومع إعادة ترتيب أولويات الولايات، سيكون من المهم أن ندعم حماية وتعزيز حقوق الإنسان دعماً كاملاً حتى يتسنى لمن يعيشون في المناطق المتضررة من النزاعات تحقيق مستقبل أفضل لأنفسهم ولأطفالهم. وفي النهاية، يكتسي هذا العمل أهمية حاسمة لإيجاد عالم أكثر سلاماً، ويساعدنا على الارتقاء إلى مستوى توقعات العالم العالية من المجلس. ويجب أن ندعم تلك المهمة ونؤديها.

بيان الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة، دانغ دينه كوي

أشكر، سيدتي الوزيرة، على ترؤس هذه المناقشة الهامة.

ونشارك الآخرين في توجيه الشكر للمفوضة السامية ميشيل باشليه، والممثل الخاص ديفيد شيرر، والسيد ديسماس كيتنغ سينغا على إحاطاتهم المفيدة.

إن تشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، بغض النظر عن العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين، هو أحد المقاصد الرئيسية للأمم المتحدة. ومما يشعرنى بالحماس الاعتراف بأنه منذ عام 1991، عندما كُلفت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور بالتحقق من امتثال الأطراف لاتفاق ذي صلة بشأن حقوق الإنسان، أسهمت عمليات الأمم المتحدة للسلام باستمرار في تحقيق هذا الغرض.

ومع ذلك، لا نزال نتلقى عاما بعد عام تقارير مؤلمة عن أمور منها تجنيد الأطفال واستخدامهم، وانتشار العنف الجنسي والجنساني، والحالات التي تسببت في عدد كبير من المشردين داخليا التي اضطرت بعثات الأمم المتحدة للسلام للتعامل معها. وفي هذا السياق، يود وفد بلدي أن يشدد على النقاط التالية.

أولا، فيما يتعلق بدور البلدان المضيفة، من المهم أن نؤكد من جديد أن عمليات السلام يجب أن تنفذ وفقا للمبادئ الأساسية للحياد السياسي، وموافقة الأطراف، وعدم استخدام القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس والدفاع عن الولاية. ويظل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها من المسؤوليات الرئيسية للبلدان المضيفة. ولذلك، ينبغي لعمليات السلام أن تدعم البلدان المضيفة في الاضطلاع بتلك المسؤوليات بنهج بناء يقوم على المبادئ المذكورة أعلاه والوعي بالسياق الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمجتمعات المحلية.

ثانيا، فيما يتعلق بدقة المعلومات ومدى ملاءمتها، تصبح التقارير والتحليلات مؤثرة من خلال عملية الرصد ووضع السياسات. وبناء على ذلك، يجب على بعثات السلام أن تعد عملها على أساس معلومات دقيقة وغير متحيزة ومتوازنة ويمكن التحقق منها. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يكون نطاق تلك المعلومات في حدود ولايات عمليات السلام بغية تجنب أي تداخل مع عمل وكالات الأمم المتحدة الأخرى المتخصصة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

ثالثا، فيما يتعلق بمجالات التركيز، كما يتضح في تقارير الأمين العام الأخيرة، من جملة مصادر، كان عام 2019 عام معاناة للمدنيين في النزاعات المسلحة. ويظل العنف الجنسي أسلوبا قاسيا من أساليب الحرب، وتم تسجيل عدد قياسي من اللاجئين والمشردين داخليا. وفي النزاعات، تعاني الفئات الضعيفة أكثر من غيرها. وينبغي لعمليات السلام التي صدر بها تكليف بذلك أن تولي اهتماما أكبر بكثير لتعزيز وحماية حقوق هؤلاء الأشخاص.

رابعا، فيما يتعلق بالسلوك أثناء النشر، يجب أن يكون حفظة السلام مناصرين للالتزام بحقوق الإنسان في تقديم الخدمات. وندعو بعثات السلام المكلفة إلى تنفيذ ومراقبة استراتيجيات الأمم المتحدة ومبادئها التوجيهية بشكل صارم للتصدي لجميع أشكال سوء السلوك. وفي ذلك الصدد، نؤيد إعداد حفظة السلام بشكل كاف وأن يزودوا بمهارات تقنية ومعرفة فنية محددة بشأن المسألة، قبل نشرهم وأثناءه، لكي يكونوا مجهزين جيدا لمهمتهم.

وفي الختام، أود أن أحيي الشجاعة والإسهام الكبيرين لحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة الذين لم يدخروا وسعا وقدموا تضحيات، لا سيما في مواجهة جائحة كورونا الحالية، في مساعدة البلدان المضيفة على اجتياز الطريق الطويل والصعب من النزاع المسلح وعدم الاستقرار إلى السلام.

بيان البعثة الدائمة للأرجنتين لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

تود الأرجنتين أن تعيد تأكيد التزامها الراسخ، إذ يصادف هذا العام الذكرى السنوية العشرين لاتخاذ مجلس الأمن القرار 1325 (2000)، بتنفيذ جدول أعمال المرأة والسلام والأمن. إننا نرى اليوم أكثر من أي وقت مضى أهمية جدول الأعمال وصلاحيته في الميدان.

وتعرب الأرجنتين - في السياق الحالي لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) - وتمشيا مع البيان الذي أدلى به وكيل الأمين العام لعمليات السلام، جان - بيير لاكروا، في الإحاطة التي قدمها في 22 حزيران/يونيه (انظر S/2020/572) - عن دعمها لتركيز الأمم المتحدة على التدابير الرامية إلى حماية الموظفين في الميدان والتخفيف من أثر كوفيد-19 - وانتشاره والتعاون مع السلطات الوطنية والمحلية، لا سيما في الجهود الرامية إلى تمكين المرأة.

وترى الأرجنتين أن حقوق الإنسان أصبحت حافزا ابتكاريا لعمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة على حد سواء. وقد أدمج العديد من البعثات الميدانية الحالية عناصر حقوق الإنسان في ولاياتها، مما يبسر للبعثة مجموعة واسعة من الإجراءات والأنشطة لتعزيز موقعها الاستراتيجي ومصادقيتها.

وتتطلع عمليات الأمم المتحدة للسلام، بوصفها إحدى الأدوات الرئيسية للمجتمع الدولي لصون السلم والأمن الدوليين، بدور حاسم في منع انتهاكات حقوق الإنسان. وذلك لأنها تقوم، على أساس ولاياتها وقواعد الاشتباك الخاصة بها، برصد انتهاكات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها والتدخل في بعض الحالات، إذا لزم الأمر، ومن ثم تسهم في النجاح في تعزيز عمليات السلام.

وتعتبر الأرجنتين عمل شعب حقوق الإنسان في عمليات السلام أساسيا في رصد أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني والتحقيق فيها والتحقق منها والإبلاغ عنها، بما في ذلك العنف والانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال والنساء. وبذا تدعم البعثات مهمة تحسين قدرة المجتمع المدني على رصد حقوق الإنسان والإبلاغ عنها، في حوار مع الدول المضيفة.

ويجب أن تواصل عمليات حفظ السلام التزامها بحماية المدنيين بتعزيز الاحترام الكامل للقانون الدولي، ولا سيما القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان. وعندما تواجه البعثات انتهاكات لحقوق الإنسان، يجب أن تقرر، وفقا لولاياتها، كيفية الرد والتدخل وما هي الأدوات التي ينبغي استخدامها وما إذا كانت المتابعة ضرورية. ولذلك، من المهم للغاية أن تدرب البلدان المساهمة بقوات الأفراد الذين ينشرون للتعامل مع هذه الحالات تدريبا كافيا، مع مراعاة المنظور الجنساني بصفة خاصة. وثمة صلة مباشرة بين الصورة العامة للأمم المتحدة أمام العالم والنتائج التي تحققها عمليات السلام فيما يتعلق بحماية المدنيين والدفاع عن حقوق الإنسان.

وتعيد الأرجنتين تأكيد التزامها الثابت بسياسة الأمين العام المتمثلة في عدم التسامح مطلقا مع الانتهاك والاستغلال الجنسيين في عمليات السلام. ويجب على أفراد حفظ السلام أن يلتزموا بأعلى معايير السلوك وأن يتصرفوا بطريقة مهنية في جميع الأوقات في تنفيذ الولاية الصادرة عن مجلس الأمن.

وعلاوة على ذلك، تدين الأرجنتين أعمال العنف الجنسي في النزاعات المسلحة إدانة قاطعة وتدعم الجهود الرامية إلى منع هذه الأعمال وتدعو إلى مساءلة ومعاينة المسؤولين عنها. كما إنها تتفق مع توصيات الأمين العام الرامية إلى تعزيز إمكانية وصول الضحايا إلى العدالة واعتماد مفهوم شامل للعدالة يركز على الضحايا واتخاذ إجراءات وقائية في إطار برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في عمليات حفظ السلام، من بين أمور أخرى.

ونرى أن من الضروري حماية جميع ضحايا هذه الانتهاكات وشملهم ومساعدتهم وإعادة إدماجهم، بالتعاون مع المنظمات النسائية وغيرها من منظمات المجتمع المدني، من خلال توفير المساعدة وخدمات الدعم وتدابير الجبر المراعية للاعتبارات الجنسانية المتعددة القطاعات والمتعددة التخصصات. وينبغي لهذه المساعدة أن تلبى احتياجات الضحايا وتحمي كرامتهم وحقوق الإنسان الخاصة بهم، من خلال اتخاذ تدابير تهدف إلى القضاء على الأشكال المتعددة للتمييز والتهميش والوصم التي كثيرا ما يعانونها خلال إعادة إدماجهم اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا في أسرهم ومجتمعاتهم الأصلية.

وترى الأرجنتين كذلك أن إدراج المنظور الجنساني في عمل بعثات السلام في مجال حقوق الإنسان أمر أساسي للتصدي لكامل نطاق انتهاكات حقوق الإنسان. وبالتالي، يجب علينا أن نكفل وجود الخبراء في العنف الجنساني والعنف الجنسي في تلك البعثات. كما إن دور المرأة في الهيئات الاستشارية للحماية والرصد والتحليل والإبلاغ عن العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات حاسم كذلك. وإدراج وحدات معنية بالشؤون الجنسانية في أفرقة حقوق الإنسان أمر إيجابي بالنسبة لحقوق المرأة وجدول أعمال المرأة والسلام والأمن.

فالطلبات تتزايد على موظفي عمليات الأمم المتحدة للسلام. والتحديات أكبر وأكثر تعقيدا من أي وقت مضى، لا سيما في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، التي يجب أن نعمل عليها بنشاط. وفي ذلك الصدد، يجب على الدول الأعضاء والأمانة العامة إيجاد سبل للحفاظ على أعلى مستوى من التدريب لتنفيذ الولايات المتزايدة والتنوع وتحديد الثغرات في القدرات والعمل معا على إنشاء عمليات سلام قادرة على تحقيق الغرض المنشود.

وتعتبر الأرجنتين أن من أولوياتها مواصلة هذه المناقشات والاجتماعات الدورية لأعضاء المجلس مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة. ونشجع المجلس على مواصلة العمل من أجل إقامة حوار بناء وشفاف وشامل بين الدول وأصحاب المصلحة الآخرين بغية مواصلة بذل قصارى جهودنا في المجتمعات والدول التي تنتشر فيها المنظمة.

بيان الممثلة الدائمة لبنغلاديش لدى الأمم المتحدة، رباب فاطمة

أشكر الرئاسة الألمانية على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الافتراضية الرفيعة المستوى. وأعرب أيضا عن خالص تقديري للسيدة ميشيل باشليه، والسيد ديفيد شيرر، وممثل المجتمع المدني على ملاحظاتهم الثاقبة.

إن حماية حقوق الإنسان وتعزيزها شرط أساسي لتحقيق السلام المستدام. وهو شرط مهم بصفة خاصة في سياق حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع، التي تقتدر فيها المؤسسات المحلية والوطنية الناشئة إلى الموارد والقدرة على التصدي للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وتعرض فيها المجتمعات في كثير من الأحيان للخطر المستمر المتمثل في الانتكاس إلى العنف.

وباعتبار بنغلاديش دولة طرفا في جميع الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان، بما فيها العهدان والنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، فإنها تلتزم التزاما عميقا بقضية حقوق الإنسان. ويتمتع حفظة السلام البنغلاديشيون بسجل حافل في دعم حقوق الإنسان في مناطق عملياتهم. وقد جعلنا حقوق الإنسان عنصرا إلزاميا في التدريب المهني لحفظة السلام لدينا. وبالإضافة إلى ذلك، وضع معهد بنغلاديش لعمليات دعم السلام والتدريب مناهج دراسية واسعة النطاق بشأن ولاية حماية المدنيين في إطار الدورات التدريبية قبل النشر.

والأثر واضح جدا. ففي جنوب السودان، على سبيل المثال، ما فتئ حفظة السلام البنغلاديشيون يوفر الأمن للأشخاص الذين يعيشون في مواقع حماية المدنيين ويحمون القوافل الإنسانية على الطريق وأثناء توزيع الخدمات الإنسانية. ويقدمون مجموعة متنوعة من الخدمات الصحية والاجتماعية ويمولونها، بما في ذلك خدمات العلاج الطبي والطب البيطري الأساسية المجانية وتوزيع الكتب المدرسية على المدارس وتدريب المرأة على مختلف المهارات المدرة للدخل. وقد حظيت وحدة الشرطة المشكلة في بنغلاديش المنتشرة في دارفور بتقدير خاص لعملها الذي يشمل استتباب الأمن في المخيمات وبناء قدرات الشرطة السودانية وإقامة المعسكرات الطبية المجانية وتوزيع الكتب المدرسية.

كما يقوم حفظة السلام البنغلاديشيون بحماية الناس من مختلف أشكال العنف الجنسي المتصل بالنزاعات والعنف ضد الأطفال. وما فتئت نساؤنا من حفظة السلام يضطلعن بدور حاسم في تشجيع ضحايا العنف الجنسي ومواساتهن. وقد أثبتت خبرة حفظة السلام البنغلاديشيين في التفاعل مع ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في حالات النزاع أنها ذات فائدة كبيرة في توفير الخدمات الحيوية المنقذة للحياة للروهينغيا الذين تعرضوا للصدمة والذين فروا من الاضطهاد في ميانمار.

ونسلم بأن حماية حقوق الإنسان عنصر أساسي في حماية الولاية المدنية لحفظة السلام. لكننا نشعر بالقلق لأن حفظة السلام يفتقرون في كثير من الأحيان إلى الوسائل اللازمة لمعالجة هذه المسائل الداخلية المعقدة والحساسة سياسيا. وفي هذا الصدد، نود أن نتشاطر بعض ملاحظتنا.

إن حفظة السلام منهكون بالفعل جراء اتساع نطاق ولاياتهم باستمرار ومواردهم المحدودة. ولذلك، فإن أي ولاية جديدة ينبغي أن تقتصر بتخصيص الموارد المتناسبة. وبالمثل، ينبغي أن تحظى ولاية حقوق الإنسان بموارد كافية ومناسبة على أساس الاحتياجات المحددة للبعثة. فعلى سبيل المثال، يلزم نشر المزيد

من النساء في صفوف حفظة السلام في الحالات التي يشتد فيها خطر تعرض النساء والأطفال للعنف الجنسي المتصل بالنزاعات.

ولتحسين استعداد عمليات السلام في مجال حقوق الإنسان، ينبغي أن يكون هناك تركيز كاف على تدريب وبناء قدرات حفظة السلام في نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. ونظراً لأن نوعية التدريب قبل النشر قد تختلف من بلد إلى آخر وأن بعض التدريب قد يثبت أيضاً أنه غير عملي في البيئة المحددة للبعثة، ينبغي وضع ترتيبات للتدريب داخل البعثة على أساس الاحتياجات في الميدان. وعلاوة على ذلك، يتعين توعية الحكومة المضيفة والسلطات المحلية على نحو كاف بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان، وكذلك بمسؤوليته عن الحماية. وبخلاف ذلك، هناك إمكانية التسبب في انعدام الثقة بين حفظة السلام والسلطات المضيفة، مما يزيد في نهاية المطاف من التحديات القائمة التي تواجه حفظة السلام.

ولمعالجة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان أو الحد من الجرائم الفظيعة الوشيكة، ينبغي أه تتاح لحفظة السلام إمكانية الوصول إلى تقييمات ذات مصداقية للتهديدات تجريها في الوقت الحقيقي مختلف آليات الأمم المتحدة، مثل آليات رصد حقوق الإنسان الخاصة بالبعثات وآليات الأمم المتحدة للرصد والإبلاغ المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل وترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ المتعلقة بالعنف الجنسي المتصل بالنزاعات.

وينبغي تعزيز العنصر المدني لعمليات السلام لكفالة زيادة مشاركة الأمم المتحدة مع الحكومة المضيفة والسلطات المحلية، ومع منظمات المجتمع المدني حسبما يقتضيه الحال. ويمكن لهذا التعاون أن يساعد كثيراً في بناء القدرات الوطنية في مجالات منع انتهاكات حقوق الإنسان وحمايتها ومحاكمة مرتكبيها، وكذلك فيما يتعلق ببناء الثقة.

وينبغي إيلاء الاهتمام الكافي لمسائل سلامة وأمن حفظة السلام والمساءلة عن الجرائم المرتكبة ضد موظفي الأمم المتحدة، بمن فيهم حفظة السلام.

ولا يستطيع حفظة السلام وحدهم الوفاء بولائهم في مجال حقوق الإنسان في الحالات التي لم تترسخ فيها العملية السياسية لتسوية النزاعات والحفاظ على السلام. وتقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية دعم عمليات السلام باستمرار. ويجب عليه أن يستخدم سلطته لحث البلد المضيف على إيجاد حل سياسي مستدام وتعزيز بناء المؤسسات. كما يتعين عليه أن يعالج الحالات الجارية لانتهاكات حقوق الإنسان بطريقة موضوعية وغير انتقائية في إطار مسؤوليته بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وعندئذ فقط يمكن للدولة نفسها أن تتولى تدريجياً المسؤولية التي كانت تضطلع بها عمليات السلام عن حماية حقوق الإنسان لمواطنيها.

ولهذا، ينبغي للمجلس أن يمنع أو يتصدى للجرائم الفظيعة الجارية وأن ينهي ثقافة الإفلات من العقاب، وإلا فإنها لن تؤدي إلا إلى تشجيع الجناة وجعل عمليات السلام أكثر صعوبة. فعلى سبيل المثال، إن شطب قوات تاتماداو في ميانمار من فئة "انتهاك التجنيد والاستخدام" الوارد في آخر تقرير للأمين العام عن الأطفال في النزاعات المسلحة (S/2020/525) يبعث برسالة خاطئة رغم زيادة العنف ضد الأطفال هناك بثلاثة أضعاف. وبهذه التناقضات، لن يكون من السهل إدماج حقوق الإنسان في عمليات السلام.

وقد أدى وباء فيروس كورونا إلى تقاوم العديد من النزاعات وحالات حقوق الإنسان في تلك البلدان. كما حد من قدرة الدول التي تمزقها النزاعات على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وهي قدرة هشة أصلاً، مما يزيد من صعوبة عمليات السلام. وفي هذا السياق، فإن تنفيذ نداء الأمين العام من أجل وقف لإطلاق النار على الصعيد العالمي وقرار مجلس الأمن الأخير (2020) 2532 هو مفتاح نجاح عمليات السلام.

بيان من البعثة الدائمة للبوسنة والهرسك لدى الأمم المتحدة

أولاً وقبل كل شيء، أود أن أهنئ السيد كريستوف هويسغن، الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة، على توليه رئاسة مجلس الأمن لشهر تموز/يوليه، متمنياً له ولوفد بلده كل النجاح. وأود أيضاً أن أعرب عن امتناني له على تنظيم هذا الحدث الخاص بشأن هذه المسألة الهامة المتمثلة في عمليات السلام وحقوق الإنسان. وهذه المناقشة فرصة عظيمة لتبادل الآراء، وأنا على اقتناع بأن نتائجها ستكون بناءة ومفيدة لمنظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء.

وفي البيئة الراهنة للسلام والأمن فإن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في تطور مستمر. ويتطلب السياق الحالي لعمليات السلام أن تتسم بعثات حفظ السلام بتعقيد متزايد وتكلف بولايات متماسكة تتطابق بالفعل مع الأوضاع الميدانية. ومع مراعاة التغيرات في طبيعة النزاعات، من الضروري جداً أن تواصل منظومة الأمم المتحدة جهودها لتحديد التحديات الجديدة والتصدي لها.

ومن المهم التأكيد على أن حماية حقوق الإنسان أحد العناصر الحاسمة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وتستدعي التحديات التي يواجهها مجلس الأمن فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان مزيداً من التعاون الدولي وتحسين التنسيق بين المجلس وهيئات الأمم المتحدة ووكالاتها الأخرى وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في الميدان، إلى جانب المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وينبغي أن تبذل منظومة الأمم المتحدة جهوداً إضافية من أجل التأهب بصورة أفضل للاستجابة على نحو ملائم للحالات التي تهدد السكان المدنيين على وجه التحديد.

وفي ذلك الصدد، يجب الحفاظ على الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال حفظ السلام وبناء السلام ومواصلة تطويرها. ويتسم تبادل الخبراء والاختصاصيين بين المنظمين بأهمية أساسية لتعزيز التخطيط لعمليات دعم السلام ومنع نشوب النزاعات.

وقد كان إصلاح قطاع الأمن من أهم الإصلاحات في البوسنة والهرسك. وهو إصلاح استند إلى جملة أمور منها الاحترام الكامل لحقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق المرأة. وكانت الأنشطة، التي بدأت في عام 2008، تهدف إلى زيادة مشاركة المرأة في القوات المسلحة للبوسنة والهرسك. وكذلك شاركت نساء البوسنة والهرسك، بوصفهن من حفظة السلام في بعثات الأمم المتحدة، للمساعدة في أنشطة بناء السلام على الصعيد الدولي. وهن يُسهمن في بعثات بناء السلام، حيث يساعدن على تنفيذ اتفاقات السلام، ويدعمن الحكومات في تنفيذ الإصلاحات الأمنية وحماية المدنيين، ولا سيما أضعف الفئات السكانية، أي المشردين والعائدين والنساء والأطفال.

وتولي البوسنة والهرسك أهمية كبيرة للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وأود أن أشدد على الحاجة إلى تعزيز تنفيذ تلك الخطة وزيادة تمثيل المرأة في عمليات صنع القرار. وفي سياق عالمي متغير، تتسم مشاركة المرأة بدرجة كبيرة في جهود صد المخاطر التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان بأهمية أساسية لا تقل عن أهميتها في أي وقت مضى. ويجب أن تضطلع منظومة الأمم المتحدة بدور محوري في تعزيز مشاركة المرأة في عمليات السلام والأمن.

وتلتزم البوسنة والهرسك جماعياً بتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وأولوياتها، من خلال كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتكافئة ومجدية في جميع مراحل عملية السلام، وعن طريق الإدماج المنهجي لسياسة جنسانية تهدف إلى زيادة عدد الأفراد النظاميين من النساء ضمن عمليات حفظ السلام. والبوسنة والهرسك ملتزمة أيضاً بتنفيذ ولايات حماية المدنيين في بعثات حفظ السلام، وستدعم الأداء الفعال والمساءلة من جانب جميع عمليات حفظ السلام العاملة تحت راية الأمم المتحدة.

وبالإضافة إلى ذلك، وقّعت البوسنة والهرسك على الاتفاق الطوعي المتعلق بمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لهما، وستسأل الموظفين والقيادة عن السلوك السليم، بسبل منها دعم سياسة الأمم المتحدة لعدم التسامح إطلاقاً، بنهجها الذي يركز على الضحايا، تجاه جميع أشكال الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

وتسلم البوسنة والهرسك بأهمية إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، وستكفل اتخاذ جميع الخطوات لتلبية احتياجاتهم الأساسية وتعزيز حمايتهم وسلامتهم وحقوقهم وكرامتهم في حالات النزاع المسلح والطوارئ الإنسانية.

ومن أجل الدفاع عن حقوق الإنسان أثناء الانتشار في مناطق البعثات، وحماية المدنيين من الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة لحقوق الإنسان، تشكل حقوق الإنسان ومنع الفظائع عنصرين إلزاميين في تدريب أفراد الجيش والشرطة في البوسنة، فضلاً عن التدريب قبل النشر والتدريب داخل البعثة لجميع أفراد حفظ السلام التابعين للبوسنة والهرسك. ويشكل الوعي بالقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني عنصراً أساسياً في التدريب الذي يوفره مركز التدريب على عمليات دعم السلام في سراييفو. ويمكن هذا التدريب بعثات حفظ السلام من رصد انتهاكات الحقوق والتحقيق فيها، وتحليل الجرائم الفظيعة المحتملة، والوفاء بمسؤوليات حماية المدنيين، وبناء قدرات مؤسسات الدولة. وعلى الرغم من شيوع التصور بأن ممارسات ومنهجيات التدريب الحالية غير كافية ولا تأخذ في الاعتبار احتياجات التدريب العملية المحددة في الميدان، فإن بوسع أفراد حفظ السلام المدربين تدريباً جيداً، بالتنسيق مع موظفي حقوق الإنسان، أن يكتفوا بالبعثات من استخدام مختلف أنواع الخبرات من أجل إحداث أكبر أثر ممكن في مجال حماية المدنيين.

وقد انضمت البوسنة والهرسك، بوصفها عضواً في الأمم المتحدة، إلى الأمين العام في وضع مجموعة من المبادئ والالتزامات المتفق عليها بين الأطراف للاستجابة للتحديات وإنشاء عمليات لحفظ السلام تلبى احتياجات المستقبل. وفي ذلك الصدد، أيدت البوسنة والهرسك إعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات حفظ السلام، ومبادرة العمل من أجل حفظ السلام، التي تعكس أساساً الالتزامات بوصفها عملاً جماعياً لتعزيز حفظ السلام في العمليات المتعددة الأبعاد، وفي الوقت نفسه حماية حقوق الإنسان في عمليات حفظ السلام.

وفي الختام، فإن البوسنة والهرسك على استعداد للمشاركة بنشاط في الجهود الرامية إلى تعزيز المساواة ومكافحة التمييز من خلال القوانين والمؤسسات ذات الصلة، وستشجع الخطاب العام المستند إلى الحقوق والشامل للجميع؛ وستولي اهتماماً خاصاً لمسألة التمييز ضد المرأة والأشخاص ذوي الإعاقة والمهاجرين؛ وتكافح خطاب الكراهية في الفضاء الرقمي؛ وتسعى إلى كفالة أن تُبدي منظومة الأمم المتحدة والجهود المبذولة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 استجابة تستند إلى حقوق الإنسان في مواجهة التمييز وعدم المساواة، بما يكفل عدم ترك أي شخص خلف الركب أو معاملته معاملة مختلفة.

بيان الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، نيكولا دو ريفيير

أود أولاً أن أهنئ الرئاسة الألمانية على وضع هذه المناقشة الهامة بشأن الصلة الحاسمة بين حفظ السلام وحقوق الإنسان في مقدمة جدول أعمال مجلس الأمن.

ومن المرجح أن يكون حفظ السلام أبرز وجه من وجوه الأمم المتحدة، حيث يُسند إلى كل بعثة تُنشر في الميدان مجموعة من المسؤوليات الخاصة المتصلة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وعمليات حفظ السلام أداة مفيدة في خدمة المجتمع الدولي لمنع انتهاكات حقوق الإنسان في حالات النزاع وما بعد النزاع، ولتقديم الدعم الإنساني للسكان المحليين. فيمنع عودة اندلاع النزاعات المسلحة والصراعات المدنية، والفصل بين الأطراف المتحاربة، تؤدي عمليات حفظ السلام دوراً حاسماً في إنقاذ الأرواح، وردع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وإبقاء المنتهكين والمجرمين تحت السيطرة.

ومع تطور حفظ السلام على مر العقود، أصبحت الأمم المتحدة تدرك بصورة متزايدة أهمية إدراج الشواغل الإنسانية والإنمائية وشواغل حقوق الإنسان في ولايات عملياتها لحفظ السلام. وبذلك تشكل عمليات حفظ السلام وسيلة لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، وتجنب استئناف المنازعات وتيسير الانتقال من حالات النزاع إلى مرحلة بناء السلام بعد انتهاء النزاع.

وتركز بعثات حفظ السلام التي تتضمن ولاياتها حماية المدنيين تركيزاً خاصاً على النهوض بنهج محوره الإنسان ويشكل جزءاً لا يتجزأ من حقوق الإنسان، والمساعدة على منع الانتهاكات والتجاوزات الخطيرة لحقوق الإنسان. ويمكن لحفظة السلام أيضاً أن يؤدي دوراً أساسياً في مساعدة الدول على الوفاء بمسؤولياتها في مجال الحماية، بما يسهم في النهوض بحقوق الإنسان للسكان المحليين.

وهناك جانب آخر لتلك العلاقة المتعددة الأوجه بين حفظ السلام وحقوق الإنسان، إذ لا يتقصر واجب حفظة السلام على منع حدوث تجاوزات حقوق الإنسان، بل يجب عليهم أيضاً أن يمتنعوا عن ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان بأنفسهم. ويجب أن يلتزم ذوو الخوذ الزرق بأعلى معايير السلوك، التي تشمل احترام حقوق الإنسان، وينبغي مساءلتهم إذا لم يفعلوا ذلك. وفي ذلك الصدد، تشجع البرازيل الأمم المتحدة على تشكيل آليات تقييم بطريقة شفافة لكفالة امتثال قيادات حفظ السلام ووحدات الشرطة والوحدات العسكرية امتثالاً كاملاً لحقوق الإنسان، سواء خلال فترة تدريبهم قبل النشر أو أثناء اضطلاعهم بالأنشطة داخل البعثة.

ويجب أن تسند إلى القوات العاملة تحت راية الأمم المتحدة مهام ومعايير واضحة بشأن حقوق الإنسان وأن تكون على دراية بكامل مسؤولياتها في أداء واجباتها، سواء كانت تقوم بدوريات في مناطق النزاع أو تتعامل مباشرة مع المجتمعات المحلية. وينبغي لها، وهي تقوم بذلك، أن تتبع بدقة بروتوكولات السلوك والانضباط التي تحترم حقوق الإنسان للسكان المحليين.

كما أن منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لهما على نحو ملائم يشكل استراتيجية أساسية لتعزيز واحترام حقوق الإنسان في سياق حفظ السلام. وفي هذا الصدد، أود أن أبرز أن البرازيل من أشد المؤيدين لسياسة الأمين العام بعدم التسامح مطلقاً مع الاستغلال والاعتداء الجنسيين. وقد وضعنا أيضاً بروتوكولات موسعة للتدريب قبل النشر وللتنشر بشأن هذه المسألة، التي تشكل أولوية بالنسبة للجيش البرازيلي.

وهذه العناصر التي يترابط فيها حفظ السلام وحقوق الإنسان جزء لا يتجزأ من مبادرة الأمين العام للعمل من أجل حفظ السلام، التي توفر إطارا مفاهيميا وتنفيذيا مفيدا للتعامل مع هذه العلاقة المعقدة والمتعددة الأوجه. ونرى أنه ينبغي تعزيز مبادرة العمل من أجل حفظ السلام وتشجيعها من خلال المشاركة النشطة للدول الأعضاء، حيث أظهرت الدورة الموضوعية الأخيرة للجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام أنه أمر ممكن.

وعندما يتعلق الأمر بالتهوؤس بحقوق الإنسان، يجب عدم استخدام القوة أبدا إلا كمالا أخير. فالإفراط في استعمال القوة بذريعة حماية حقوق الإنسان يمكن أن يعرض مصداقية وشرعية بعثات حفظ السلام للخطر ويضر بالمبادئ الأساسية لحفظ السلام. في الواقع، ينبغي لعمليات حفظ السلام، في المقام الأول، أن تستفيد على نحو كامل من التدابير السلمية، مثل تعزيز التعاون داخل خلايا التنسيق المدني - العسكري والعناصر المعنية بحقوق الإنسان من أجل إقامة صلات مع السكان المحليين، وجمع المعلومات وفهم التهديدات والشواغل الرئيسية للمجتمع المحلي والتصدي لها.

وتفخر البرازيل بسجل حفظة السلام التابعين لها في كل من حماية حقوق الإنسان واحترامها على أرض الواقع. ويساعد الفحص الدقيق للسوابق المتعلقة بحقوق الإنسان والاختيار والإعداد الصارمين على كفاءة استيفاء حفظة السلام البرازيليين لأعلى المعايير في مجال حقوق الإنسان.

ويلدي ملتزم بالتدريب قبل النشر، وهو عنصر رئيسي آخر في مبادرة العمل من أجل حفظ السلام. ويكفل التدريب الملائم قبل النشر أن تكون القوات العسكرية وضباط الشرطة مجهزين بشكل أفضل لحماية السكان المحليين وضمان سلامتهم وأمنهم الذاتي وتنفيذ بروتوكولات السلوك والانضباط في الميدان.

ولم يقدم مركز التدريب المشترك لعمليات السلام/مركز سيرجيو فييرا دي ميلو ومركز حفظ السلام التابع للبحرية في البرازيل التدريب لذوي الخوذ الزرق البرازيليين فحسب، بل ولحفظة السلام من مجموعة من الشركاء الدوليين، بما في ذلك الأرجنتين وكولومبيا وإكوادور وألمانيا والمكسيك وسويسرا.

ويجب أن نشجع الدور الأساسي للنساء في حفظ السلام، الذي يشمل، على سبيل المثال لا الحصر، بناء الثقة مع المجتمعات المحلية. ومن خلال الاتصال مع الجهات الفاعلة المحلية، يمكن للنساء النظاميات تقييم الكيفية التي يمكن بها تعزيز حقوق الإنسان وتحسين أعمالها على أرض الواقع.

ويجب إبراز الدور الذي يؤديه المستشارون في مجال الشؤون الجنسانية في عمليات حفظ السلام بوصفه إسهاما هاما في إيجاد ثقافة تقوم على احترام حقوق الإنسان في البلدان المضيفة وداخل البعثات نفسها. وتفخر البرازيل بشكل خاص بأن اثنتين من حفظة السلام التابعين لها - المقدم مارسيا براغا والمقدم كارلا أراوخو - اللتين ميزتا نفسيهما، حيث حصلتا على جائزة الأمم المتحدة لداعية العام للمساواة بين الجنسين في صفوف العسكريين في عامي 2018 و 2019، على التوالي، على العمل الذي اضطلعت به كل منهما في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. جائزة الأمم المتحدة لداعية العام للمساواة بين الجنسين في صفوف العسكريين في عام 2019 ويجسد عملهما بعضا من أفضل الممارسات التي تدعمها البرازيل في تعزيز حقوق الإنسان في عمليات حفظ السلام.

وختاما، فإن حماية واحترام حقوق الإنسان في مجال عمليات حفظ السلام وجهان لعملة واحدة، لا ترح البرازيل ملتزمة بهما بنشاط.

بيان البعثة الدائمة لكندا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

أشكر البعثة الدائمة لألمانيا على عقدها اليوم المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى بشأن عمليات السلام وحقوق الإنسان. وترحب كندا بهذه المناقشة الهامة بشأن الدور المحوري لحقوق الإنسان في عمليات السلام. إن إنهاء النزاع وتهيئة الظروف لسلام دائم وشامل للجميع أمر مستحيل عندما لا تكون حقوق الناس وكرامتهم وحررياتهم في صميم جهودنا.

ولهذا السبب، ستدعم كندا دائما الولايات القوية في مجال حقوق الإنسان لعمليات الأمم المتحدة للسلام والجهود التي تبذلها فرادى البعثات في الميدان للوفاء بتلك الولايات. إن الحماية من الانتكاس تتطلب يقظة مستمرة، خاصة ونحن نجاهد لتخصيص موارد محدودة عبر أولويات متنافسة. وإذ تشير كندا إلى أسمى تطلعات الأمين العام - دعوة إلى العمل من أجل حقوق الإنسان، وهي المبادرة التي أطلقها في شباط/فبراير، والتحديات التي تم تحديدها لتعزيز تحليل حقوق الإنسان لكي تسهم عمليات السلام على نحو أكثر فعالية في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، فإنها تود أن تبرز المجالات الخمسة التالية التي نحاول فيها وضع حقوق الإنسان في صميم عمليات السلام.

تتطلب بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، لتحقيق الأهداف التي كلفت بها، تمويلا وموارد بشرية مناسبة ويمكن التنبؤ بها. وتقع على عاتق الدول الأعضاء مسؤولية جماعية عن كفالة أن يكون لدى عمليات السلام الموارد البشرية والمالية اللازمة لكي تتجح في تنفيذ ولاياتها في البيئات المعقدة التي تعمل فيها. ومن الضروري كفالة أن العناصر المعنية بحقوق الإنسان لديها المستوى المناسب من الموظفين والموارد. إن كندا تأسع أكبر مساهم في ميزانية الأمم المتحدة لحفظ السلام، وواحدة من أكبر مقدمي التبرعات إلى إدارة عمليات السلام. كما نفخر بأن تبرعنا بمبلغ إجمالي قدره 10.5 مليون دولار للصندوق الاستئماني لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، الذي يحقق في انتهاكات حقوق الإنسان، وكفالة حماية أفضل للنساء والفتيات المتضررات من النزاع في مالي. وسنواصل، مع شركائنا، قيادة الجهود الرامية إلى كفالة توفير الموارد المناسبة لهذه البعثات والعناصر المعنية بحقوق الإنسان فيها.

إن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها مسؤوليتان مشتركتان - يلزمهما تنسيق الجهود، ليس مع الحكومات المضيفة فحسب، ولكن أيضا فيما بين الدول الأعضاء المساهمة وعلى نطاق منظومة الأمم المتحدة. وفي سياق بعثة ما، من الحيوي كفالة اتباع نهج متسق في توحيد أداء الأمم المتحدة. ويجب أن تعمل عمليات السلام جنبا إلى جنب مع البرامج والصناديق والوكالات من أجل تنفيذ المهام الأساسية في مجال حقوق الإنسان بحزم، والعمل في شراكة مع الحكومات المضيفة والمجتمع المدني والشركاء الآخرين. ففي هايتي، على سبيل المثال، دأبت كندا على الدعوة إلى توثيق التنسيق بين مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي وفريق الأمم المتحدة القطري لمعالجة الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان. وإذ أن البلد يواجه حالياً أزمات متداخلة في مجال الصرف الصحي والمجالين الإنساني والأمني، فإننا ندرك أنه لا يمكن معالجة حقوق الإنسان في فراغ أو كمسألة أمنية فقط.

وتعتقد كندا أيضاً أن تطبيق أطر تحليلية مثل التحليل المعزز القائم على نوع الجنس في مجال حقوق الإنسان سيعزز قدرة عمليات السلام على المساهمة بفعالية أكبر في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وهو أمر بالغ الأهمية لمعالجة كامل نطاق الانتهاكات والتجاوزات. وأنشطة وأدوات وآليات حقوق الإنسان جزء من مجموعة الأدوات المتاحة لمنظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لدعم الدول الأعضاء. وكما أوضح الأمين العام بشكل جيد، فإن كفالة تزويد الممثلين الخاصين بالقدرات والخبرات اللازمة في مجال حقوق الإنسان سيعبئ على نحو كامل مختلف قدرات الأمم المتحدة، مما يتيح للبعثات إجراء تحليل للمخاطر والفرص في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك التحليلات المتعلقة بنوع الجنس. وستتيح الأطر التحليلية مثل التحليل المعزز القائم على نوع الجنس للبعثات تقييم احتياجاتها والنتائج المحتملة للأنشطة على نحو أفضل، بغية تحقيق مزيد من التنوع في نهجها إزاء الأهداف المكلفة بها في مجال حقوق الإنسان.

وتعتقد كندا أيضاً أن الاستثمار في المشاركة الهادفة للنساء النظاميات في عمليات الأمم المتحدة للسلام أكثر أهمية الآن من أي وقت مضى، حيث يعزل السكان في مواجهة مرض فيروس كورونا، وقد يصبح من الصعب بشكل متزايد تحديد بعض انتهاكات حقوق الإنسان. ولا يمكننا أن نضمن حماية حقوق الإنسان للجميع إذا لم تمثل عمليات السلام بدقة السكان الذين تخدمهم وتتفاعل معهم. ويسر كندا أنها عملت مع أوروغواي لإدراج فصائل الاشتباك المتوازنة جنسانياً في التحديث الأخير لدليل الأمم المتحدة لكتائب المشاة. غير أن أنواع الوحدات هذه ليست سوى وسيلة واحدة لزيادة عدد النساء لنشر حقوق الإنسان ودعمها في عمليات السلام. كما يقدم "صندوق مبادرة إلسي بشأن المشاركات النظاميات في عمليات السلام" التابع للأمم المتحدة علاوة للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة التي تنشر "وحدات متينة جنسانياً"، تشمل تمثيلاً كبيراً للنساء عموماً وفي مناصب السلطة. ويوفر الصندوق التدريب على المساواة بين الجنسين ويكفل تكافؤ شروط النشر لجميع أفراد الوحدات. وتشجع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة على التقدم بطلبات للاستفادة من هذه الطريقة المبتكرة للتمويل في دورة البرمجة الثانية للصندوق.

ومن أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها بفعالية، يقع على عاتق الأمم المتحدة وعملياتها لحفظ السلام التزام بأن تكون قدوة. وتقوض حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين التي يتورط فيها موظفو الأمم المتحدة مهمة الأمم المتحدة وجهودها برمتها. فهم ينكثون بوعد الأمم المتحدة بحماية أضعف الفئات في العالم. ومن الأهمية بمكان مكافحة هذه الآفة مع وضع حقوق الضحايا وكرامتهم في صدارة الجهود الجماعية. ولهذا السبب، تدعو كندا بقوة إلى التنفيذ الكامل لسياسة الأمم المتحدة القائمة على عدم التسامح إطلاقاً، وتحث البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، وكذلك جميع عناصر الأمم المتحدة، على الوفاء بالتزاماتها بالتحقيق في الادعاءات واتخاذ الإجراءات اللازمة. كما أننا فخورون بتقديم الدعم المالي لمكتب المنسقة الخاصة المعنية بتحسين جهود الأمم المتحدة في مجال التصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين، وصندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم ضحايا هذه الأعمال. وكي تكون الأمانة العامة وعمليات السلام قدوة يُحتذى بها يجب أيضاً كفالة التنفيذ الكامل والفعال لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان عند تقديم دعم من الأمم المتحدة لقوات أمنية غير تابعة للأمم المتحدة. ويتسم هذا الأمر بأهمية خاصة في السياقات التي تكون فيها عمليات الأمم المتحدة للسلام مكلفة بحماية المدنيين وتقديم الدعم لقوات الأمن الوطنية أو العمليات الإقليمية.

ومن المهم للغاية أن تستفيد منظومة الأمم المتحدة من كامل إمكانات صكوكها المتعلقة بحقوق الإنسان في جميع أنشطتها، بما في ذلك في التحليل المشترك والأهداف المشتركة للبرمجة المشتركة

للعمليات وفي صنع القرارات وتنفيذها. ومن المهم للغاية أيضاً أن تُدمج اعتبارات حقوق الإنسان على نحو كافٍ في تكوين الأفراد النظاميين لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وتشكيلهم في العمليات وتقييمهم.

إن كندا على اقتناع بأن عمليات السلام وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها مترابطان ترابطاً لا ينفصم. وتوجد في متناولنا حلول ملموسة لضمان تنفيذ هذه المبادرات تنفيذاً كاملاً في إطار ولايات عمليات الأمم المتحدة للسلام. إن حماية حقوق الإنسان والدفاع عنها واجب مشترك. وستواصل كندا العمل عن كثب مع الدول الأعضاء الأخرى والمجتمع المدني، بما في ذلك المدافعون عن حقوق الإنسان، دعماً لعمل عمليات الأمم المتحدة للسلام في هذا المجال.

بيان نائبة الممثل الدائم لكوستاريكا لدى الأمم المتحدة، ماريتسا شان فالفيردي

أود في البداية أن أعرب عن تقدير كوستاريكا لعقد هذه المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى للنظر في أوجه الترابط بين عمليات السلام وحقوق الإنسان. وترحب كوستاريكا أيضاً بحضور وزيرة الدفاع الألمانية، أنغريت كرامب - كارينباور، ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ميشيل باشليه، ونشكرهما على ملاحظتهما.

على مدى العقود السبعة الماضية، تطورت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لتصبح مسعى عالمياً معقداً. وليست عمليات حفظ السلام غاية في حد ذاتها، بل هي أداة لحماية المدنيين وتمكين المفاوضات السياسية في الدول المتضررة من النزاعات، مما يمكن أن يؤدي إلى إطلاق عمليات سلام مستدامة وقابلة للاستمرار. وفي هذا الصدد، أود أن أسلط الضوء على جانبين لهما أهمية بالنسبة لوفد بلدي.

أولاً، نحن بحاجة إلى تحسين آلياتنا لرصد انتهاكات القانون الدولي والإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وقانون اللاجئين من خلال تبادل المعلومات والممارسات الجيدة، والأهم من ذلك بناء القدرات وتدريب حفظة السلام. ويشكل تدريب حفظة السلام، ولا سيما فيما يتعلق بمسائل حقوق الإنسان والحماية، استثماراً استراتيجياً يمكن موظفي الأمم المتحدة من العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين من تنفيذ ولاياتهم التي يزداد تعدد أوجهها تنفيذاً فعالاً. ومن دون هذا التدريب، هناك خطر يتمثل في أن يرى بعض الأفراد العسكريين أن المسؤولية عن جميع مسائل حقوق الإنسان تقع على عاتق أقسام حقوق الإنسان وحدها، مما يقلل من إسهاماتهم في رصد الانتهاكات الجسيمة والتصدي لها. وينبغي ألا يكون هناك أي فصل بين الإطار المعياري الذي يقوم عليه حفظ السلام والمهام التي تضطلع بها البعثة في إطار ولاية ذات صلة بحقوق الإنسان. ويجب أن تشمل حماية المدنيين التمسك بحقوقهم.

ثانياً، يظل العنف الجنسي تكتيكاً متفشياً من تكتيكات الحرب الحديثة، وهو مُعترف به بوصفه جريمة حرب يمكن منعها والمعاقبة عليها. وتود كوستاريكا أن تعرب عن قلقها إزاء العنف الجنسي والجسدي في مناطق العمليات وحالات الاستغلال الجنسي والاعتداءات السابقة التي ارتكبتها موظفو الأمم المتحدة، على الرغم من وجود نظم للسلوك والانضباط وسياسة عدم التسامح مطلقاً. ومن المهم للغاية أن تواصل الأمم المتحدة ووسائل الإعلام وجماعات المجتمع المدني ممارسة الضغط على البلدان التي تساهم بحفظة سلام للرد بمزيد من الجدية والشفافية على الادعاءات بحدوث انتهاكات. وإلا فإن المحاكمات على الجرائم ستظل هي الاستثناء. ويجب أن يكفل التصدي العالمي لهذه الجرائم معاقبة مرتكبيها وتقديم الدعم الشامل للناجين.

لقد كان تأثير جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) متعدد الأبعاد وياتت التحديات التي يواجهها حفظة السلام في الوفاء بولاياتهم - وخاصة فيما يتعلق بحماية المدنيين - أكبر من أي وقت مضى. ولا يتعين على حفظة السلام مواجهة هذه الجائحة فحسب، بل إن عليهم أيضاً أن يدعموا الناس وأن يحمواهم وسط تزايد مخاطر العدوى. وفي هذا الصدد، نود أن ننوه بالعمل الذي تضطلع به إدارة عمليات السلام وإدارة الدعم العملي، والأهم من ذلك عمل حفظة السلام أنفسهم الذين يواصلون حماية الضعفاء فيما يتكيفون مع الظروف الجديدة التي تؤثر على حمايتهم هم أنفسهم. وترحب كوستاريكا أيضاً بتنفيذ إطار على نطاق المنظومة كلها للإجلاء الطبي لمرضى الأمم المتحدة المصابين بكوفيد-19. وتتشرف كوستاريكا بأن تكون مركزاً إقليمياً للإجلاء الطبي في نصف الكرة الغربي.

بيان البعثة الدائمة لإكوادور لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

أعرب عن تقديري لتنظيم هذه المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى. فهي تتيح فرصة هامة لنكرر مرة أخرى التزامنا بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على نحو كامل في جميع الظروف، بما في ذلك في عمليات السلام. ويتحمل مجلس الأمن مسؤولية خاصة في هذا المجال، شأنه في ذلك شأن عمليات السلام. وأرحب بالإحاطات التي قدمها كل من أنغريت كرامب - كارينباور، وزيرة الدفاع في ألمانيا؛ وميشيل باشليه، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان؛ وديفيد شيرر، الممثل الخاص للأمين العام لجنوب السودان.

إن هذا الموضوع ذو أهمية حيوية إذا أخذنا الظروف السائدة بعين الاعتبار، ليس بسبب النزاعات المسلحة المستمرة والمطولة في جميع أنحاء العالم وحسب بل أيضاً في سياق مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). لقد وضعت الجائحة النظم الصحية موضع الاختبار ووجهت الانتباه إلى ضعف بعض الفئات التي عانت بشكل غير متناسب من الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية والمشاكل المتصلة بالصحة ومن اضمحلال تمتعها بحقوقها.

ولهذا السبب، شاركت إكوادور في 22 حزيران/يونيه في إصدار البيان المشترك دعماً لدعوة الأمين العام إلى وقف عالمي لإطلاق النار لتيسير وصول المساعدات الإنسانية، وكذلك باعتباره خطوة أولى نحو تحقيق سلام دائم.

إن التنفيذ ضروري الآن فيما يتعلق بالقرار 2532 (2020)، بشأن كوفيد-19- المتخذ في 1 تموز/يوليه، والذي يحث على وقف عالمي فوري للأعمال العدائية في جميع الحالات ويدعو كل الأطراف في النزاعات المسلحة إلى تنفيذ هدنة إنسانية لمدة 90 يوماً على الأقل.

فما هو دور عمليات حفظ السلام في تيسير أعمال الحق في السلام؟ في هذا السياق، فإن حماية حقوق الإنسان هي هدف وأداة في آن واحد. وفي هذا المقام، فإن الوقاية هي المفتاح. ولكن من المهم للغاية أيضاً ألا يكون هناك إفلات من العقاب على الإطلاق.

وتشكل حماية المدنيين، على النحو الذي نوقش في أيار/مايو (انظر S/2020/465)، ولا سيما حماية حقوق الأطفال، على النحو الذي ناقشه المجلس في حزيران/يونيه (انظر S/2020/594)، الدور الأساسي لعمليات السلام في مجال حقوق الإنسان. ولهذا السبب، أنشئت أفرقة الحماية المشتركة التي تضم عناصر عسكرية ومدنية، فضلاً عن أفرقة مشاركة مختلطة بين الجنسين، بمشاركة فعالة للمرأة.

وفي هذا الصدد، ينص دستور إكوادور على أن القوات المسلحة مؤسسة تستهدف حماية وضمأن حقوق المواطنين وحرياتهم. وتُعتبر حقوق الإنسان جزءاً من مسؤوليات القيادة السياسية الدفاعية - بما في ذلك تعزيز سياسات المساواة بين الجنسين والممارسات المفضية إلى التعايش واحترام الهوية الثقافية للوحدات، فضلاً عن التطبيق الفعال للقرارين 1325 (2000) و1889 (2009).

ونعتقد اعتقاداً راسخاً أن السبيل الفعال لإقرار السلام وصونه هو تعزيز حماية واحترام حقوق الإنسان في النزاعات، إلى جانب مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية وذات مغزى على مستويات صنع القرار كافة وفي جميع مراحل عمليات السلام وجهود الوساطة، بما في ذلك منع نشوب النزاعات المسلحة وحلها.

ولا تزال حالة حقوق الإنسان تثير قلقاً بالغاً ليس بسبب العدد فحسب، بل أيضاً بسبب الطابع الخطير للانتهاكات في مناطق النزاع، كما يتضح من تقارير عديدة توثق حالات تتأثر فيها الحقوق بسبب الدول والجهات من غير الدول على حد سواء. وفي مواجهة هذه الظروف، يجب أن توفر عمليات السلام استجابة متكاملة وشاملة لحماية حقوق الإنسان.

وثمة صلة مباشرة بين نتائج دعم حقوق الإنسان وتعزيزها وحمايتها وبين مصداقية عمليات الأمم المتحدة. ولذلك، فإننا ندين جميع أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسين والاتجار بالنساء والأطفال، بما في ذلك في الأزمات الإنسانية، من جانب العاملين في المجال الإنساني والعسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين المشاركين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ونؤيد الاتفاق الطوعي للأمين العام المتعلق بمنع الاستغلال والانتهاك الجنسين والتصدي لهما.

ونرحب بالجهود التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة وعمليات حفظ السلام لتنفيذ سياسة عدم التسامح مطلقاً في هذا الصدد، ونحثها على مواصلة اتخاذ جميع التدابير المناسبة اللازمة لمكافحة هذه التجاوزات.

وندين أيضاً أي هجوم متعمد يستهدف الأفراد أو المرافق أو المواد أو الوحدات أو المركبات المشاركة في المساعدة الإنسانية أو بعثات حفظ السلام بموجب ميثاق الأمم المتحدة. ولهذا السبب، شاركت إكوادور في تقديم القرار [2518 \(2020\)](#) بشأن أمن موظفي عمليات السلام في آذار/مارس.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية الثانية والسبعين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذكرى السنوية الخامسة والسبعين لاعتماد ميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، تكرر إكوادور تأكيد التزامها بمواصلة دعم تعميم مراعاة حقوق الإنسان في جميع إجراءات الأمم المتحدة، بما في ذلك في مجال السلام والأمن.

بيان القائم بالأعمال بالنيابة لوفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، غوستافو مارتين برادا

يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء الـ 27. ويؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد، وهي: تركيا وجمهورية مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وصربيا وألبانيا؛ وبلد عملية الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل، البوسنة والهرسك؛ فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا.

إن احترام حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون أمر أساسي لضمان السلام والأمن المستدامين. وكما أكدت مبادرة الأمين العام "العمل من أجل حفظ السلام"، "يتعين أن يحدث التقدم الدائم في تعزيز الأمن والمصالحة الوطنية وسيادة القانون وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة بصورة متوازنة".

ولدى مجلس الأمن طائفة واسعة من الأدوات لتعزيز احترام حقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال عمليات السلام، وكذلك لجان التحقيق والآليات القضائية والبعثات الزائرة والجزاءات. ويدعو الاتحاد الأوروبي مجلس الأمن إلى الاستفادة الكاملة من تلك الأدوات من أجل تهيئة ودعم الظروف المواتية لتحقيق السلام والأمن الدوليين.

وبخصوص عمليات الأمم المتحدة للسلام، يرحب الاتحاد الأوروبي بأن معظم البعثات التي أنشأها مجلس الأمن أو أذن بها تضطلع بمهام تتعلق بحقوق الإنسان في ولاياتها. ويمكن للبعثات أن تسهم بفعالية في أعمال حقوق الإنسان من خلال رصد الامتثال والإبلاغ عن الانتهاكات والتجاوزات وحماية الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشّة وتقديم المساعدة لهم وبناء قدرات مؤسسات الدولة. ولذلك، من المهم للغاية ضمان تمويل عناصر حقوق الإنسان تمويلا كافيا وأن تكون لديها القدرة على الاضطلاع بمهامها.

ونشيد بالأثر الملموس لعناصر حقوق الإنسان، مثل عمل عنصر حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، والذي كان له دور فعال في تهيئة الظروف لإجراء حوار مع جميع الأطراف. وأسهمت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في جهود المصالحة هناك، ولا سيما عن طريق المساعدة في إنشاء مركز مرجعي للأشخاص المفقودين، والذي جمع لأول مرة بين ممثلي وأفراد أسر المفقودين من جميع الطوائف.

وكجزء من نهج متكامل يرمي إلى بناء السلام الطويل الأجل، يجب أن تعمل صكوك الأمم المتحدة المتعلقة بالسلام والأمن بالترادف مع الجهود المبذولة في مجالي التنمية وحقوق الإنسان والمجال الإنساني منذ بداية البعثة. ويمكن أن تكون انتهاكات حقوق الإنسان وتجاوزاتها من العوامل التي تؤدي إلى نشوب النزاع، وكثيرا ما يسهم استعادة احترام حقوق الإنسان في معالجة أسبابه الجذرية وفي الحفاظ على السلام.

وعلى الرغم من هذه الأمثلة الإيجابية، يأسف الاتحاد الأوروبي لأن حفظة السلام لا يزالون في الغالب غير مجهزين جيدا لتحديد التهديدات لحقوق الإنسان والتصدي لها وتعزيز احترام القانون الدولي. ويبين تحليل أفضل الممارسات والدروس المستفادة أن هناك حاجة إلى بذل جهود على عدة جبهات لضمان أن تتوفر لفرادى حفظة السلام المهارات اللازمة والدعم المؤسسي اللازم لاحترام حقوق الإنسان وحمايتها.

وفيما يتعلق بالتدريب، فإن حقوق الإنسان والقانون الدول الإنساني يشكلان جزءا من التدريب قبل النشر لجميع بلدان الاتحاد الأوروبي المساهمة بقوات، وذلك لتوعية حفظة السلام بالقواعد والالتزامات بموجب القانون الدولي وبمدونات قواعد السلوك ولزيادة وعيهم الثقافي.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالجهود المبذولة لتوحيد هذه الممارسة بالنسبة لجميع البلدان المساهمة بقوات، ولتطوير تدريب أكثر قابلية للتطبيق لتعزيز تأهب جميع ذوي الخوذ الزرق في مجال حقوق الإنسان. ويشدد الاتحاد الأوروبي على أهمية عملية اختيار المساهمة بقوات، التي تشمل التصديق على فحص السجلات المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، فضلا عن فحص حقوق الإنسان.

وفيما يتعلق بتقييم التهديدات القائمة على حقوق الإنسان، ينبغي أن يُستفاد من الرصد والإبلاغ الذي تقوم به عناصر حقوق الإنسان في عمليات حفظ السلام في عمليات تقييم التهديدات واستراتيجيات حماية المدنيين. ويمكن أن تمكن عمليات تقييم التهديدات التطلعية، بما في ذلك ما يتعلق بانتهكات وتجاوزات حقوق الإنسان، البعثات من منع العنف قبل وقوعه، أو التخفيف من أثره. وتسهم هذه التقييمات أيضا في تعزيز تنفيذ الولاية وتحسين القدرة على حماية المدنيين ودعم عمليات العدالة الانتقالية.

وفيما يتعلق بتعميم مراعاة المنظور الجنساني، يجب تعميم تدابير النهوض بالمساواة بين الجنسين، بما في ذلك في المراحل الأولى من التخطيط التنفيذي. ونرحب بالمبادرة التي اتخذتها مؤخرا إدارة عمليات السلام لتتبع التقدم المحرز والثغرات في النتائج الرئيسية لخطة المرأة والسلام والأمن، على النحو المنصوص عليه في السياسة الجنسانية للإدارة لعام 2018، والعمل من أجل حفظ السلام، والمهام المنوطة بالبعثات، باستخدام 15 مؤشرا للمرأة والسلام والأمن أضفت عليها البعثات التسع جميعها طابعا مؤسسيا.

وفيما يتعلق بحماية الطفل، فإن مراكز التنسيق المدربة تدريباً جيدا على حماية الطفل وتخصيص الموارد الكافية أمران أساسيان لضمان الرصد الفعال للانتهاكات والتجاوزات الجسيمة والإبلاغ عنها، بما في ذلك عن طريق الإسراع بنشر كبار مستشاري حماية الطفل وأفرقتهم. وهذا أمر هام بشكل خاص لمنع نقص الإبلاغ عن بعض الاتجاهات وأنماط الانتهاكات والتجاوزات، ولضمان تنفيذ آلية الرصد والإبلاغ بشأن الأطفال والنزاعات المسلحة التي خولها مجلس الأمن.

وإذا ما طُبقت التكنولوجيا الحديثة لخدمة حماية المدنيين وإدماجها في عمليات الأمم المتحدة للسلام، فإن لديها القدرة على تغيير وجه حفظ السلام بقدرة معززة على كشف التهديدات وتحديد الأهداف وتحسين الإلمام بالأوضاع. وينبغي أن يأخذ استخدام التكنولوجيا الحديثة في الاعتبار التحديات في مجالات استخبارات الإشارات، والدفاع الإلكتروني، ودمج المعلومات والبيانات الضخمة، وضمان الامتثال الكامل لحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الخصوصية.

ولا يمكن المبالغة في أهمية إجراء تقييم متكامل لحقوق الإنسان بهدف إدماج جميع عناصر البعثة في نهج شامل لحقوق الإنسان.

ومن حيث الثقافة التنظيمية، فإن الطرق التي يتم بها تمثيل نوع الجنس وفهم العنف وإساءة المعاملة داخل المؤسسات الرئيسية تستدعي المزيد من الاهتمام. وينبغي دراسة هيكل السلطة الضارة وتقنياتها من أجل منع ومحاربة إضفاء الطابع المؤسسي على الإفلات من العقاب. ويعد تعزيز جمع البيانات والإبلاغ عن سوء السلوك، فضلا عن اتخاذ إجراءات ضد من ينتهكون القواعد والمبادئ التوجيهية المنفق عليها، تدابير أساسية.

واسمحو لي أن أنتقل الآن إلى ما يقوم به الاتحاد الأوروبي. إن الاتحاد الأوروبي ملتزم التزاماً كاملاً بهذه المبادئ. ويسترشد العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي بالمبادئ التي ألهمت إنشاء الاتحاد، وهي: الديمقراطية، وسيادة القانون، وعالمية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وعدم قابليتها للتجزئة، واحترام كرامة الإنسان، ومبادئ المساواة والتضامن، واحترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وتتوخى خطة عمل الاتحاد الأوروبي بشأن حقوق الإنسان والديمقراطية للفترة 2020-2024، التي يجري النظر فيها على مستوى الاتحاد الأوروبي، وضع سياسة لبذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان لضمان امتثال الدعم المقدم إلى قوات الأمن لسياسة الاتحاد الأوروبي في مجال حقوق الإنسان، واتساقه مع تعزيز وحماية وإنفاذ القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

ويشكل تعميم مراعاة حقوق الإنسان جزءاً لا يتجزأ من ولايات البعثات المدنية الـ 11، والمهام والعمليات العسكرية الست التي ينشرها الاتحاد الأوروبي حالياً. ويجري تناول الاعتبارات المتعلقة بحقوق الإنسان والشؤون الجنسانية أثناء عملية التخطيط للبعثات والعمليات الجديدة، ويجري تقييمها بانتظام من خلال عمليات الاستعراض الاستراتيجي. وبالإضافة إلى ذلك، تدرج عناصر حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين بصورة منهجية في الدورات التدريبية التي تنظم قبل النشر في الاتحاد الأوروبي.

وتشارك بعثات الاتحاد الأوروبي وعملياته في مسائل حقوق الإنسان والمسائل المتصلة بنوع الجنس من خلال دعم ممثلي إنفاذ القانون وقوات الأمن ومؤسسات قطاع العدل، وتعزيز مشاركة المرأة الحقيقية وعلى قدم المساواة في تلك القطاعات، والتصدي للتمييز لأي سبب، وعلى أساس العنف الجنسي والجنساني، وتعزيز الوعي بالقانون الدولي الإنساني والامتثال له.

وتشمل بعثات التدريب العسكري التابعة للاتحاد الأوروبي في الصومال ومالي وجمهورية أفريقيا الوسطى جميعها قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في برامجها التدريبية للقوات المسلحة الوطنية للبلد المضيف، وتتعاون مع عمليات الأمم المتحدة للسلام في الميدان في تقديم التدريب في مجال حقوق الإنسان وحماية المدنيين وغير ذلك من المجالات ذات الصلة. وعلى سبيل المثال، وضعت بعثة التدريب العسكري التابعة للاتحاد الأوروبي في مالي سيناريوهات عملية تراعي المنظور الجنساني من أجل تطبيق حقوق الإنسان، وأعدت دليلاً لتدريب المدربين بشأن القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني للقوات المسلحة المالية.

وينطبق نفس الشيء على بعثات الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات المدنية في منطقة الساحل ومالي ومنطقة الساحل النيجر التي وضعت مواد ونماذج تدريبية بشأن حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وحقوق الطفل وقضاء الأحداث، والتي يتم تسليمها بانتظام إلى قوات الأمن.

وفي كوسوفو - لا يخل هذا التصنيف بالمواقف المتعلقة بالمركز، ويتماشى مع القرار 1244 (1999) والفتوى (انظر A/64/881) الصادرة عن محكمة العدل الدولية بشأن إعلان استقلال كوسوفو - واصلت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو دعمها لمؤسسات مختارة من مؤسسات سيادة القانون في كوسوفو تمسحياً مع اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل وغيرها من المعايير الدولية ذات الصلة. وفي سياق رصدتها للإجراءات الجنائية في قضايا العنف المنزلي والاعتداء الجنسي، أولت البعثة اهتماماً خاصاً لحماية حقوق الأطفال الضحايا والشهود، فضلاً عن فعالية آليات الإحالة والتدابير الرامية إلى تجنب المزيد من الإيذاء. ورصدت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو أيضاً حقوق

الأطفال المخالفين للقانون في نظام العدالة الجنائية وفي نظام السجون، وقدمت المشورة إلى المؤسسات المعنية بهدف كفالة إعادة إدماج هؤلاء الأطفال ومراعاة مصالحهم العليا في المقام الأول.

وفيما يتعلق بالتعاون بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، فإن الأمم المتحدة هي في أفضل وضع للقيام بدور قيادي في تنسيق الدعم المقدم من الشركاء الدوليين والشائين ومنظومة الأمم المتحدة لتقديم الخبرة والمشورة والتدريب لقوات الأمن الوطنية التي تدعمها ولتعزيز قدراتها من خلال التدريب في مجال حقوق الإنسان.

وحقوق الإنسان عنصر أساسي في الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة بشأن عمليات السلام وإدارة الأزمات. ومن خلال هذه الشراكة، أنشأنا، على وجه الخصوص، منبرا لتعاونيا بشأن المرأة والسلام والأمن لتعزيز الاتساق والتكامل بين المنظورات الجنسانية في جميع جوانب تعاوننا. كما اتفقنا على تكثيف التعاون في مجال أعمال الشرطة وسيادة القانون وإصلاح قطاع الأمن، وكذلك على تعزيز القانون الإنساني الدولي وحماية الأطفال وغيرهم من الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة في مناطق النزاع وما بعد النزاع.

ويؤدي هذا التعاون إلى تحقيق نتائج ملموسة في الميدان. وفي الصومال، ضم الفريق المعني بسيادة القانون والمؤسسات الأمنية التابع لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وبعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في الصومال جهودهما لدعم جهود وزارة المرأة وتنمية حقوق الإنسان في تعزيز دور المرأة في القطاع البحري. وفي منطقة الساحل، يدعم الاتحاد الأوروبي، من خلال مرفق السلام في أفريقيا، تعزيز هيكل السلام والأمن التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، بما في ذلك مجلس الدفاع عن منطقة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. ونحن نعمل عن كثب مع مفوضية حقوق الإنسان لضمان أن يتضمن منهج المجلس دورات في القانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني لدعم بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في منع انتهاكات حقوق الإنسان والتصدي لها.

ويدعم الاتحاد الأوروبي بقوة مؤسسات الرقابة الوطنية، مثل الجمعيات الوطنية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ويعمل عن كثب مع المجتمعات المحلية والمجتمع المدني على تقديم المعلومات لجميع إجراءاته وتحديد المخاطر. ونرحب بتفاعل مجلس الأمن بشكل متزايد مع ممثلي المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان. وتصبح المناقشات في المجلس أكثر استنارة، والولايات أكثر دقة، والقرارات أكثر شمولاً عندما يشارك المجتمع المدني.

ولكن على الرغم من هذه النجاحات، من الواضح أن هناك حاجة إلى القيام بالمزيد. وقد علمنا، على سبيل المثال، من تقرير الأمين العام الأخير عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2020/525) أنه وقع أكثر من 25 000 انتهاك خطير ضد الأطفال، خلال عام 2019. وقد ارتكبت أكثر من نصف هذه الانتهاكات جهات فاعلة من غير الدول، وارتكبت ثلثها قوات حكومية أو دولية. وبالمثل، يظل العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات يشكل تحدياً. فيجب أن تتضافر جهودنا الرامية إلى العمل بجد أكبر ضد الانتهاكات المستمرة التي يتعرض لها الأطفال والنساء، ومن أجل احترام حقوق الإنسان للجميع. ويجب أن تكون الطموحات والأهداف أعلى بالنسبة للسنوات المقبلة.

بيان البعثة الدائمة لفيجي لدى الأمم المتحدة

تهنئ فيجي جمهورية ألمانيا الاتحادية على توليها رئاسة مجلس الأمن خلال هذه الفترة. وتشكر فيجي الرئيس والمجلس على مواصلة تنظيم جلسات المناقشات المفتوحة افتراضيا.

وتشعر فيجي بالامتنان لهذه الفرصة للإسهام في موضوع عمليات السلام وحقوق الإنسان الهام وترحب بها.

لقد احتفلنا الشهر الماضي، بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين للتوقيع على ميثاق الأمم المتحدة. وقد أسست الأمم المتحدة على دعائم السلام والأمن واحترام حقوق الأفراد. فديباجة الميثاق تنص على ما يلي: "أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب [...] وأن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره". ولذلك فإن هذه المناقشة المفتوحة الحاسمة بشأن عمليات السلام حسنة التوقيت للغاية.

وقد قال الأمين العام أنطونيو غوتيريش إن "كل تدبير لدعم حقوق الإنسان يساعد على تخفيف التوترات وتحقيق التنمية المستدامة وإدامة السلام". وتنطبق هذه الدعوة بنفس القدر على عمليات الأمم المتحدة للسلام. فانتهاكات حقوق الإنسان توجب عدم الاستقرار وتزيد من تفاقم النزاعات وتقوض عمليات السلام في نهاية المطاف.

لقد اعتمدت الدول الأعضاء، في عام 2015، أهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030. فالسلام والتنمية مترابطان ترابطا وثيقا. وحماية حقوق الإنسان هي اللبنة الأساسية الأهم في الحفاظ على السلام.

لقد ازدادت النزاعات تعقيدا، حيث تتنافس طائفة واسعة من الجهات الفاعلة من غير الدول مع الحكومات داخل المجتمعات المحلية أو على مقربة منها. وتتعرض المجتمعات المحلية يوميا للفوضى وعدم اليقين والمعاناة وخطر النزاعات، الأمر الذي يهيئ الظروف لإساءة المعاملة وانتهاك الحقوق. وتأتي عمليات السلام في هذا السياق من التقلب وعدم اليقين.

وترحب فيجي بمبادرة الأمم المتحدة للعمل من أجل حفظ السلام، التي تهدف إلى جعل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أكثر فعالية وكفاءة وملاءمة للغرض. ومن بين الشروط اللازمة لفعالية حفظة السلام جاهزيتهم العملية - وهي المستويات العالية من المعرفة والتدريب والقدرات اللازمة للاستجابة لتحديات بيئة حفظ السلام.

وترحب فيجي بتعميم مراعاة حقوق الإنسان في عمليات السلام، لتعزيز وحماية المجتمعات المحلية. وقد كان التنسيق والتعاون المستمران بين إدارات الأمم المتحدة المسؤولة عن عمليات السلام ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أمرا مشجعا. وترحب فيجي بمواصلة تعزيز هذه الصلة.

لقد مكن ذلك التنسيق والتعاون من نشر أفرقة حقوق الإنسان في معظم عمليات الأمم المتحدة المتعددة الأبعاد للسلام ودعم اعتبارات حقوق الإنسان وإدماجها في تخطيط البعثات ومهامها، وإدراج مسائل حقوق الإنسان في الأدلة والتدريب لحفظة السلام من أفراد الشرطة والعسكريين والمدنيين. إن هذه التطورات تنقل حقوق الإنسان إلى قلب حفظ السلام. غير أن هذه ليست سوى بداية مفيدة. فهناك العديد من الخطوات التي يتعين اتخاذها على هذا الطريق.

وفي نهاية المطاف، تقع على عاتق الدول مسؤولية حماية وتعزيز حقوق الإنسان في مجتمعاتها. وتحسين سبل كسب رزق في المجتمعات المحلية وإتاحة الفرص الاقتصادية والحماية الاجتماعية والرعاية الصحية من خلال التنمية خطوات هامة نحو تحقيق عالمية حقوق الإنسان. ومن شأن إدماج قدرات الأمم المتحدة الإنمائية بصورة محورية أكبر في عملياتها لحفظ السلام أن يكون وسيلة مفيدة للمضي قدماً.

فحفظه السلام وعمليات السلام يساهمون في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها بالتعاون مع البلدان المضيفة. وينبغي تعزيز التعاون والتنسيق بين الدول المضيفة وعمليات السلام. وينبغي إتاحة إمكانية الوصول إلى المجتمعات، وهناك حاجة إلى تعزيز التمويل لبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان.

كما أن تدريب حفظه السلام لا يقل أهمية. وينبغي توعية حفظه السلام بكيفية إسهامهم في تعزيز وحماية حقوق الإنسان للمجتمعات التي يخدمونها. ومن المهم التقييد بالمواد التدريبية الأساسية التي حددتها الأمم المتحدة قبل النشر والمواد التدريبية المتخصصة. ويمكن للتعاون مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية خلال التدريب قبل النشر أن يعزز وعي حفظه السلام بحقوق الإنسان.

وينبغي للدول الأعضاء أن تواصل إدماج التوعية بحقوق الإنسان في التطوير المهني لقواتها الدفاعية والشرطية. فمن شأن ذلك أن يرسى أساساً متيناً للوعي بحقوق الإنسان في صفوف أفراد الدفاع والشرطة، المتوقع أن يصيروا حفظه سلام. ويمكن لبرامج الشراكة مع الدول الأعضاء الأخرى والمنظمات الدولية أن تدعم بناء القدرات وتساعد فيه.

وتعيد فيجي تأكيد التزامها بدعم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وتزويد الأمم المتحدة بحفظه سلام مدربين تدريباً عالياً. فمعايير الأمم المتحدة هي معاييرنا.

وتواصل فيجي، بالشراكة مع شركائنا الثنائيين، تحسين معايير التدريب لأفراد قواتنا لحفظ السلام، بما في ذلك التوعية بحقوق الإنسان. إن هذه ليست شراكة لمرة واحدة، بل هي شراكات طويلة الأجل. وتشكر فيجي جميع شركائنا الثنائيين على جهودهم في تعزيز القيادة والتوعية بحقوق الإنسان وغيرها من قدرات حفظ السلام. ونشجع البلدان الأخرى على استكشاف هذه الشراكات التي تتيح للبلدان أن تتقاسم التدريب والخبرات والتجارب في مجال حقوق الإنسان.

وتولي فيجي اهتماماً كبيراً للتعلم من نشرها لعمليات السلام. وينبغي أن يصبح التعلم بشأن حماية حقوق الإنسان ورصدها أثناء كل بعثة أمراً روتينياً في جميع عمليات الأمم المتحدة. والأهم من ذلك، نقول إنه ستكون هناك قيمة كبيرة في تبادل الدروس المستفادة عبر مختلف البعثات. فالنزاعات تتحول الآن بسرعة أكبر. ومع تحولها، تتزايد بشكل أكبر أهمية تبادل الدروس عبر البعثات.

بيان الممثل الدائم لفنلندا لدى الأمم المتحدة، يوكا سالوفارا أشكر الرئاسة الألمانية لمجلس الأمن على عقدها مناقشة اليوم الهامة.

ويسرني أن أدلى بالبيان التالي بشأن هذا الموضوع الهام باسم بلدان الشمال الأوروبي - آيسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج.

إن حماية حقوق الإنسان وتعزيزها في صميم ولاية الأمم المتحدة، ويشكلان إحدى ركائزها الأساسية الثلاث. والإدماج الفعال لحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين عبر جميع ركائز الأمم المتحدة وفي كل ركيزة أمر حاسم لقدرة المنظمة على الإسهام في الحفاظ على السلام وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. فإدماج حقوق الإنسان في عمليات السلام إنجاز حيوي يؤكد أن احترام حقوق الإنسان شرط أساسي ومسبق لتحقيق سلام دائم.

وينبغي أن تكون عناصر حقوق الإنسان أمراً معتاداً في عمليات السلام، من أجل تعزيز نوعيتها وفعاليتها، لا سيما في تعزيز حقوق الإنسان وحماية المدنيين. ويجب مواءمة الولايات مع التمويل الكافي لكي تكون للبعثات القدرة على الاضطلاع بهذه المهام وتحقيق أهدافها. ويتعين علينا إدماج وتعميم حقوق الإنسان في جميع أعمال الأمم المتحدة، بما في ذلك ما يتعلق بركيزة السلام والأمن. وتظل سياسة العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان أداة أساسية في ذلك المسعى.

وتتبع بلدان الشمال الأوروبي سياسة خارجية وأمنية قائمة على حقوق الإنسان. وما فتئت بلداننا تدعم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام على المدى الطويل، والنهج القائم على حقوق الإنسان هو محور مشاركتنا في إدارة الأزمات الدولية. وحقوق الإنسان وأبعادها الجنسانية جزء لا يتجزأ من التدريب الذي نقدمه لحفظ السلام والخبراء لدينا. كما ندعم باستمرار المبادرات المتخذة داخل الأمم المتحدة لتحسين رصد حقوق الإنسان والامتثال لها، سواء في مجال التدريب أو في مجال السوابق المتعلقة بحقوق الإنسان. ويشمل ذلك تطوير مفهوم "الاستعداد لاحترام حقوق الإنسان" وتنفيذ سياسة بذل العناية الواجبة لمراعاة حقوق الإنسان فيما يتعلق بدعم الأمم المتحدة لقوات الأمن غير التابعة لها، باعتبار هذه السياسة عنصراً هاماً من التزامنا في إطار مبادرة العمل من أجل حفظ السلام.

ونود أن نؤكد على ثلاثة عناصر رئيسية لحفظ السلام الفعال لها تأثير مباشر على حماية وتعزيز حقوق الإنسان، وهي التدريب ومشاركة المرأة واتباع نهج شامل في إدارة الأزمات.

وفيما يتعلق بالتدريب، ينبغي أن تكون حقوق الإنسان، بما في ذلك الجهود الرامية إلى كفالة المساواة، جزءاً لا يتجزأ من جميع أنشطة التدريب العسكري وتدريب الشرطة، بما في ذلك التدريب قبل النشر لأفراد حفظ السلام النظاميين وغير النظاميين. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك الدورات التدريبية المتخصصة التي تركز على مواضيع مثل إدماج حقوق الإنسان في التخطيط الاستراتيجي، فضلاً عن تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

ويتيح التعاون الدولي فرصاً لتبادل أفضل الممارسات ومقارنة وتطوير نماذج ومواد التدريب وتبادل المدربين والطلاب ووضع المعايير ومواءمتها. وفي هذا الصدد، نعرب عن جزيل الشكر لدائرة الأمم المتحدة للتدريب المتكامل على ما تقدمه من دعم وتوجيه للدول الأعضاء.

وفيما يتعلق بالمرأة في عمليات حفظ السلام، فإن بلدان الشمال الأوروبي نلتزم التزاماً ثابتاً بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمتع المرأة الكامل بحقوق الإنسان. ومن الضروري إدماج منظور جنساني في جميع جوانب عمل الأمم المتحدة، بما في ذلك حفظ السلام.

فإشراك المرأة ومشاركتها الفعالة في عمليات السلام شرط مسبق لتحقيق السلام المستدام. وبالمثل، فإن مشاركة المرأة في حفظ السلام تحسّن الفعالية التشغيلية، بما في ذلك من خلال زيادة فرص الوصول إلى المجتمعات المحلية. وتحسين فهم البعثة للتحديات التي تواجه تلك المجتمعات المحلية يعزز قدرتها على منع انتهاكات حقوق الإنسان وإنهائها. كما أنه يعزز قدرة البعثة على تنفيذ ولايتها المتعلقة بحماية المدنيين، مع التركيز بشكل خاص على حماية النساء والفتيات ومشاركة المرأة ومنع العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات. وتساعد النساء في صفوف حفظة السلام على بناء علاقة أوثق مع النساء، مما يعزز العلاقات المجتمعية والإلمام بالحالة.

وترى بلدان الشمال الأوروبي أن من الضروري زيادة مشاركة النساء في حفظ السلام. وينبغي أن نضمن حصول الأمم المتحدة على الأشخاص الذين يتمتعون بأفضل المؤهلات. وكمثال على ذلك، نود أن نذكر تدريب النساء في مجال حفظ السلام من خلال هيئة الأمم المتحدة للمرأة ودورات المساواة بين الجنسين والجهود التي تبذلها شعبة الشرطة في إدارة عمليات السلام لزيادة عدد ضابطات الشرطة في عمليات الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بالنهج الشامل في إدارة الأزمات، فإن حفظ السلام - على غرار كل الجهود الأخرى المبذولة من أجل السلام - عمل سياسي في جوهره. وينبغي ألا ينفذ في فراغ. وينبغي أن يكون حفظ السلام جزءاً لا يتجزأ من عملية بناء السلام الشاملة التي تهيب أرضية للمصالحة والتماسك الاجتماعي والسلام والتنمية المستدامين. وينبغي أن يشكل الرصد والتحليل المنتظم لأنماط انتهاكات حقوق الإنسان، مثل عدد حالاتها وشدتها، إسهاماً رئيسياً في تحليل الإنذار المبكر الذي تقوم به البعثة، ومن ثم الإسهام في تنفيذ ولايات حماية المدنيين.

ويمكن أن تكون انتهاكات حقوق الإنسان من العوامل المحركة للنزاعات، وكثيراً ما تسهم استعادة احترام حقوق الإنسان في معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات واستدامة السلام. ويجب أن تهدف منظومة الأمم المتحدة منذ البداية إلى بناء القدرات الوطنية اللازمة للتصدي لهذه التحديات. ووفقاً لفكرة العلاقة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، فإن عمليات حفظ السلام والعمليات السياسية والتعاون الإنمائي والمعونة الإنسانية ينبغي أن تخطط وتنفذ على نحو متزامن. إن التحليل المشترك للسياق والنتائج المشتركة أمران حيويان لضمان حسن التنسيق والنجاح في استخدام الأدوات التي تعمل من أجل تحقيق السلام المستدام.

وثمة جانب آخر من جوانب الشمولية هو ضرورة كفالة أن تتقاسم بعثة الأمم المتحدة والبلد المضيف أهداف البعثة وأن تعمل العناصر المختلفة، المدنية والعسكرية على السواء، في كل بعثة من البعثات بشكل سلس ومع السلطات المحلية والسكان المحليين.

وستظل هذه العناصر الثلاثة - التدريب ومشاركة المرأة والنهج الشامل - تشكل حجر الزاوية لنهج بلدان الشمال الأوروبي إزاء فعالية حفظ السلام وإدارة الأزمات.

بيان من البعثة الدائمة لغواتيمالا لدى الأمم المتحدة

يود وفد غواتيمالا أن يشكر السيدة آنغريت كرامب - كارينباور، وزيرة الدفاع الاتحادية الألمانية، على عقد هذه المناقشة المفتوحة، وأن نعرب عن شكرنا لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ميشيل باشلي، ولرئيس بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، الممثل الخاص للأمين العام، ديفيد شيرر، على ملاحظتهما. باعتبارنا بلداً مساهماً بقوات، نؤمن أن من الضروري مناقشة جميع جوانب حفظ السلام تحت راية الأمم المتحدة، لا سيما في وقت يتسم بتغير سريع بسبب وباء فيروس كورونا (كوفيد-19).

وكما قلنا أمام مجلس الأمن في السابق، تعلق غواتيمالا أهمية بالغة على عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بوصفها أداة لا غنى عنها لصون السلم والأمن الدوليين. وقد أدت هذه الرؤية إلى استعدادنا للمساهمة في عمليات حفظ السلام في أفريقيا والشرق الأوسط، وقبل ذلك بسنوات، في هايتي. وخلال مشاركتنا على مر السنين، شهدنا كيف تطورت جهود حفظ السلام، من الناحيتين المفاهيمية والتنفيذية على حد سواء.

لكن بتزايد تعقيد النزاعات تزداد مخاطر انتهاكات حقوق الإنسان. بالإضافة إلى ذلك، فإن وباء كوفيد-19 - يتحدى مجتمعاتنا ويشكل اختباراً كبيراً للقيادة والإنسانية، كما أشارت المفوضة السامية لحقوق الإنسان في تقريرها السنوي لعام 2019.

ولا يزال دور حقوق الإنسان وآليات الأمم المتحدة أساسياً. فانتهاكات حقوق الإنسان هي الأسباب والنتائج في نفس الوقت للنزاعات المدمرة التي لا تميز بين النساء والأطفال والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم. ونعتقد اعتقاداً راسخاً أن الربط بين جداول أعمال حقوق الإنسان وصون السلام يوفر مدخلاً استراتيجياً فريداً للمساعدة على تحويل ثقافة من إدارة الأزمات على أساس رد الفعل إلى ثقافة الوقاية، لا سيما في سياق عالمي يتسم بالميل إلى تقييد حقوق الإنسان أو الهجوم عليها من أجل النهج الأمنية.

وفي هذا الصدد، ترى غواتيمالا أن تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (انظر S/2015/446) تقرير وجيه للغاية، من حيث أنه يشير إلى أن جميع الجهود ضرورية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان كوسيلة لمنع نشوب النزاعات ومنع الانتكاسات. وقد قدمت الأمانة العامة قدراً كبيراً من التعاون التقني لتطوير القدرات الوطنية على منع انتهاكات حقوق الإنسان، فضلاً عن تعزيز قدرات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية فيما يتعلق نظم الإنذار المبكر والاستجابة.

وعلاوة على ذلك، نؤكد أن إدماج حقوق الإنسان يعزز تنفيذ الولايات في مجموعها. ويجب النظر إلى الأمن وحقوق الإنسان والتنمية نظرة شاملة. وبدون حماية حقوق الإنسان، لن يكون هناك أمن أو أي سبيل لضمان التنمية للعديد من البلدان والمجتمعات المحلية.

ويثبت الواقع في الميدان الحاجة إلى التركيز على الوقاية واعتماد نهج شاملة ومتسقة وكفالة القدرة على الاعتماد على آليات تعطي الأولوية لحقوق الإنسان في الجهود المتصلة بالأمن والحماية والسياسة والمساعدة الإنسانية وبناء السلام والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

إن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام هي مفتاح إدارة النزاعات وقد تؤدي دوراً حاسماً في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وهي تسهم في تعزيز سيادة القانون وتعزيز المصالحة والوحدة الوطنيتين، بما في

ذلك من خلال تيسير الحوار والوساطة الشاملين، وإمكانية اللجوء إلى القضاء، والمساءلة. ويمكنها، بالتعاون مع البلدان المضيفة، أن تساعد في تعزيز الحكم الرشيد والديمقراطية والمؤسسات الموثوقة والمساواة بين الجنسين وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية - وكل ذلك يؤدي إلى استدامة السلام.

أختتم بياني بالتأكيد مجددا على التزام غواتيمالا بمواصلة توفير موظفين على أعلى درجة من الكفاءة والانضباط لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وإدراكا من بلدنا للدور المهم الذي تضطلع به المرأة بوصفها عامل تغيير وبناء للسلام وفقا للقرار 1325 (2000) فإنه يسهم في توفير الموظفين والموظفات والملتزمين بهدف تحقيق السلام والأمن في العالم.

وأخيرا، تود غواتيمالا أن تشيد بجميع العاملين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ولا سيما أولئك الذين ضحوا بأرواحهم من أجل هذا الهدف النبيل.

بيان البعثة الدائمة للهند لدى الأمم المتحدة

نشكر ألمانيا، رئيسة مجلس الأمن لهذا الشهر، على عقدها المناقشة المفتوحة اليوم عن طريق التداول بالفيديو عن عمليات السلام وحقوق الإنسان.

على مدى العقود السبعة الماضية، تطورت عمليات الأمم المتحدة للسلام بوصفها أداة هامة للمجتمع الدولي للاستجابة للنزاعات المسلحة التي تهدد السلم والأمن الدوليين.

وازدادت ولايات عمليات الأمم المتحدة للسلام تعقيدا على مر السنين. وكثيرا ما طُلب من بعثات الأمم المتحدة أن تيسر العمليات السياسية عن طريق تعزيز الحوار والمصالحة وحماية المدنيين وحقوقهم الإنسانية، فضلا عن المساعدة في استعادة سيادة القانون. وتستدعي هذه الولايات القوية زيادة معايير شروط اشتباكها في الميدان وتوافر الموارد الكافية والاعتراف الواضح دون لبس بالتهديدات التي تواجهها أثناء أداء واجباتها.

ومن المسلم به تماما أن جميع عمليات الأمم المتحدة للسلام تسهم في تعزيز احترام حقوق الإنسان وحمايتها عن طريق تنفيذ ولاياتها. ويتعين علينا فهم الترابط بين عمليات الأمم المتحدة للسلام وحقوق الإنسان في سياق الولاية المحددة الموكلة إليها. ولذلك، فإن من المهم للغاية أن تظل ولايات عمليات السلام، سواء أكان لديها عنصر صريح متعلق بحقوق الإنسان أم غير ذلك، ذات سياق محدد.

وتتوخى ولايات حماية المدنيين في عمليات السلام العمل مع الحكومة المضيفة والجهات الفاعلة الإنسانية لتحديد التهديدات التي يتعرض لها المدنيون وتنفيذ خطط الوقاية والاستجابة القائمة، فضلا عن تعزيز التعاون المدني - العسكري والتخطيط المشترك. وفي حين ظل المجلس استباقيا في إصدار هذه الولايات، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله فيما يتعلق بشروط الاشتباك الواضح وتخصيص الموارد للعمليات الميدانية.

وغني عن القول أن جميع عمليات الأمم المتحدة للسلام تنفذ في احترام تام لحقوق الإنسان. وينبغي عدم التسامح إطلاقا مع انتهاكات حقوق الإنسان من جانب موظفي الأمم المتحدة. ويجب تدريب موظفي الأمم المتحدة المشاركين في عمليات السلام تدريبيا كافيا، وأن يكونوا مستعدين للتصدي على النحو المناسب لانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وفقا لولايتهم واختصاصاتهم. ويجب استخدام القوة وفقا للضرورة والتناسب، وقيل ذلك، عدم تعريض مبدأ الحياد الأساسي للخطر.

ويقترن الامتثال بتلك المبادئ بتحديات عملية واضحة، لا سيما في الحالات التي لا تتبع فيها الجهات الفاعلة من غير الدول أي مبادئ، ناهيك عن المتعلق منها بقواعد ومعايير حقوق الإنسان. ولذلك يجب على مجلس الأمن أن يتوخى مزيدا من الحذر في إسناد المسؤوليات إلى عمليات السلام. ويهدد الإفراط في الولايات بخطر المساس بفعالية عمليات السلام ومصداقيتها. وتشكل حماية مقدمي هذه الحماية جانبا أساسيا وينبغي أن تولى الأهمية الواجبة.

وظلت الهند مساهما رئيسيا في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام على مدى العقود العديدة الماضية. ونود أن نسلط الضوء على عدة نقاط استنادا إلى تجربتنا كبلد رئيسي مساهم بقوات وبأفراد شرطة.

أولاً، فيما يتعلق بمسألة التدريب، يقدم مركز الأمم المتحدة لحفظ السلام في نيودلهي التدريب قبل النشر لجميع الموظفين قبل بدء عملهم ويشمل مختلف جوانب حقوق الإنسان المتصلة ببيئة البعثات. وتوافق على هذه النماذج التدريبية دائرة التدريب المتكامل التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. ثانياً، يتم فحص تفصيلي للموظفين للتأكد من عدم تورطهم في أي شكل من أشكال سوء السلوك. ثالثاً، يتم التدريب داخل البعثة على مسائل حقوق الإنسان، مع التركيز على الجوانب العملية لأداء مهام عمليات السلام مع مراعاة منظور حقوق الإنسان.

وتدل خبرتنا على أن معرفة حفظة السلام العسكريين بمختلف جوانب الممارسات الميدانية أمر بالغ الأهمية في تقييم انتهاكات حقوق الإنسان من جانب الجهات الفاعلة المسلحة من مختلف الأطياف ورصدها والتصدي لها. وتشارك الوحدات الهندية والمراقبون العسكريون في تبادل المعلومات ومرافقة أفرقة حقوق الإنسان. وتواصل الوحدات السيطرة على المناطق لتسهيل عمل الوكالات الإنسانية دون عوائق، بينما يؤدي المراقبون مهام التحقق والإبلاغ الميداني وفقاً لولاياتهم.

ويعطي وجود حفظة السلام العسكريين في الميدان وإمكانية الوصول إلى القوات المسلحة المحلية ميزة نسبية فريدة من نوعها ويجعلهم شريكاً رئيسياً في تسجيل المعلومات ذات الصلة بحقوق الإنسان. بيد أن مهمتهم تصبح صعبة للغاية إذا كانت هناك مكونات فرعية مزدحمة ومتعددة للولاية مع محدودية مواردها.

ونتطلع أيضاً إلى التشديد على بعض الثغرات التي يتعين معالجتها من أجل الحفاظ على مصداقية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وشرعيتها وفعاليتها.

وفي حين يجري بالفعل توفير التدريب الكافي قبل النشر للقوات والخبراء، ونظراً للطابع المتغير لبعثات حفظ السلام، فإن من الضروري زيادة التركيز على التدريب داخل البعثات على أساس كل حالة لوحدها. وبالإضافة إلى ذلك، يجب التنسيق الفعال على المستويين الاستراتيجي والتكتيكي بين عناصر حقوق الإنسان وزملائهم المدنيين والعسكريين. ويجب إعادة ترتيب أولويات الولايات بعد تقييم الوضع في الميدان وتوفير الموارد الكافية لدعم جميع عناصر البعثة.

إن احترام حقوق الإنسان وحمايتها في عمليات الأمم المتحدة للسلام أمران لا يمكن الاستهانة بهما. فهي مسألة تتعلق بالكيفية وليست موضوعاً للسؤال. والمجلس بحاجة إلى فهم أفضل للتحديات العملية في الميدان بغية تمكين عمليات الأمم المتحدة للسلام من تنفيذ ولاياتها الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان.

بيان البعثة الدائمة لأيرلندا لدى الأمم المتحدة

تؤيد أيرلندا البيان الذي قدمه الاتحاد الأوروبي.

إن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها جزء لا يتجزأ من السلم والأمن على النحو المجدد في ميثاق الأمم المتحدة. ومن شأن انتهاكات جميع حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية أن تكون من العوامل المسببة للنزاع. ومن ناحية أخرى، يمكن أن يساعد احترام حقوق الإنسان وحمايتها على منع نشوب النزاعات وإنهائها بالإسهام في معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار.

وعليه، نعتقد اعتقاداً راسخاً، بصفقتنا مساهما بقوات منذ فترة طويلة، أن حقوق الإنسان جزء لا يتجزأ من جهودنا في مجال حفظ السلام. إن التمسك بمبادئ حقوق الإنسان وتنفيذ المهام بما يتماشى مع مبادئ حقوق الإنسان والقانون الدولي لحقوق الإنسان ينطبق على جميع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بغض النظر عما إذا كان هناك عنصر محدد يتعلق بحقوق الإنسان. يزيد مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) من تحديات النزاع وضعف السكان. ولذلك نهني ألمانيا على قيادتها وعلى ترتيب أولويات هذا البند من جدول الأعمال بالنسبة لجميع أعضائها في المجلس. ونرحب أيضاً بالإحاطات المقدمة اليوم، وكذلك بالتعاون المستمر للمفوضة السامية بأشلييت مع مجلس الأمن.

وتعني التحديات الجديدة التي تواجه حفظة السلام في الوصول إلى الفئات الضعيفة من السكان في حالات النزاع وحمايتها، الناجمة عن هذه الجائحة، أنه يجب علينا أن نكفل تقديم الدعم الكامل لحفظة السلام وتوفير الموارد الكاملة لهم في تنفيذ ولاياتهم، لا سيما فيما يتعلق بحماية المدنيين وحقوق الإنسان. وتؤدي عناصر حقوق الإنسان دوراً لا غنى عنه في عمليات حفظ السلام، ونشيد بالإسهام المهم الذي تقدمه مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في دعم البعثات لتمكينها من الوفاء بولاياتها. ويجب أن نحترس من تدابير الصحة العامة غير المتناسبة التي تعرقل عمل بعثاتنا أو تقوض حماية حقوق الإنسان. وببساطة، يجب ألا ينال تنفيذ تدابير الطوارئ من حقوق الإنسان، التي يجب أن تظل في صميم تصدينا للجائحة، على الصعيدين العالمي والمحلي معاً.

ونعلم أيضاً أن مرض فيروس كورونا يزيد من صعوبة تفاعل حفظة السلام مع المجتمعات المحلية والأفراد. ومن المهم أن نكون مبتكرين في دعم التفاعل مع السكان المحليين والمجتمع المدني والتعاطي معهم. وأصوات الأطراف المعنية الرئيسية هذه ذات أهمية حاسمة في مساعدة البعثات على حل النزاعات وجعلها فعالة قدر الإمكان في حماية حقوق الإنسان. وينبغي أيضاً تسخير القدرات الأخرى، بما في ذلك الاتصالات الاستراتيجية والتواصل والمشاركة والتعاون المدني - العسكري وإشراك القادة الرئيسيين، لمعالجة شواغل حماية المدنيين وضمان تعزيز وحماية حقوق الإنسان بطريقة شاملة ومتكاملة.

إن كفالة إدماج بعثات حفظ السلام لمبادئ حقوق الإنسان بصورة تامة، وتعميمها مراعاتها في جميع مهامها يتطلبان تدريباً موحداً وسياقياً قبل النشر. ومن شأن التدريب الشامل أن يعزز من أداء البعثات وفعاليتها في وقت يجب أن نسعى فيه إلى زيادة المساءلة. وترتكز مبادرة الأمين العام للعمل من أجل حفظ السلام تركيزاً خاصاً على المساءلة. وهذا أمر هام لا سيما فيما يتعلق بمسائل الاستغلال والانتهاك الجنسيين من جانب حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. وقد وقعت أيرلندا على الاتفاق الطوعي بشأن مكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين الذي يتضمن سلسلة من الالتزامات التي قطعها الأمم المتحدة والدول

الأعضاء المعنية لمنع حالات الاستغلال و/أو الانتهاك الجنسية من جانب الأفراد المنتشرين في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام أو ملاحقة مرتكبيها قضائياً. وقد أدى التزامنا بتلك المعايير إلى اتباع نهج شامل للحكومة بأسرها في تنفيذ أحكام الاتفاق الطوعي. ولا يجوز أن يفلت من العقاب أولئك الذين ينتهكون أو يستغلون الأشخاص الذين هم مكلفون بحمايتهم.

كما أن زيادة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة ومجدية في عمليات حفظ السلام على جميع المستويات ستؤثر إيجاباً على حماية حقوق الإنسان داخل بعثات حفظ السلام. إن وجود النساء حفظة السلام والموظفات المسؤولات عن الحماية في البعثات وما يملكن من مهارات يؤثر تأثيراً كبيراً على قدرة البعثة على الاضطلاع بولاياتها فيما يتعلق بحماية المدنيين والعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات. إن الدور الذي يمكن أن تؤديه المرأة في تحقيق السلام هو دور أساسي. ويجب أن نعترف بهذا الدور بكفالة إدماج المرأة وبأن تكون لها حرية المشاركة على قدم المساواة وبشكل مجد في تحقيق السلام.

وتوافق أيرلندا تماماً على توكيد الأمين العام بأن حقوق الإنسان ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالسلام والأمن، وأن إدراجها في مداولات مجلس الأمن وقراراته له أهمية كبيرة. وبصفتنا عضواً جديداً في مجلس الأمن، سنسعى إلى البناء على العمل الهام الذي أنجز حتى الآن ومواصلة إدماج حقوق الإنسان في جهودنا لحفظ السلام.

بيان البعثة الدائمة لإيطاليا لدى الأمم المتحدة

تؤيد إيطاليا البيان الذي قدمه الاتحاد الأوروبي، وتود أن تضيف بعض الملاحظات بصفتها الوطنية.

نرحب بتنظيم هذه المناقشة المفتوحة ونقدر المبادرة التي اتخذتها الدانمرك لإجراء دراسة، قامت بها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بشأن هذا الموضوع الهام.

إن انتهاكات حقوق الإنسان هي سبب جذري ونتيجة للنزاعات في نفس الوقت، واحترام حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون هي عناصر أساسية لكفالة السلام والأمن المستدامين. وكما أشار الأمين العام في 'الطموح الأسمى: دعوة إلى العمل من أجل حقوق الإنسان': "هناك علاقة وثيقة بين تمتع المجتمع بحقوق الإنسان والتزامه بها ... وبين قدرته على الصمود في وجه الأزمات".

ولذلك فمن الإنجازات الهامة أن يتم تناول حقوق الإنسان باستمرار في ولايات مجلس الأمن وأن تمثل سمة مميزة لعمليات الأمم المتحدة للسلام. وكما تنص مبادرة الأمين العام للعمل من أجل حفظ السلام بوضوح: "يجب أن يتحقق بالتوازي تقدم دائم في تعزيز الأمن والمصالحة الوطنية وسيادة القانون وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة".

ويمكن لبعثات حفظ السلام أن تسهم بفعالية في إعمال حقوق الإنسان. وتضطلع معظم البعثات التي يأذن بها المجلس بمهام في مجال حقوق الإنسان من خلال عناصرها المعنية بحقوق الإنسان، وذلك من خلال دعم العمليات السياسية وعمليات السلام وتعزيز حل النزاعات وكفالة حماية المدنيين. ومن الضروري أن تسهم هذه الجهات في الإبلاغ عن الانتهاكات ورصد الامتثال وحماية الضعفاء ومساعدتهم وإعانة مؤسسات الدولة على بناء قدراتها الذاتية. ولذلك فمن الأهمية بمكان تمويل عناصر حقوق الإنسان تمويلًا كافيًا وأن تكون لديها القدرة على الاضطلاع بمهامها. وينبغي لمجلس الأمن أن يكفل أن تكون لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ولايات واضحة وواقعية تشمل حماية حقوق الإنسان. وينبغي للجمعية العامة، من جانبها، أن تخصص موارد كافية.

ويجب أن تستمر جهودنا في تعزيز أثر عمليات حفظ السلام على حماية المدنيين، وفاء بالالتزامات التي تعهدنا بها في إطار مبادرة العمل من أجل حفظ السلام. وتحقيقاً لتلك الغاية، يجب تدريب قوات حفظ السلام وتزويدها بالمعدات اللازمة لكي تنفذ ولايتها المتعلقة بحماية المدنيين تنفيذاً كاملاً. لقد أيدت إيطاليا على الفور، بوصفها البلد الغربي الرئيسي المساهم بقوات في عمليات حفظ السلام، مبادئ كيغالي بشأن حماية المدنيين، وندعو الدول الأعضاء الأخرى إلى أن تحذو حذونا. وتتطلب حماية المدنيين حماية فعالة في رأينا نشر قوات مدربة بشكل سليم ومعدات كافية والتزاماً سياسياً قوياً. وقد درّبت إيطاليا منذ عام 2005، عبر مركز الامتياز لوحدة شرطة تحقيق الاستقرار في فيتشينزا، أكثر من 10 000 من أفراد وحدات الشرطة الذين نشر العديد منهم في عمليات حفظ السلام في أفريقيا. وسنواصل القيام بدورنا في توفير التدريب وتوفير بناء القدرات للموظفين العسكريين وأفراد الشرطة والقضاء من جميع أنحاء العالم.

وتؤيد إيطاليا أيضاً إدراج السياسات الجنسانية ومنظورات حقوق المرأة في عمليات الأمم المتحدة للسلام بوصفها بدءاً شاملاً في تنفيذ ولاياتها، بما في ذلك عن طريق نشر مستشارين في الشؤون الجنسانية.

وتبين تجربتنا في الميدان، ولا سيما في جنوب لبنان، أن التفاعل بين حافظات السلام والنساء من السكان المحليين هو دائماً تفاعل مثمر ويفضي إلى بيئة أفضل. ويجب أيضاً اعتبار إنشاء شبكات نسائية موحدة بمثابة آلية يمكن من خلالها تعزيز الحوار مع المنظمات النسائية في البلد المضيف بنجاح.

وينبغي دائماً إعطاء الأولوية للوقاية، ولا سيما فيما يتعلق بالفئات الضعيفة كالأطفال. وينبغي تعميم مراعاة حماية الطفل في ولايات جميع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بدءاً بدورات التدريب المتخصصة قبل نشر حفظة السلام، وهي ممارسة تتقدمها إيطاليا وتدعمها في المركز في فينتسنا. ويجب علينا أيضاً أن نكفل أن يكون لوظائف مستشاري حماية الأطفال في عمليات الأمم المتحدة العدد الكافي من الموظفين والموارد اللازمة، حتى تتوفر لها الوسائل اللازمة لرصد الانتهاكات الجسيمة والإبلاغ عنها والتصدي لها.

إن جائحة مرض فيروس كورونا هي أزمة بشرية ذات نطاق لم يسبق له مثيل، وهي تؤثر بشكل خطير على الصحة وتُعطل بشدة سبل كسب العيش والرفاه العام للناس في جميع أنحاء العالم. وبالإضافة إلى ذلك، فهي تؤثر تأثيراً خطيراً على التمتع بحقوق الإنسان. ويمكن لبعثات الأمم المتحدة الميدانية أن تسهم إسهاماً مفيداً في التصدي لذلك التحدي، من خلال عناصرها المعنية بحقوق الإنسان. ومن واجبنا كدول أعضاء أن ندعم ذلك المسعى دعماً كاملاً.

بيان الممثلة الدائمة للبنان لدى الأمم المتحدة، آمال مدلي

نشكر ألمانيا والسيدة أنغريت كرامب - كارينباور، وزيرة الدفاع الاتحادية الألمانية، على عقد هذه المناقشة في وقت تتعرض فيه حقوق الإنسان لضغط شديد، وتواجه تعددية الأطراف أخطر التحديات، ويتعرض السلام للخطر في كل مكان في العالم - مما يجعل حفظ السلام ضرورة.

وسواء تم النص على ذلك بوضوح في ولاياتها أو لم يُنص عليه، فإن عمليات السلام تحمي وتعزز حقوق الإنسان كل يوم. وكما شرح السيد جان - بيير لكرؤا، وكيل الأمين العام لعمليات السلام:

“ينبغي ألا ننسى أن حفظة السلام التابعين لنا - من مدنيين وأفراد شرطة، من الرجال والنساء، وأفراد عسكريين - ينقذون الأرواح كل يوم. ويقومون بحماية المدنيين. ومن المهم الاعتراف بالقيمة المضافة لحفظ السلام وما نقدمه للمجتمعات والدول التي تززع استقرارها.”

وبوصفنا بلدا يستضيف بعثة لحفظ السلام، يمكننا أن نشهد على أثر قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في مجال حقوق الإنسان. لقد أسهمت قوة الأمم المتحدة المؤقتة، الموجودة في لبنان منذ عام 1978، على مدى عقود من الزمن، في حماية أرواح عدد لا يحصى من المدنيين التي كانت ستزهر لولا ذلك. وثبت أن التوعية التي يقوم بها أفراد القوة للسكان المحليين مفيدة ومؤثرة، لا سيما من خلال المشاريع السريعة الأثر التي توفر إمكانية أفضل للحصول على الخدمات الأساسية للسكان المحليين.

تتحمل الدول المسؤولية الرئيسية عن ضمان احترام حقوق الإنسان لمواطنيها، ولكن يتعين على حفظة السلام أن يضطلعوا بدور في مجال حماية حقوق الإنسان. ويكتسي تعزيز التنسيق والحوار بين البلدان المضيفة والسكان وقيادة بعثات حفظ السلام أهمية قصوى بالنسبة لسلامة أفراد البعثات وقدرتهم على أداء واجباتهم في حماية المدنيين، مما يساعدهم في نيل الحق الأساسي الرئيسي في أن يكونوا آمنين وأن يعيشوا في سلام.

ويستتبع ذلك منح بعثات حفظ السلام الوسائل اللازمة، البشرية والمالية، لأداء ولاياتها، مع توفير التدريب اللازم قبل النشر لتنفيذها، لا سيما إذا كانت البعثة تضم عناصر لحقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، فإن مساندة ودعم أعضاء مجلس الأمن الكاملين لبعثات حفظ السلام أمر لا غنى عنه لتنفيذ ولاياتها. وليس هناك ما هو أكثر فعالية من وحدة مجلس الأمن في التمسك بالقانون الدولي والعمل كرادع لمنتهكي حقوق الإنسان في منطقة النزاع.

إن من ينتهكون حقوق الإنسان يعتمدون على الانقسامات داخل المجتمع الدولي لمواصلة ارتكاب الفضائح في مجال حقوق الإنسان دون عقاب. وينبغي لمجلس الأمن أن يحرم المنتهكين من هذه الأداة بالاتحاد حول حقوق الإنسان بوصفها إحدى أهم مهام أي عملية تحمل كلمة سلام كجزء من اسمها.

وترتبط حقوق الإنسان ارتباطا وثيقا بالسلام والأمن. فلا يمكن أن يكون هناك سلام ولا أمن في غياب حقوق الإنسان أو عندما تُنتهك هذه الحقوق. وهذا يجعل من الضروري أن ترصد بعثات حفظ السلام انتهاكات حقوق الإنسان وتدعم الضعفاء، ولا سيما النساء والأطفال.

لقد أثبتت المرأة أنها رصيد عظيم لبعثات حفظ السلام لأسباب عديدة. حيث أن النساء ودوات ويسهل إقامة روابط معهن؛ وهن جديرات بالثقة، مما يجعلهن أكثر فعالية في التعامل مع المجتمع المضيف؛

وهن يُمكن النساء والفتيات بمجرد حضورهن. وإذ يحتفل العالم بالذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار 1325 (2000)، بشأن المرأة والسلام والأمن، علينا أن نعترف بالدور الهام الذي يقوم به حفظة السلام من النساء، ويؤدنه كل يوم، في تعزيز حقوق الإنسان بما يسمح بترسخ السلام الحقيقي والأمن المستدام.

إن لبنان ممتن لأن لديه واحدة من أنجح عمليات السلام - قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وقد أدركت قيادة القوة في وقت مبكر أهمية العمل مع السكان المحليين، ليس لمجرد مساعدتهم على الحفاظ على أهم حقوقهم في العيش في سلام، بل أيضا لمساعدتهم على جعل حياتهم اليومية أكثر استدامة من خلال المشاريع البيئية والصحية والتعليمية.

وتقوم النساء في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بدور هام كجسر مع المجتمع المحلي، حيث لا غنى عن الثقة في تنفيذ الولاية. فإمكانية وصول السكان، ولا سيما الأطفال، إلى ما توفره الأمم المتحدة من معلومات وتدريب تعليمي توعي الأطفال بحقوقهم وبأهمية العمل معا في المجتمع، وكذلك مع حفظة السلام للحفاظ على السلام.

ولا سلام ولا أمن من دون صون حقوق الإنسان والحقوق الأساسية في العيش في سلام وفي حرية دون خوف أو عوز. وينبغي لعمليات حفظ السلام أن تبقى هذه المهمة كأهم مهمة تسترشد بها في تنفيذ ولاياتها. إن النهج الأمني وحده لا يمكن أن يحقق السلام ولا الأمن.

بيان القائمة بالأعمال بالنيابة والسكرتيرة الثانية لليختنشتاين لدى الأمم المتحدة، ميريام أوهري

تشكركم ليختنشتاين، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المناسبة من حيث التوقيت. إن احترام حقوق الإنسان و صون السلم والأمن الدوليين هدفان من المقاصد المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. وهناك صلة وثيقة وعملية للغاية بين الاثنين في سياق عمليات السلام، حيث أن حالات النزاع المسلح كثيرا ما تعرض للخطر المتمتع بحقوق الإنسان. ولا نزال نرى اتجاهات مثيرة للقلق لأطراف النزاع التي تنتهك القانون الدولي بشكل متزايد أو تتجاهله تجاهلاً صريحاً، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

إن حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتصرف ولا تتجزأ، ومتعاضدة ومترابطة. وعدم دعم هذه الحقوق للفئات الأكثر ضعفاً ينعكس على جميع حقوق الإنسان. وبناء على ذلك، ينبغي أن تشمل ولايات جميع عمليات الأمم المتحدة للسلم، وهي إحدى الأدوات الرئيسية للمجتمع الدولي لمعالجة النزاعات والتغلب عليها، عناصر واضحة لحقوق الإنسان وسيادة القانون، إذا أُريد لها الإسهام بفعالية في الحفاظ على السلام، وبالتالي تحقيق تطلعات مجلس الأمن والدول الأعضاء. وفي هذا السياق، فإن التباين الواسع في الولايات بين مختلف عمليات السلام أمر يثير القلق. وبالإضافة إلى ذلك، وبغية التصدي بفعالية أكبر لانتهاكات حقوق الإنسان كجزء من ولاية المجلس المتعلقة بالسلم والأمن، يجب على مجلس الأمن نفسه أن ينسق بشكل أفضل مع آلية حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، ولا سيما مع مجلس حقوق الإنسان والمعنيين من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

ولكي تنجح ولايات عمليات السلام، فإن ثمة أهمية قصوى لتعيين موظفين ذوي خبرات ذات صلة وكفالة التدريب المناسب لهم. كما يتطلب الأمر ضمان موارد كافية للمستشارين الخاصين. وينطبق ذلك بصفة خاصة على ولايات حماية الطفل التي تواجه خطر نقص التمويل أو خفضه رغم الانتهاكات العديدة لحقوق الإنسان التي يتعرض لها الأطفال في حالات النزاع المسلح وما بعد انتهاء النزاع. وخلال عام 2019 وحده، بلغ عدد الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة حوالي 25 000. وتحققت الأمم المتحدة من 500 هجوم تقريبا على المدارس في عام 2019، كان الكثير منها غير مبرر. واستمر استخدام المدارس لأغراض عسكرية، مما يمس بحرمتها كأماكن آمنة ويعرض المدارس والمعلمين والطلاب للهجوم. وهذه الهجمات تنتهك الحق في التعليم وكثيرا ما تشكل جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية. كما أن لحرمان الأطفال من الحصول على التعليم أثر مدمر على التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة، وهو يلحق أضرارا طويلة الأجل لا يمكن إصلاحها بالأطفال والأسر والمجتمعات المحلية والمجتمعات عموما.

كما يلزم توفير التمويل الكافي والتدريب لولايات الخبراء في مجال الشؤون الجنسانية في عمليات السلام. ويساور ليختنشتاين قلق بالغ إزاء ارتفاع حالات الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي ضد النساء والفتيات، وكذلك ضد الرجال والفتيان. وكثيراً ما لا يُبلغ عن هذا العنف بسبب الخوف من الوصم والمحرّمات الثقافية، ولا سيما عندما يُرتكب ضد الرجال والفتيان، كما هو موثق أيضاً في مشروع "جميع الناجين". ولا تزال ثقافة الصمت تعوق المساءلة والعدالة وتسهم في زيادة دورات العنف واستمرار القوالب

النمطية الجنسية الضارة. ومن ثم، فإن من الأساسي أن تركز ترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ فيما يتعلق بالعنف الجنسي المتصل بالنزاعات بشكل أكثر اتساقاً، بما في ذلك في سياق عمليات السلام، على الطابع المتصل تحديداً بالمسائل الجنسية للعنف الجنسي في حالات النزاع وحالات ما بعد انتهائه، المرتكب ضد جميع السكان المتضررين في جميع الحالات المثيرة للقلق، بما في ذلك ضد الرجال والفتيان.

ويجب أن تفتقد عمليات السلام ذاتها في امتثال صارم لسياسة عدم التسامح مطلقاً إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين وينبغي تعزيز المساءلة على ذلك النوع من الجرائم. ومن المهم للغاية، في أوقات الحجر وتدابير الإغلاق وغيرها من القيود المفروضة على التنقل بسبب جائحة فيروس كورونا، ضمان وصول ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان والناجين منها إلى آليات الإبلاغ والخدمات الضرورية.

فعلى الدول أن تمتثل لالتزاماتها القانونية والمعايير المنصوص عليها في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. وحيثما لا تفعل ذلك، يجب أن تحقق العدالة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان والناجين منها. غير أن آليات العدالة موجودة - على الصعيدين الوطني والدولي - ليس فقط لضمان المساءلة، بل كذلك لمنع الانتهاكات من الحدوث في المقام الأول. فالردع أداة منع أساسية يجب تسخيرها. وفي ذلك الصدد، نعيد التأكيد على أن المحكمة الجنائية الدولية تظل المؤسسة المركزية في نظام العدالة الجنائية العالمي.

ومن المهم للغاية، في ذلك الصدد، أن يدعم مجلس الأمن عمل المحكمة بضمان التعاون والإنفاذ الكاملين، لا سيما فيما يتعلق بالحالات التي أحالها هو نفسه إلى المحكمة الجنائية الدولية. ويشمل ذلك التعاون تبادل المعلومات ومساعدة الدول على حماية الشهود وتنفيذ الأوامر بإلقاء القبض. ونشير، في ذلك السياق، إلى أن اتفاق العلاقة بين الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية يوفر إطاراً للتعاون بين الأمم المتحدة، بما في ذلك المجلس، والمحكمة الجنائية الدولية، وينظم ذلك التعاون.

وبالإضافة إلى ذلك، نشيد بقيادة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى لتعاونهم مع المحكمة لكفالة إلقاء القبض على السيد علي كوشيب، المشتبه في ارتكابه جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية يُزعم ارتكابها في دارفور، وتسليمه إلى المحكمة الجنائية الدولية، وهي حالة أحالها مجلس الأمن إلى المحكمة الجنائية الدولية. فهذا تطور موضع ترحيب، يبين كذلك الإمكانيات الهائلة التي يمكن أن تتوفر لمجلس الأمن للنهوض بالعدالة وحقوق الإنسان، وبالتالي السلام، إذا وضع في ذهنه فعل ذلك.

بيان البعثة الدائمة لليتوانيا لدى الأمم المتحدة

نشيد بألمانيا، بوصفها رئيساً لمجلس الأمن لشهر تموز/يوليه، على عقد هذه المناقشة الهامة والتاريخية. وكذلك نشكر جميع مقدمي الإحاطات على رؤاهم وإسهاماتهم القيمة في المناقشة. وتؤيد ليتوانيا البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي.

لقد نظمت ليتوانيا، بوصفها عضواً غير دائم في مجلس الأمن اجتماعاً بصيغة آريا، في كانون الثاني/يناير 2015، بشأن عنصر حقوق الإنسان في عمليات الأمم المتحدة للسلام. ويسرنا أن نرى هذا الموضوع بالذات يُتناول في مناقشة رسمية لمجلس الأمن. فهذه خطوة هامة وثمة حاجة منذ وقت طويل إليها في نقل المناقشات بشأن البعد المتعلق بحقوق الإنسان في عمليات الأمم المتحدة للسلام إلى الإطار الرسمي للمجلس.

إن بعثات الأمم المتحدة للسلام تعمل في سياقات متزايدة التنوع بسبب الطبيعة المتطورة باستمرار للنزاعات وتباين نوايا ومصالح الجهات الفاعلة من الدول ومن غير الدول، فضلاً عن الضغوط الداخلية والخارجية على الحكومات. غير أن ثمة شيئاً واضحاً جداً - إن النزاعات اليوم غالباً ما تكون ضاربة الجذور في أوجه عدم المساواة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، كما إن قضايا حقوق الإنسان في لب العديد من النزاعات. والجانب المتعدد الأبعاد هو السبب في أن أفرقة حقوق الإنسان في عمليات حفظ السلام تكتسي أهمية كبيرة. فلا يتعين علينا أن نحافظ على أفرقة حقوق الإنسان الموجودة في بعثات الأمم المتحدة في مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى والسودان فحسب، بل كذلك أن نكفل أن تعمل أفرقة حقوق الإنسان في كل عملية من عمليات حفظ السلام في الميدان. ولتناول موضوع مناقشة اليوم، تود ليتوانيا أن تشدد على ثلاث نقاط هي: أولاً، حقوق الإنسان كعنصر رئيسي في استراتيجيات منع نشوب النزاعات وبناء السلام؛ وثانياً، تدريب حفظة السلام في مجال حقوق الإنسان؛ وثالثاً، حماية المرأة.

أولاً، يرتبط تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ارتباطاً مباشراً بمفهوم منع نشوب النزاعات. فالعديد من أسوأ انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان العديدة هي السبب الجذري لحالات النزاعات، ويؤجج الإفلات من العقاب، فضلاً عن المواجهات المسلحة، دورات جديدة من الانتهاكات. وعندما تحدث انتهاكات فظيعة لحقوق الإنسان، يصبح النزاع أمراً لا مفر منه. فيجب أن يتضمن أي جهد يرمي إلى بناء سلام دائم إجراءات لمعالجة آثار الانتهاكات وحماية من تجاوزات جديدة وتمكين السكان من ممارسة حقوقهم وحررياتهم الأساسية. وينبغي النظر في هذا السياق إلى حماية حقوق الإنسان وتعزيزها بوصفها جانباً رئيسياً لنجاح عمليات الأمم المتحدة للسلام. وفي الوقت نفسه تشكل حقوق الإنسان أداة دعوة قوية لبعثات السلام، إذ أنها تؤدي دوراً أساسياً في معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات ووضع البلد على الطريق المؤدي إلى تحقيق سلام مستدام من خلال الحوار مع الجهات الفاعلة الوطنية. وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى مثال جيد على الكيفية التي تتيح بها مشاركة المجتمعات المحلية للبعثات أن تكون متسقة في ضمان إدماج حقوق الإنسان في عمليات السلام والعمليات السياسية الوطنية.

ثانياً، ينبغي لجميع حفظة السلام أن يكونوا على علم تام بالقانون الدولي لحقوق الإنسان ومدى انطباقه على مهامهم اليومية. فلا يمكن أن يظل العمل في مجال حقوق الإنسان مسؤولياً حصرياً لعنصر حقوق الإنسان في إطار عملية السلام، بل ينبغي أن يصبح جزءاً لا يتجزأ من واجبات موظفي البعثة

برمتهم. وعلى الرغم من أننا نسلم بأن برامج التدريب السابقة للنشر وبرامج التدريب أثناء البعثات قد تحسنت تحسناً كبيراً خلال العامين الماضيين، فإننا بحاجة إلى إعطاء الأولوية لمزيد من التدريب في مجال حقوق الإنسان لحفظ السلام على المستوى المؤسسي. وعند النظر في مجال التدريب، فإن حقوق الإنسان هي أحد المواضيع المدرجة في قائمة طويلة من المسائل المتصلة بحفظ السلام. وثمة حاجة إلى عملية تفكير كبيرة بشأن برامج التدريب في مجال حقوق الإنسان لعمليات حفظ السلام، إلى جانب الإرادة السياسية لتحديد الأولويات والموارد الكافية في مجال التدريب.

ثالثاً، في النزاعات الحالية، تعاني النساء والفتيات من انتهاكات حقوق الإنسان بطريقة غير متناسبة. فالوعي بالقضايا الجنسانية في النزاعات الحديثة أمر حاسم بالنسبة لحفظ السلام حتى يضطلعوا بأدوارهم ويؤدوا مهامهم في مجال النشر على النحو الواجب. وينبغي ألا ينظر إلى النساء فقط على إنهن ضحايا، بل ينبغي الاعتراف بهن في كثير من الأحيان كعاملات للتغيير وأن يدرجن في عمليات صنع القرار. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يكون تحسين ظروفهن الاجتماعية والاقتصادية والسياسية جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيات الحماية إلى جانب مشاركتهن النشطة في منع نشوب النزاعات وحلها. ويتعلق الأمر كذلك بمعالجة مواطن الضعف الهيكلية المتصلة بنوع الجنس. وللتغلب على التحديات العديدة المتبقية فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، من المهم توسيع نطاق التعاون فيما بين عمليات السلام والحكومات المحلية والمنظمات المحلية والمجتمع المدني. إن هناك مثال التعاون المثمر بين بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وسلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية في مكافحة العنف الجنسي وكفالة المساءلة عن الجرائم. فمن خلال معالجة قضايا محددة، نهى بيئة إيجابية لإجراء تغييرات أوسع نطاقاً.

وأخيراً، نود أن نشير إلى أن التحديات التي يواجهها موظفو عمليات الأمم المتحدة للسلام - النظاميون والمدنيون على السواء - تحديات هائلة، ومع وصول مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، أضيف إليها بعد جديد. ويسرنا أن نرى أن جائحة كوفيد-19 - تدار في معظم البعثات بقدر من النجاح. غير أن الحالة في الميدان لم تصبح سهلة بكل تأكيد على الرغم من معدلات الإصابة المنخفضة نسبياً. ونعرب عن تقديرنا لجميع موظفي عمليات الأمم المتحدة للسلام، الذين يواصلون عملهم المتفاني في ظل ظروف صعبة للغاية.

بيان البعثة الدائمة لمالطة لدى الأمم المتحدة

أبدأ بتوجيه الشكر إلى الرئاسة الألمانية لمجلس الأمن على تنظيمها مناقشة اليوم المفتوحة بشأن هذه المسألة الهامة. وكما ذكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش، فإن حقوق الإنسان ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالسلام والأمن. وينبغي لمجلس الأمن والمجتمع الدولي بأسره أن يواصل وضع هذه الصلة في الاعتبار في جميع الأوقات.

تؤيد مالطة البيان الذي قدمه الاتحاد الأوروبي، وتود أن تؤكد على بضع نقاط بصفتها الوطنية.

إن حقوق الإنسان ركن أساسي من أركان الأمم المتحدة، وقد تأكدت أهميتها في عدد من الأحداث في إطار مبادرة العمل من أجل حفظ السلام. ويسرنا أن نلاحظ زيادة الاعتراف بحقوق الإنسان تحظى وإدراجها كعنصر أساسي في حفظ السلام، لأنها توفر أساساً متيناً لبناء مجتمعات صحية وشاملة وقادرة على الصمود.

وبينما تقع المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين على عاتق الدول المضيفة، تترك مالطة تترك أيضاً أن من شأن عمليات حفظ السلام أن تقدم إسهاماً صالحاً ومفيداً على نحو متبادل في هذا الميدان عندما تكلف بالقيام بذلك. وبما أن انتهاكات حقوق الإنسان مؤثر على النزاع المسلح وعدم الاستقرار، فإن لوجود آليات إنذار مبكر فعالة وموثوقة أهمية حاسمة.

وإن لبعثات حفظ السلام أيضاً دوراً تؤديه في دعم جهود الحكومات المحلية في معالجة مسائل حقوق الإنسان في عدد من المجالات، بما في ذلك العنف الطائفي والاحتجاز التعسفي وحالات الاختفاء القسري والوصول إلى العدالة. وتشدّد مالطة بحق على الدور الذي تضطلع به في التصدي لانتهاكات حقوق الضعفاء، ولا سيما النساء والأطفال. ونغتنم هذه الفرصة لنكرر الإعراب عن قلقنا العميق إزاء التقارير التي تفيد بتزايد العنف ضد النساء والأطفال في جميع أنحاء العالم منذ تفشي جائحة مرض فيروس كورونا، ونكرر نداء الأمين العام بالتنفيذ الفعال للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

تؤكد مالطة مرة أخرى الأهمية التي توليها للعدالة والمساءلة فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان. ولا يمكن أن تمر هذه الأعمال الشنيعة دون عقاب، ويجب أن تسود العدالة لكي تتصالح الأطراف ويتحقق السلام. ويظل السلام هشاً بدون تحقيق العدالة. ويبين لنا التاريخ أن اندلاع دورة أخرى من النزاع لا يعدو أن يكون مسألة وقت إذا لم نتصدى لذلك. وفي ذلك الصدد، تؤكد مالطة ضرورة تمكين السكان المحليين وتزويدهم بالمعلومات اللازمة لتمسكهم بحقوقهم الإنسانية.

وإن لحفظة السلام دوراً متزايد الأهمية عندما يتعلق الأمر بالإجراءات المتخذة في ميدان حقوق الإنسان. وبالتالي، يجب علينا أيضاً أن نكفل تدريبهم وتوفير الأدوات الكافية لهم - بما في ذلك التكنولوجيات الجديدة حتى يتمكنوا من تنفيذ ولايتهم بالكامل. ويجب علينا أيضاً أن نكفل استيفاءهم لأعلى المعايير عند خدمتهم في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويسر مالطة أن تلاحظ أن أسام حقوق الإنسان في عمليات حفظ السلام تواصل بناء وتطوير خبرتها في مجال معالجة مسائل حقوق الإنسان مع الحكومات المحلية.

وفي الختام، تود مالطة أيضا أن تؤكد أهمية الشراكات مع منظمات المجتمع المدني، التي تعد أساسية وفي وضع فريد يتيح لها تقديم منظور محلي وتعريف حفظة السلام بالعادات والتقاليد المحلية. ويمكنها أيضا أن تشكل حلقة وصل قوية بين بعثات حفظ السلام والسكان المحليين، وتساعد على بناء الثقة وتعزيز التعاون بين الجانبين. فمنظوراتها وعلاقاتها الوثيقة بالمجتمعات المحلية لا تقدر بثمن، خاصة وأنه يجب أن تكون أي عملية للسلام يجب أن تكون جهدا محليا يشمل جميع شرائح المجتمع في نهاية المطاف.

بيان الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة، عمر هلال

[الأصل: الفرنسية]

بداية، أود أن أهنئكم سيدي، على تنظيم هذه المناقشة بشأن موضوع نبيل - عمليات السلام وحقوق الإنسان. ويدل بيانكم أيضا التزام بلدكم الثابت بحماية حقوق الإنسان في سياق عمليات السلام.

وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأشكر السيدة باشليت على إحاطتها الشاملة وقيادتها بصفتها رئيسة مكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، أود أن أشيد إشادة خاصة بالعمل الذي اضطلع به مكتبها، ولا سيما في الميدان. وأود أيضا أن أشكر السيد ديفيد شيرر، الممثل الخاص للأمين العام لجنوب السودان ورئيس بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، والسيد ديسماس كيتنغ سينغا، رئيس المنظمة غير الحكومية Groupe LOTUS في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على مداخلتهما الهامة على وجه الخصوص.

وتؤدي عمليات السلام دورا حاسما في تعزيز السلم والأمن الدوليين. وفي ذلك السياق، أود أن أشاطركم النقاط الخمس التالية.

وتؤدي عمليات السلام دورا هاما في بناء قدرات الدول المضيفة، لأن احترام حقوق الإنسان، مثله مثل حماية المدنيين، من مسؤولية السلطات الوطنية أولا في نهاية المطاف. ولذلك فإن تقوية الآليات الوطنية اللازمة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان يعد استثمارا هام في ضمان الاحترام الطويل الأجل لتلك الحقوق في مرحلة عدم وجود عمليات السلام التي تنتهي مدة ولايتها.

ولا تزال مشاركة المجتمع المدني حاسمة الأهمية لاحترام حقوق الإنسان، وخاصة بالنسبة لأضعف قطاعات السكان، ولا سيما النساء والأطفال كما أكدت ذلك شهادة السيد كيتنغ. ويعتبر بناء القدرات أمرا أساسيا لتمكين البعثات من الاضطلاع بولايتها على نحو أفضل والإسهام في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ويرحب المغرب بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لزيادة الدعم المقدم إلى الفئات الضعيفة من السكان، وذلك، على سبيل المثال، من خلال استخدام وحدات مختلطة وإنشاء وظائف محددة في البعثات، مثل المستشارين في الشؤون الجنسانية ومستشاري حماية الأطفال. ومن المهم أن تتمكن عمليات السلام من نشر الوسائل الكافية لضمان حماية محددة للنساء والأطفال الذين كثيرا ما يكونون أول ضحايا الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان.

ويظل المغرب مدافعا قويا عن حقوق الإنسان، ولا يدخر جهدا لضمان تدريب القوات التي ينشرها في عمليات حفظ السلام على تنفيذ ولايتها في أفضل الظروف الممكنة، بما في ذلك في مجال حقوق الإنسان. ولهذا الغرض، يتلقى الجنود المغاربة تدريباً خاصاً في القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ولا سيما اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949، والبروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1976، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة لعام 1987، كجزء من تدريبهم أثناء الخدمة. وتجري القوات المسلحة الملكية المغربية أيضا عمليات فحص أمني صارم لجميع الجنود قبل اختيارهم للنشر. وأخيرا، يقدم لجميع الموظفين التدريب قبل النشر استنادا إلى دليل الأمم المتحدة.

كان المغرب من أوائل البلدان المساهمة بقوات التي تدمج المحققين الوطنيين بصورة منهجية في وحداتها. وكان هذا الإدماج جزءاً من التدابير التي اتخذها البلد لمكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين مكافحة فعالة، وهو يعتبر منذ ذلك الحين ممارسة جيدة أوصت بها الأمانة العامة لجميع البلدان المساهمة بقوات.

وفي الختام، أود أن أشدد على ضرورة تمكين وتعزيز الآليات الوطنية لحقوق الإنسان، ولا سيما المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وهذه الأخيرة، عندما تكون ذات مصداقية ومستقلة وتمتثل لمبادئ باريس، هي أنسب وسيلة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وهي في وضع يمكنها من المساهمة في الجهود الوطنية الرامية إلى ضمان تلك الحقوق والدفاع عنها. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للأمم المتحدة أن تستفيد من آليات حقوق الإنسان المتاحة لها، مثل الاستعراض الدوري الشامل والإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، وكذلك هيئات رصد معاهدات حقوق الإنسان، التي تؤدي دوراً هاماً في تعزيز الجهود الوطنية في مجال حقوق الإنسان.

بيان الممثل الدائم لنيبال لدى الأمم المتحدة، أمريت باهادور راي

أود أن أشكر الرئاسة الألمانية لمجلس الأمن على عقد هذه المناقشة المفتوحة. كما أشكر السيدة ميشيل باشليت، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وغيرها من مقدمي الإحاطات على ما قدموه من عرض وافٍ.

عندما أنشئت أول بعثة لحفظ السلام في عام 1948، كانت هناك لجنة أنشأتها الأمم المتحدة تقوم بصياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ومنذ ذلك الحين، ما فتئت حقوق الإنسان تشكل وظيفة أساسية من وظائف عمليات الأمم المتحدة للسلام، سواء وردت صراحة في ولايات البعثات أم لم ترد.

ولا يمكن المبالغة في التأكيد على الدور الحاسم الذي تؤديه عمليات الأمم المتحدة للسلام في حماية وتعزيز حقوق الإنسان. فلا قيمة حقيقية للسلام من دون ضمان حقوق الناس الأساسية في الحياة والكرامة. ولا يمكن للسلام أن يزدهر أو يستمر حيثما تنتهك انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان. والواقع أن السلام يتحقق من خلال حقوق الإنسان.

وتقع على عاتق البلدان المسؤولة الرئيسية عن حماية وتعزيز حقوق المدنيين فيها. وتتطلب حقوق مجموعات خاصة مثل الأطفال والنساء وكبار السن اهتماماً خاصاً.

وينبغي للمجتمع الدولي، بما في ذلك عمليات الأمم المتحدة للسلام، دعم جهود الحكومات الوطنية. وينبغي ألا تستخدم انتهاكات حقوق الإنسان وتجاوزاتها وسيلة لتحقيق غايات سياسية. ويجب محاسبة مرتكبيها في جميع الظروف.

تواجه عمليات السلام تحديات معينة في جهودها الميدانية لحماية حقوق الإنسان للمدنيين. أولاً، لا يمكن لعمليات السلام في كثير من الأحيان أن تغطي فعلياً مناطق الاضطراب العديدة في جميع أنحاء بلد ما. ثانياً، إن مخيمات المشردين داخلياً المكتظة هي أرض خصبة لانتهاكات حقوق الإنسان والجرائم، ثالثاً، تفتقر قوات الأمن الوطنية إلى التدريب والهياكل الأساسية الضرورية لغرس الثقة لدى السكان المحليين. ويعيق ضعفها فعالية العمليات المشتركة التي تضطلع بها بعثات السلام وقوات الأمن الوطنية.

وأخيراً، فإن مسألة حياد عمليات السلام تشوه فعاليتها أيضاً لأن الجماعات المسلحة تعتبر العمليات المشتركة بين عمليات السلام وقوات الأمن الوطني عملاً من أعمال التحيز التي تعطي ميزة غير عادلة للقوات الوطنية. وهذا التصور يحول دون قيام الجماعات المسلحة بالتنسيق والعمل مع عمليات السلام من أجل الدفاع عن حقوق المدنيين.

وتدرك نيبال، بوصفها رابع أكبر بلد مساهم بقوات وبأفراد شرطة، مسؤوليتها عن دعم حقوق الإنسان للمدنيين. وقد أيدت نيبال إعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام الصادر عن مبادرة العمل من أجل حفظ السلام ومبادئ كيغالي بشأن حماية المدنيين. وبالمثل، اعتمدت سياسة عدم التسامح مطلقاً مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين على أرض الواقع.

ونيبال ملتزمة أيضاً بتوفير أفراد نظاميين مدربين تدريباً جيداً ومجهزين تجهيزاً جيداً. وتشمل الدورات الدراسية السابقة للنشر قانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك حماية الطفل،

وحماية المدنيين، والاستغلال والانتهاك الجنسيين، والعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات. وتجري نيبال أيضاً دورات تدريبية أسبوعية في البعثات لجميع قواتها بشأن مسألة حقوق الإنسان.

ويلتزم بلدي أيضاً بزيادة عدد النساء العاملات في مجال حفظ السلام من أجل تحقيق هدف الأمم المتحدة المتمثل في المساواة بين الجنسين. كما ينشر أفرقة مشاركة نسائية في الوحدات المشكّلة وجهات تنسيق معنية بالقضايا الجنسانية في الكتائب.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجدداً على الأهمية المحورية لحقوق الإنسان في عمليات الأمم المتحدة للسلام. وندعو البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة والبلدان المضيفة والأمم المتحدة والشركاء الدوليين الآخرين إلى العمل في انسجام لكفالة حماية وتعزيز حقوق الإنسان للمدنيين في عمليات السلام.

بيان الممثل الدائم لهولندا لدى الأمم المتحدة، كاريل يان غوستاف فان أوستيروم

إننا ممتنون لألمانيا على تنظيمها مناقشة اليوم. وتتضح أهمية هذا الموضوع من مشاركة وزيرة الدفاع الاتحادية الألمانية ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

كما أننا ممتنون للسيد ديفيد شيرر، الممثل الخاص للأمين العام لجنوب السودان ورئيس بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، على مشاركتنا خبراته والدروس المستفادة من الميدان.

ونؤيد البيان الذي قدمه المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

إن ميثاق الأمم المتحدة، الذي يحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لوضعه، يبين لنا أن تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع وتشجيعها أمر أساسي لولاية الأمم المتحدة. تتعرض حقوق الإنسان لضغوط في جميع أنحاء العالم. ولذلك فإن مناقشة اليوم ذات صلة ومناسبة التوقيت تماماً.

في وقت سابق من هذا العام، أصدر الأمين العام 'الطموح الأسمى: دعوة إلى العمل من أجل حقوق الإنسان'، أكد فيها على أن احترام حقوق الإنسان أمر أساسي في الأزمات. إن حقوق الإنسان تصب في صميم إعادة بناء مجتمعات مستقرة وسلمية، فضلاً عن كونها أكثر الآليات فعالية لمنع نشوب النزاعات. وجوهرياً، فإن كفالة احترام حقوق الإنسان هي الخطة الفضلى في مجال منع نشوب النزاعات.

إن جائحة مرض فيروس كورونا والتدابير المتخذة لمكافحةها تشكل ضغطاً متزايداً على التمتع بحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. وفي الوقت الذي نضمن فيه الحق في الرعاية الصحية، يجب أن ننفق معاً للدفاع عن الحقوق الأخرى أيضاً، مثل الحق في حرية التعبير. ويجب أن نحافظ على المجال المتاح للمجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان للتعبير عن آرائهم وشواغلهم. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن نتخذ لحماية الفئات الضعيفة، بما في ذلك المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وأحرار الهوية والميول الجنسية وحاملو صفات الجنسين، والأقليات الدينية والعرقية، والنساء والفتيات؛ ويجب علينا أيضاً أن نتحاور معهم عند صياغة تلك السياسات.

لعمليات السلام دور رئيسي في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. لقد ورد تكليف بحماية المدنيين في معظم بعثات حفظ السلام، وقد كلف مجلس الأمن على وجه التحديد خمس عمليات حفظ سلام من أصل 13 عملية بمساعدة الدول المضيفة على الوفاء بحقوق الإنسان لمواطنيها.

ولا تزال هناك تحديات كثيرة على الرغم من التقدم الكبير المحرز منذ إنشاء أول عنصر لحقوق الإنسان في بعثة ميدانية قبل 30 عاماً تقريباً. وأود أن أركز في هذا البيان على ثلاث نقاط وهي: الولايات القابلة للتحقيق والموارد الكافية، والنهج والشراكات المتكاملة، والتدريب على حقوق الإنسان والمفاهيم ذات الصلة.

فيما يتعلق بالولايات والموارد، فإن مجلس الأمن مكلف بمهمة إنشاء ولايات عمليات السلام. وغالباً ما أبرز أعضاء المجلس أهمية حقوق الإنسان بوصفها عنصراً رئيسياً في عمليات حفظ السلام. غير أن حقوق الإنسان كثيراً ما تكون مسألة خلافية في المفاوضات المتعلقة بالولاية.

إن الاستنتاجات التي خلص إليها تقرير الإبراهيمي (انظر S/2000/809)، التي دعت إلى وجود عمليات لحفظ السلام مجهزة بشكل سليم ومزودة بالموارد، ولايات واضحة وموثوقة وقابلة للتحقيق، هي استنتاجات لا تزال صائبة اليوم كما كانت قبل 20 عاماً. ولذلك فإننا ندعو أعضاء المجلس إلى تكثيف جهودهم للتفاوض على ولايات واضحة ومركزة ومتسلسلة ومُحدّدة الأولويات وقابلة للتحقيق، كما وعدنا بأن نعمل عند تأييد إعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وكما يعلم المجلس، فإن الإعلان - الذي أيده 153 بلداً - يدعم مبادرة الأمين العام للعمل من أجل حفظ السلام، التي أطلقها بمناسبة حدث نُظم خلال رئاسة مملكة هولندا لمجلس الأمن في شهر آذار/مارس 2018.

وفي الأسبوع الماضي، اعتمدت اللجنة الخامسة ميزانية حفظ السلام لعام 2020-2021. وطوال المفاوضات، كان هناك رد فعل قوي ضد عناصر حقوق الإنسان والشؤون الجنسانية في بعثات حفظ السلام. ونحن لا نعتبر ذلك مسألة أيديولوجية. بل إنها مسألة فعالية.

ومن المهم تحليل أسباب النزاعات والتوصل إلى فهم متعمق لطريق المضي نحو تحقيق السلام المستدام. ثم يعود الأمر إلى الدول الأعضاء لتزويد البعثات بالأدوات اللازمة للمساعدة في تحسين حياة الأشخاص المعنيين، الذين هم المستفيدون النهائيون من تلك العمليات.

وكثيراً ما يفترق حفظ السلام إلى المعرفة المتخصصة والمهارات العملية والوقت اللازم للتصدي بفعالية لانتهاكات حقوق الإنسان وتجاوزاتها. ويلزم توفير خبرات مكرسة لدعم جميع عناصر البعثة في الاضطلاع بمسؤولياتها في مجال حقوق الإنسان. وذلك هو دور مستشاري حقوق الإنسان.

ولدى معظم عمليات السلام المتعددة الأبعاد في الوقت الحاضر فريق لحقوق الإنسان مكلف، في جملة أمور، برصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان، والمساعدة على أداء مهام البعثات الأخرى، ومساعدة السلطات الوطنية على الاضطلاع بمسؤولياتها في مجال حقوق الإنسان والتمسك بسيادة القانون.

دعونا نُلق نظرة على ما تبدو عليه تلك القدرة في الممارسة العملية. وفي الوقت الراهن، لا يعمل لدى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان سوى 34 مستشاراً لحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. وفي السياق نفسه، لا يمكننا أن نتوقع من شعبة حقوق الإنسان والحماية التابعة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي القدرة على التصدي لجميع الانتهاكات والتجاوزات في بلد تزيد مساحته على 1 000 000 كيلومتر مربع.

ومع مراعاة الأوضاع المعقدة التي تجري فيها عمليات السلام، من الواضح أن العبء لا يمكن أن تتحمله أفرقة مكرسة لحقوق الإنسان وحدها. ويتطلب التصدي الفعال لانتهاكات حقوق الإنسان مشاركة جميع عناصر البعثة، ومنظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً، فضلاً عن الشركاء الخارجيين.

أولاً وقبل كل شيء، يتطلب التصدي الفعال لانتهاكات حقوق الإنسان نهجاً متكاملًا ومنسقًا وشاملاً تاماً. ويجب أن يؤدي العنصران النظامي والمدني في عمليات السلام دوراً في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ويشمل ذلك شرطة الأمم المتحدة في أدوارها التنفيذية والاستشارية. ولكي يضطلع جميع موظفي البعثة بمسؤولياتهم في مجال حقوق الإنسان على نحو فعال، يجب أن يكون لديهم فهم عام لحقوق الإنسان الدولية والقانون الدولي الإنساني، وأن يتلقوا تدريباً كافياً بشأن الوقاية والاستجابة قبل نشرهم.

ثانياً، إن هولندا مؤيدة قوية لتعزيز التعاون بين الركائز من أجل زيادة توطيد حقوق الإنسان وحمايتها. ويتعين على منظومة الأمم المتحدة أن تعمل بشكل أكثر اتساقاً وبطريقة متكاملة وشاملة للتصدي بفعالية لانتهاكات حقوق الإنسان، ومنع نشوب النزاعات وبناء السلام.

ويشكل البرنامج المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام المعني ببناء القدرات الوطنية على منع نشوب النزاعات مثالا بارزا للتعاون بين الركائز. ويضطلع مستشارو السلام والتنمية بدور حاسم في الربط بين أعمال ركائز السلام والتنمية وحقوق الإنسان للأمم المتحدة.

ثالثاً، أود أن أشدد على أن نطاق وطبيعة التحديات المتعلقة بحقوق الإنسان لا يمكن مواجهتها إلا من خلال شراكات استراتيجية وتشغيلية وثيقة مع الحكومات المضيفة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الإنسانية وجماعات المجتمع المدني المحلية وغيرها من أصحاب المصلحة الرئيسيين.

وينص القرار 2447 (2018)، الذي بادرت به مملكة هولندا بالتعاون مع كوت ديفوار خلال عضويتنا في مجلس الأمن في عام 2018، على ولاية مستمرة للدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة من أجل تعزيز الآلية الوطنية لإقامة العدل في أي عملية بعينها. ويشدد القرار على الملكية الوطنية والدور الذي يمكن أن يؤديه المجتمع المدني.

ويقودني ذلك إلى نقطتي الثالثة - وهي التدريب. ويبين جدول أعمال مبادرة العمل من أجل حفظ السلام الترابط بين تعزيز حقوق الإنسان وحماية المدنيين. وبصفتنا نصراء لتلك المبادرة في مجال الحماية، فإن إحدى أولوياتنا هي الإسهام في إتاحة تدريب قبل النشر يراعي السياقات ويختص بالولاية ويستند إلى سيناريوهات.

وما زلنا ننظم منذ سنوات الآن تدريباً لحماية المدنيين بالتعاون مع قيادة الولايات المتحدة في أفريقيا ورواندا. ونركز في تلك الدورات التدريبية على تحسين المعرفة والمهارات العملية في مجال الحماية وحقوق الإنسان والشؤون الجنسانية.

وتستخدم هولندا مواد التدريب الأساسية للأمم المتحدة قبل النشر باعتبارها المورد الأساسي للتدريبات قبل النشر. ولذلك، تُدمج حقوق الإنسان، ضمن مواضيع أخرى، في تدريبنا قبل النشر. وبعد التدريب، يستطيع المشاركون تحديد انتهاكات حقوق الإنسان وتجاوزاتها، ويمكنهم شرح سياسات الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، وتحديد الأدوار المتصلة بحقوق الإنسان في البعثات، ومعرفة الإجراءات التي يتعين اتخاذها عندما يشهدون انتهاكات حقوق الإنسان. وهذا يعزز قدرة ذوي الخوذ الزرق على اتخاذ إجراءات عندما تقع انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان أمام أعينهم.

وخلال فترة عملنا في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، التقينا بسكان محليين يساورهم قلق بالغ إزاء الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع. ومن أجل زيادة قدرة المدنيين على حماية أنفسهم من الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع، تم شن حملة إعلامية. وأدى ذلك إلى زيادة عدد التقارير عن مواقع الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع، مما أنقذ الأرواح.

وعلاوة على ذلك، نؤمن بأن السلام لا يمكن أن يكون مستداماً إلا عندما تشارك المرأة بنشاط في بناء السلام. ولهذا السبب نشيد بتعيين مستشارين للشؤون الجنسانية في عمليات الأمم المتحدة للسلام. ومن خلال توفير التوجيه الفعال بشأن المنظور الجنساني للعناصر العسكرية للبعثات، نُعزز حماية النساء

والأطفال على نحو متزايد على الصعيدين العملياتي والتكتيكي. وقد أسهمت هولندا بنشاط في هذا التطور، بسبل منها إيفاد مستشار للشؤون الجنسانية إلى قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

ومن أجل زيادة تحسين إدراج المنظور الجنساني وتعميمه في البعثات، من الأهمية بمكان تدريب القوات على هذا الموضوع. ولتيسير ذلك، تنظم إسبانيا وهولندا دورة تدريبية بشأن نوع الجنس في العمليات منذ عام 2011. وتلك الدورة الدولية مفتوحة أمام العسكريين والمجتمع المدني والدبلوماسيين. وتعد مرتين في السنة في أوروبا، ومرتين في السنة بالتعاون مع قيادة الولايات المتحدة في أفريقيا التي مقرها في كينيا، لصالح المشاركين من القارة الأفريقية.

ويجب تناول الأدوات العملية لمنع الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتصدي لهما في إطار التدريب قبل النشر. والإسهام في تدريب حفظة السلام في مجالات حقوق الإنسان وحماية المدنيين والشؤون الجنسانية هي من أكثر الطرق فعالية لمواجهة التهديدات التي تتعرض لها حقوق الإنسان والأمن في الحالات المضطربة التي يعمل فيها حفظة السلام.

وختاماً، هناك طرق مختلفة يمكننا بها، نحن فرادى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، الإسهام في تعزيز وحماية حقوق الإنسان بشكل فعال بواسطة عمليات السلام. ونحن نرى أن توفير الموارد الملائمة والولايات الواقعية والشراكات القوية والتدريب العملي على حقوق الإنسان والمواضيع ذات الصلة هي أمور أساسية لكفالة إسهام عمليات حفظ السلام إسهاماً فعالاً في تمتع السكان المحليين بحقوق الإنسان. وقد أصبحت هذه المهمة أعسر على موظفي الأمم المتحدة في الميدان خلال فترة كوفيد-19. وهذا سبب إضافي للوقوف إلى جانبهم وإعطائهم الأدوات التي يحتاجونها لتنفيذ ولاياتهم بفعالية.

بيان البعثة الدائمة لبيرو لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

نود أن نرحب بمبادرة الرئاسة الألمانية بعقد هذه المناقشة الرفيعة المستوى وأن نشكرها على المذكرة المفاهيمية (S/2020/571، المرفق) التي تدعونا إلى التفكير في أهمية تعزيز إدماج منظور حقوق الإنسان في عمليات السلام، باعتبارها وسيلة أساسية لضمان حماية المدنيين في مناطق النزاع. ونرحب بصفة خاصة بحضور وزيرة الدفاع الاتحادية الألمانية وبالعرض الواضحة للمتكلمين.

إن حفظ السلام عملية تتكيف باستمرار مع الطريقة التي تتطور بها النزاعات. وقد شهدنا وشاركنا في تغييرات رئيسية في النظام الدولي خلال العقود الأخيرة، أدت إلى زيادة التعقيد في مسائل السلم والأمن. وتطلب ذلك من الأمم المتحدة أن تعيد التفكير في الطريقة التي تنظم بها عمليات حفظ السلام.

وتؤيد بيرو بقوة، في سياق هذه العملية المتدرجة، الجهود الرامية إلى تعزيز دور عمليات السلام في الدفاع عن حقوق الإنسان والنهوض بها وحمايتها في مختلف السيناريوهات التي تعمل فيها. وأود أن أسلط الضوء على بعض العناصر التي يمكن أن تساعد في هذا الصدد.

أولاً، فيما يتعلق بالتفاعل مع المجتمع المدني، نرى أن من الضروري التقريب بين الوحدات والمجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني من أجل فهم احتياجاتها بالتفصيل ولبناء علاقة تتسم بالثقة. فلا سبيل للإمام على نحو أشمل بالحالات المحتملة أو الفعلية لانتهاكات حقوق الإنسان في سياقات النزاع سوى بناء صلاتة وثيقة مع السكان.

ثانياً، يجب أن نؤكد على أهمية النهج الوقائية بتعزيز القدرات التحليلية للعمليات. وتحقيقاً لتلك الغاية، قد يكون من المفيد جدا عقد اجتماعات دورية غير رسمية داخل المجلس للتعرف على السيناريوهات المحتملة لانتهاكات حقوق الإنسان ودراستها بمزيد من التعمق من منظور إقليمي وتناوبي.

ثالثاً، إننا نشدد على أهمية التدريب. فاحترام حقوق الإنسان وتعزيزها مسألة شاملة في جميع الولايات وتعتقد بيرو أنه ينبغي النظر فيها في جميع البعثات الميدانية عندما يتعلق الأمر بالسياسات والتوجيهات وتدريب الموظفين المدنيين والعسكريين.

ومن المهم للغاية أن توفر البلدان المساهمة تدريباً متخصصاً للوحدات المستعدة للنشر في مجالات القانون الدولي الإنساني وتعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان والعنف الجنسي، تمثياً مع سياسة الأمين العام بعدم التسامح مطلقاً. وبالمثل، يجب أن تكون لدى البلدان المساهمة بقوات معلومات حديثة ودقيقة عن التوقعات والتحديات والاحتياجات المحددة لعملية بعينها.

رابعاً، نعتقد أيضاً أن من الضروري إنشاء آليات للرقابة والمساءلة تتيح التحقيق على النحو الواجب مع المسؤولين عن الانتهاكات في هذا المجال ومعاقبتهم. فالإفلات من العقاب لا يؤدي إلا إلى تفاقم النزاع ويسهم في جعل ازدياد حقوق الإنسان يبدو شيئاً طبيعياً.

خامساً، نؤكد على أهمية المرأة. ونود أن نشدد على أن التفاعل الضروري مع السكان المدنيين وتعزيز النهج الوقائية والشاملة للجميع يجعلان زيادة مشاركة موظفين من النساء في عمليات السلام أمراً لا

غنى عنه. وما فتئت بيرو تزيد من وجود المرأة في البعثات السبع التي نشارك فيها، حيث تمثل النساء اليوم حوالي 20 في المائة من الأفراد المنتشرين في الميدان. وما زلنا نعمل على إحراز المزيد من التقدم في ذلك المجال.

ختاماً، أعيد تأكيد التزامنا بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وكذلك استعدادنا لمواصلة المساهمة بقوات منضبطة ومدربة على النحو الواجب وتحترم سكان البلدان التي تستضيفها وتلتزم بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

بيان الممثل الدائم للبرتغال لدى الأمم المتحدة، فرانسيسكو دوارتي لوبيز

تؤيد البرتغال البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي وتود أن تضيف بعض الملاحظات.

صدر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام 1948، وهو نفس العام الذي أُنشئت فيه أول بعثة لحفظ السلام تتبع الأمم المتحدة. واستغرق الأمر عقوداً، على الرغم من هذه المصادفة الميمونة، قبل إنشاء أول عنصر لحقوق الإنسان في عملية سلام.

ومنذ ذلك الحين، تضطلع عناصر حقوق الإنسان بدور أساسي في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ومكافحة الإفلات من العقاب على الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة لحقوق الإنسان وإرساء الأساس لسلام دائم ومستدام. وإذ تضع ذلك في الاعتبار، أبرزت البرتغال خلال آخر مرة شغلنا فيها مقعداً غير دائم في مجلس الأمن الصلة الوثيقة بين اتخاذ إجراءات ملموسة لتعزيز السلام والأمن وحماية حقوق الإنسان.

وينبغي أخذ حقوق الإنسان في الاعتبار في جميع مراحل النزاع، من التصدي للانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان باعتبارها أحد الأسباب الجذرية للنزاعات إلى حماية المدنيين أثناء نشر العمليات، علاوة على السعي إلى إيجاد حلول سياسية. ونسلط الضوء في ذلك الصدد على أهمية التعاون مع المجتمع المدني، لا سيما فيما يتعلق بالإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان.

إن المرأة محرك أساسي للتغيير. ولذلك، من الضروري، كما نص القرار 1325 (2000)، إشراك المرأة في آليات منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها وكذلك في تعزيز السلام والأمن. وإذ نحتفل في هذا العام بالذكرى السنوية العشرين لاتخاذ ذلك القرار، فإن ذلك سيتيح لنا فرصة لزيادة جهودنا من أجل مواصلة إدماج منظور جنساني في حفظ السلام.

كما إن حماية الأطفال في النزاعات المسلحة أمر محوري. وفيما يتعلق بتجنيد الأطفال أو استخدامهم في النزاعات، نود أن نشير إلى ضرورة العمل من أجل تنفيذ "مبادئ فانكوفر لحفظ السلام ومنع تجنيد واستخدام الأطفال الجنود".

وعلاوة على ذلك، نود أن نسلط الضوء على الأثر الطويل الأمد للغاية للهجمات على المدارس، الأمر الذي يعرض مستقبل أجيال بأكملها للخطر. ولذلك، فإن ضمان فرص التعليم أمر حاسم لمنع تجنيد الأطفال، وكذلك الزواج المبكر والقسري.

ويشكل وجود موظفين متخصصين ومتفرغين في عمليات السلام أمراً أساسياً لتعميم مراعاة اعتبارات المرأة والسلام والأمن والأطفال والنزاع المسلح في أداء جميع المهام الصادر بها تكليف. وعلاوة على ذلك، ينبغي لجميع العناصر - من مدنيين وأفراد شرطة وعسكريين - في عمليات السلام أن تضافر الجهود والموارد، بما في ذلك عن طريق التدريب المشترك.

إن مرض فيروس كورونا يفاقم حالة الملايين من الناس الذين تأثروا بالفعل بأفة الحرب. ونشيد بدعوة الأمين العام في هذا السياق إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي.

ونود كذلك أن نشير إلى مسؤولياتنا كبلدان مساهمة بقوات وبأفراد شرطة فيما يتعلق بأدائنا في الوفاء بولايات حماية المدنيين وحقوق الإنسان. وتعمل قوة الرد السريع البرتغالية في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى من دون محاذير، وتقوم بدور هام في حماية المدنيين، وفقا لولاية البعثة المتمثلة في منع ارتكاب مذابح ضد المدنيين. وعلاوة على ذلك، تشارك قواتنا الشرطة أيضا في دوريات مشتركة وأنشطة لبناء القدرات بهدف لفت الانتباه إلى قضايا حقوق الإنسان والقضايا الجنسانية، فضلا عن تنبيه قوات الشرطة المحلية إلى ضرورة اتباع سياسة عدم التسامح مطلقا إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

وتستند تلك الأنشطة إلى الأهمية التي نوليها للتدريب قبل النشر. ويستوفى أفراد الجيش والشرطة البرتغاليون أعلى معايير التدريب، مع التركيز بقوة على القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، فضلا عن حماية المدنيين ومدونة الأمم المتحدة لقواعد السلوك والحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

ختاما وكما أشار الأمين العام في التطلع الأسمى - “دعوة إلى العمل من أجل حقوق الإنسان” فإن أفضل شكل للحماية من التهديدات المختلفة هذه يتمثل في تجنبها في المقام الأول. وإذ نراعي ذلك، ندعو إلى زيادة مشاركة مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في أعمال مجلس الأمن. ومن شأن ذلك أن يحسن عمل المجلس في مجال الإنذار المبكر ويعزز خطة عمل الوقاية.

بيان الممثل الدائم لجمهورية كوريا لدى الأمم المتحدة، تشو هيون

أود أولاً أن أعرب عن امتناني لقيادة ألمانيا في عقد هذه الجلسة المفتوحة والحسنة التوقيت لمجلس الأمن اليوم عن طريق التداول بالفيديو بشأن عمليات السلام وحقوق الإنسان. وتعرب جمهورية كوريا عن عميق تقديرها لمعالي السيدة أنغريت كرامب - كارينباور، وزيرة الدفاع الاتحادية في ألمانيا، على ترؤسها الجلسة اليوم. كما يشكر وفد بلدي السيدة ميشيل باشليت، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، والسيد ديفيد شيرر، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وممثلة المجتمع المدني على إحاطاتهم المستتيرة.

وتترتب عن جائحة فيروس كورونا آثار بعيدة المدى تشمل جميع جوانب الحياة البشرية، وتقوض التماسك الاجتماعي وتزيد من مخاطر عدم الاستقرار والعنف، وتؤثر لاحقاً على سياق عمليات السلام. ولكنها تتيح أيضاً في الوقت نفسه فرصة لتشجيع إجراء مناقشات مستفيضة بشأن الصلة بين الركيزتين: السلام والأمن وحقوق الإنسان. واليوم، يود وفد بلدي أن يؤكد النقاط الثلاث التالية بغية تعزيز دور عمليات الأمم المتحدة للسلام في سياق حماية حقوق الإنسان.

أولاً، نعتقد أن التنفيذ الفعال للولايات، بما في ذلك حماية المدنيين على أساس حماية وتعزيز حقوق الإنسان، يعتمد على توفير الموارد الكافية والتنظيم الجيد قبل النشر، فضلاً عن التدريب داخل البعثة. ولهذا السبب ركزت حكومة جمهورية كوريا على برامج التدريب لنشر أفراد مدربين تدريباً جيداً ومجهزين بصورة مناسبة في وحداتها. فعلى سبيل المثال، عيّنت مستشاراً لحماية الأطفال في وحداتها للإسهام في تنفيذ ولايات حماية المدنيين في الميدان.

ثانياً، نود أن نؤكد في ظروف هذه الجائحة أهمية إدماج آخر التطورات التكنولوجية في عمليات التخطيط والرصد من أجل التنفيذ الفعال والكامل لولايات حماية المدنيين. ونؤكد أيضاً على الأهمية المتزايدة للحصول على التكنولوجيا في تشجيع المزيد من مشاركة المزيد من أصحاب المصلحة. وهي أساسية في كفاءة مشاركة السكان في مراحل عمليات السلام المستمرة حتى تؤخذ في الاعتبار احتياجات جميع شرائح المجتمع. ومع مراعاة خصائص التكنولوجيا ذات الاستخدام المزدوج، يجب علينا الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من الجوانب الإيجابية العديدة للتكنولوجيات الجديدة. وفي ذلك الصدد، ترحب حكومة بلدي بالمبادرة التي اتخذتها الأمانة العامة لإنشاء فريق خبراء معني بالتكنولوجيا الرقمية وعمليات الأمم المتحدة للسلام.

ثالثاً، إن المشاركة الفعالة للمرأة على جميع مستويات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في المقر وفي البعثات الميدانية ليست هدفاً نهائياً في حد ذاتها فحسب، بل تعزز أيضاً الفعالية العملية وتنفيذ ولايات جميع البعثات. ونؤكد أيضاً ضرورة إعطاء الأولوية لمنع العنف الجنسي والعنف الجنساني والتصدي له باعتباره عنصراً هاماً من عناصر ولايات حماية المدنيين. وستواصل جمهورية كوريا، من جانبها، تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن لكفالة إدماج حقوق المرأة في التخطيط لعمليات حفظ السلام وتنفيذها. وسنزيد تمثيل موظفات حفظ السلام والمراقبات إلى 25 في المائة بحلول عام 2028.

وستضاعف جمهورية كوريا جهودها في مجال حفظ السلام، ولا سيما في مجالات التدريب والقدرات والمرأة. ويود وفد بلدي أن يكرر التزامه بالعمل جنباً إلى جنب مع الأمم المتحدة، فضلاً عن جميع الدول الأعضاء في تحسين التنفيذ الفعال للولايات، بما في ذلك حماية المدنيين على أساس حماية حقوق الإنسان

وتعزيزها. وفي ذلك الصدد، نتطلع إلى تطوير هذه المناقشة في الاجتماع الوزاري لحفظ السلام لعام 2021، الذي سيعقد في سيول يومي 8 و9 نيسان/أبريل.

بيان البعثة الدائمة للسنغال لدى الأمم المتحدة

[الأصل: الفرنسية]

أود أولاً أن أرحب بعقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة بشأن عمليات الأمم المتحدة للسلام وحقوق الإنسان، برئاسة معالي السيدة أنغريت كرامب - كارينباور، وزيرة الدفاع الاتحادية في ألمانيا.

وتعد هذه الجلسة التي تجمعنا اليوم استمراراً للجهود الدؤوبة التي يبذلها الأمين العام أنطونيو غوتيريش لجعل عمليات حفظ السلام أداة فعالة لمنع النزاعات وحماية السكان، تمشياً مع روح مبادرة العمل من أجل حفظ السلام (A4P).

وتابع وفد بلدي باهتمام كبير الإحاطات الممتازة التي قدمتها السيدة ميشيل باشليت، مفضضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، والسيد ديفيد شيرر، الممثل الخاص للأمين العام لجنوب السودان ورئيس بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وممثلة المجتمع المدني، الذين قدموا لنا معلومات شاملة عن آخر المستجدات في المسألة قيد النظر.

إن احترام حقوق الإنسان في مناطق نشر بعثات الأمم المتحدة للسلام عامل رئيسي في تقييم عملية السلام. وتعتمد على ذلك مصداقية البعثات نفسها، ولا سيما بالنسبة للسكان المحليين الذين يعد تعاونهم أساسياً لنجاح البعثة. ويعدُّ الاستياء الشديد من الأمم المتحدة في أعقاب فشل عمليات السلام في رواندا وأجزاء من يوغوسلافيا السابقة والصومال في تسعينيات القرن الماضي دليلاً كافياً على أن نجاح البعثة يعتمد إلى حد كبير على قدرتها على حماية حقوق الإنسان وتعزيزها.

ونظراً لاقتناع وفد بلدي القوي بهذا النهج، فإنه يرحب بإدماج أفرقة حقوق الإنسان كجزء لا يتجزأ من عمليات حفظ السلام. ولذلك، فإننا نتطلع باهتمام كبير إلى نتائج الدراسة الرامية إلى تعزيز إسهام عنصر حقوق الإنسان في بعثات السلام على النحو الأمثل.

وأوصى الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام، الذي عينه الأمين العام، في استنتاجاته لعام 2015 بأن توضع حقوق الإنسان في صميم عمل عمليات حفظ السلام (انظر S/2015/446). ومما يبعث على الارتياح أن نلاحظ أن الأمانة العامة قد أخذت زمام المبادرة منذ ذلك الحين، وهي التوصية التي تجسدها مبادرة العمل من أجل حفظ السلام. وأود، شأن زملائي الذين أثنى على إسهاماتهم الهامة، أن أشاطركم التفكير في هذه السطور القليلة.

أولاً، ينبغي لمجلس الأمن أن يعالج مسألة حقوق الإنسان على نحو أفضل عند وضع الولايات. وكثيراً ما تثير الانقسامات داخل جهاز صنع القرار هذا خلافات حول هذا الموضوع، مما يحرم البعثة المعنية من الدعم السياسي اللازم لحماية حقوق الإنسان. ومع ذلك، ينص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في ديباجته على أن حقوق الإنسان هي "أسمى ما ترنو إليه النفوس" وهي حق أساسي ذكر به الأمين العام في "أسمى التطلعات - دعوة للعمل من أجل حقوق الإنسان" الصادر في 24 شباط/فبراير. ونظراً لتلك الحرمة، كما اقترحت فرنسا من قبل، فإن من الضروري إلغاء حق النقض في جميع المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان والمسائل الإنسانية. وبهذه الطريقة، يمكن لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وهي الكيان الرئيسي الذي

عهدت إليه الجمعية العامة بالمهمة الهامة: حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، أن تؤدي دورها كاملاً في وضع الولايات وفي التخطيط الاستراتيجي والتنفيذي لبعثات السلام.

ثانياً، إن حقوق الإنسان مسألة شاملة تشمل مجالات عديدة، ولا سيما حماية المدنيين، وإدارة النزاعات فيما يتعلق بالعنف الجنسي والعنف ضد الأطفال، ودعم العدالة الانتقالية وآليات المساءلة، وأنشطة بناء السلام. وفي هذا الصدد، فإن أفرقة حقوق الإنسان مدعوة إلى العمل عن كثب مع العناصر المدنية أو النظامية الأخرى لعمليات السلام في هذه المجالات المتداخلة. وهذا يتطلب تخطيطاً متكاملًا وأنشطة أفضل تنسيقاً في الميدان. ولذلك، وبغية تعزيز أداء حفظة السلام في جمع المعلومات وتحديد انتهاكات حقوق الإنسان، يمكن لعنصر حقوق الإنسان، بالاشتراك مع الأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات، أن يفعل المزيد لتدريب الأفراد النظاميين. ولا يمكن أن تتحقق الحماية الفعالة للمدنيين، وبالتالي حقوق الإنسان، إلا بقوات لا تتمتع بالخبرة فحسب بل هي أيضاً على دراية بمقومات القانون الإنساني.

وعلاوة على ذلك، فإن مسألة حقوق الإنسان ذات أهمية خاصة في اتفاقات السلام الموقعة بين أطراف النزاع. وفي هذا السياق، يجب على مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وأفرقة حقوق الإنسان، في جميع مراحل العملية، أن تدعم البعثات في تنفيذ الاتفاقات. ولذلك يجب تعزيز مشاركتها النشطة في مرحلة التفاوض من اتفاقات السلام. وينطبق ذلك أيضاً على مرحلة تنفيذ الولايات، حيث يجب أن تتلقى الدعم السياسي والمالي اللازم من مختلف أطراف النزاع وتعاونها الحقيقي في التحقيق في الانتهاكات المحتملة لحقوق الإنسان وتقديم تقاريرها بانتظام عن حالة حقوق الإنسان.

وبالإضافة إلى ذلك، قد يكون لآثار جائحة فيروس كورونا أثر على الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان، ولا سيما في مناطق النزاع. ويمكن أن تؤدي حالات الركود الاقتصادي التي ستعقبها حتماً إلى نشوب أزمات اجتماعية وسياسية في بعض البلدان، بما فيها البلدان النامية. ومن شأن هذه السيناريوهات أن تؤدي إلى زيادة واسعة النطاق في حالات انتهاكات حقوق الإنسان. ولذلك فإننا ندعو مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، إن لم يكن هذا قد تم بالفعل، إلى وضع خطة مناسبة للاستجابة لحقوق الإنسان بالتنسيق مع مختلف شركائها.

بيان الممثل الدائم لسلوفاكيا لدى الأمم المتحدة، ميشال ملينار

تؤيد سلوفاكيا بيان الاتحاد الأوروبي (انظر المرفق 25) وتود أن تقدم بعض الملاحظات الإضافية بصفتها الوطنية.

ونرحب بمشاركة مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في المناقشة، ونعرب عن تقديرنا لإحاطتها وكذلك للإحاطتين المقدمتين من الممثل الخاص شيبرر والسيد ديسماس كيتنغي سنغا.

إن حقوق الإنسان ليست إحدى الركائز الثلاث لعمل الأمم المتحدة وحسب، بل هي أيضاً دعامة أساسية لجميع عمليات حفظ السلام. وبينما يتدخل أعضاء بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في المقام الأول سعياً إلى إيجاد تسوية سلمية في المناطق المضطربة، يتعين عليهم أيضاً أن يكفلوا حماية حقوق الإنسان وتعزيزها.

وفي عام 2018، أعلن الأمين العام عن إطلاق مبادرة العمل من أجل حفظ السلام، مشدداً على الدور الواضح لحقوق الإنسان في جهود حفظ السلام. وصدقت سلوفاكيا على إعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام الصادر عن مبادرة العمل من أجل حفظ السلام. إن التركيز على جانب حقوق الإنسان هو أحد المناظير الرئيسية في تنفيذنا لهذه المبادرة على الصعيد الوطني، التي تشكل مخططاً لجدول أعمال الأمم المتحدة لحفظ السلام ويساعد في التغلب على التحديات الحاسمة التي يواجهها حفظ السلام اليوم.

إن حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني جزء لا يتجزأ من التدريب المنتظم السابق للنشر الذي تقوم به القوات المسلحة السلوفاكية، مما يساعد دون شك في أداء المهام الإنسانية ومهام حقوق الإنسان عندما تكون هذه المهام جزءاً من ولاية بعثة حفظ السلام. وفيما نرى اتجاهاً صاعداً في إدراج مهام حقوق الإنسان في ولايات مجلس الأمن والقدرات أو العناصر الفنية لحقوق الإنسان في البعثات، يصبح التدريب المناسب أمراً لا مفر منه لجميع القوات، وينبغي بالتالي أن يصبح إلزامياً.

وينبغي ألا تحل الأمم المتحدة محل البلدان المضيفة في مسؤوليتها الرئيسية عن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وإن كان عليها التزام بأن تشارك في حالة عدم وجود سلوك من هذا القبيل من جانب البلد المضيف. يساعد التدريب الكافي لسلطات البلد المضيف على سد الفجوة وهو ضروري للتعاون الجيد مع قدرات بعثات حفظ السلام في مجال حقوق الإنسان. إن عدم استجابة بعثات حفظ السلام بشكل متسق وفعال في حالات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وفشلها في توقع خطر ارتكاب جرائم فظيعة يبرز الحاجة إلى تطوير قدرات أفراد حفظ السلام على إجراء تقييمات للتهديدات وتحسين آليات الرصد.

وينبغي أن يوضح الرصد الفعال لانتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للجائين جسامته التهديدات ونطاقها بالنسبة إلى فئات معينة من المدنيين وأن يوفر معلومات عن مرتكبيها. وينبغي أن يشمل الرصد أيضاً تحليل الاتجاهات والأنماط التاريخية فيما يتعلق بالسكان المستهدفين. ويمكن لتحسين التنسيق بين موظفي حقوق الإنسان والأفراد العسكريين وأفراد الشرطة أن يتيح للبعثات استخدام مختلف أنواع الخبرات من أجل زيادة أثر البعثات في مجال حماية المدنيين إلى أقصى حد.

ونحن مقتنعون بأن حماية حقوق الإنسان وتعزيزها ينبغي أن يكونا من الوظائف الرئيسية لعمليات حفظ السلام. وتتطوي جوانب حقوق الإنسان في هذه العمليات على إمكانات هائلة لتعزيز تسوية النزاعات بالوسائل السلمية.

بيان البعثة الدائمة لإسبانيا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

إن حقوق الإنسان هي علة وجودنا. وهي عالمية وغير قابلة للتجزئة. ونحن ندافع عنها باتباع مبادئ النزاهة والحياد والاستقلال. أردت أن أبدأ البيان الإسباني لهذه المناقشة بذكر تلك المبادئ التوجيهية، التي يحددها الأمين العام في مبادرة 'الطموح الأسمى': دعوة إلى العمل من أجل حقوق الإنسان لعام 2020'. ويشترك بلدنا كل المشاركة في نهج الأمين العام الذي يربط في جوهره بين السلام والأمن والحماية الحاسمة والفعالة لحقوق الإنسان.

تشكل حقوق الإنسان محور جميع عمليات صنع القرار والتنفيذ في الأمم المتحدة، وكذلك في عمليات السلام، التي هي شعار المنظمة وركيزتها في إطار ركن السلام والأمن.

ونود أن نكرر مرة أخرى دعم إسبانيا للعمل الحاسم لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، الأمر الذي تضطلع به بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويجب أن يستمر التعبير عن هذا المبدأ بوضوح في ولايات مجلس الأمن، التي تشكل أداة رئيسية لتحقيق الامتثال الكامل للمهام الموكلة إليها ولنجاح قائد القوة في تسيير العملية في الميدان. تتطلب الولاية الواضحة إشارة صريحة فيها إلى حماية حقوق الإنسان.

ويجب دعم الولايات بتدريب مناسب سابق لنشر القوات بحيث يتم تكيفه مع البيئة الحقيقية التي ستعمل فيها القوات ويستند إلى سياسة الأمم المتحدة والممارسات الجيدة في هذا المجال. ولذلك يجب أن نواصل جميع جهودنا في ثلاثة مجالات حاسمة: أولاً، مجلس الأمن، المسؤول عن وضع الولاية واعتمادها؛ ثانياً، العمل مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، المسؤولة عن التدريب الملائم واختيار القوات التي سيتم نشرها؛ وثالثاً، الأمانة العامة التي تضع المفهوم وتضع السياسات، التي يجري استعراضها دورياً في ضوء الدروس المستفادة.

تواجه عمليات السلام اليوم، مستقبلاً يتسم بالمصاعب والقيود المتعلقة بالميزانية في المستقبل. ويجب أن نواصل السعي إلى تحقيق أقصى قدر من الكفاءة والاستخدام الرشيد للموارد المتاحة. وباختصار، يجب أن نوجد دينامية للتحسين المستمر في المجالات الثلاثة التي ذكرناها للتو: الولايات، والقوات المدربة تدريباً جيداً وذات المهارات، والاستعراض المستمر للدروس المستفادة.

وأود أن أركز الاهتمام على الجانبين المحددين التاليين اللذين يحتمل أن يكون لهما آثار رئيسية على حقوق الإنسان في عمليات السلام. وهما بُعد المرأة والسلام والأمن وأثر جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ولا يمكن التنبؤ بالنتيجة في أي من المجالين. وستكون إجراءاتنا حاسمة في تحويل الأزمة إلى فرص، والمواجهة إلى إدماج، والانقسامات إلى أسس متينة لبناء مجتمع دولي أكثر توازناً. ويجب أن نعمل على الجبهتين.

إن أكثر من نصف سكان العالم من النساء، اللواتي يضطعن بدور اجتماعي حاسم في حالات النزاع. وفي كثير من الحالات، يكون دور المرأة مفيداً في البحث عن حلول تشكل الأساس لتحقيق السلام الدائم. وفيما يتعلق بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، أود بالتالي أن أشدد على ما يلي.

في الذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار 1325 (2000)، أُحرز تقدم كبير في مجال إشراك المرأة في عمليات السلام، لا سيما بعد اتخاذ المجلس للقرار 2242 (2015). ويجب أن تظل مشاركة المرأة في عمليات السلام من الأولويات العليا. وتبين دراسات عديدة للأمم المتحدة أن احتمالات نجاح عمليات السلام تزداد عندما تشارك فيها المرأة في كل مرحلة من مراحل بناء السلام وحفظه. وتضطلع إسبانيا بدور رائد في تدريب القوات وإعدادها قبل نشرها في العمليات، سواء في سياق الاتحاد الأوروبي أو منظمة حلف شمال الأطلسي أو الأمم المتحدة. ويعترف الاتحاد الأوروبي بأن إسبانيا رائدة في مجال التدريب العسكري الجنساني. وإسبانيا، إذ تدرك تماما أهمية التعليم والتدريب في ذلك المجال، مستعدة تماما لاستكشاف أشكال أخرى للتعاون مع الأمانة العامة للأمم المتحدة لزيادة تعزيز هذا الجانب الحاسم من عمليات حفظ السلام.

كان عام 2020 مضطربا بشكل خاص. وتولد جائحة كوفيد-19 تغييرات كبيرة في عمليات حفظ السلام. فهي تؤثر على تطور مجرى النزاعات وعلى الطريقة التي تعمل بها القوات.

وفي هذه المرحلة، أود أن أعرب عن ارتياح إسبانيا لاتخاذ القرار 2532 (2020) في 1 تموز/يوليه. من الضروري أن ننفذ الآن النداء من أجل وقف إطلاق النار الذي أعلنه الأمين العام في 23 آذار/مارس وأن نكفل الهدنة الإنسانية اللاحقة. وهذه التدابير حافز على حل النزاعات المعروضة على مجلس الأمن، وعلى الحماية الفعالة للسكان الذين يعانون منها، ولا سيما أشد المدنيين ضعفا. وكل هذا يرتبط في المقام الأول بحقوق الإنسان.

وتفانم هذه الجائحة حالة الملايين من الناس الذين يعانون من نقص في الغذاء والماء والكهرباء وخدمات الرعاية الصحية، وهشاشة سبل العيش، وتدمير الهياكل الأساسية. وفي الوقت نفسه، ومع اشتداد النزاعات التي يستمر العديد منها، تزيد الجائحة أيضا من تفاقم حالة اللاجئين في عدد من المخيمات. ويواجه العديد منهم حالة من عدم الاستقرار، مما قد يؤدي بدوره إلى زيادة التقلبات والضغط في العمليات اليومية الصعبة لهذه المرافق.

ومن الضروري تركيز الاهتمام على الأثر الثانوي للجائحة على الأمن الغذائي وسبل كسب الرزق للمتضررين من النزاعات المسلحة. وقد تزداد مع مرور الوقت مستويات الجوع وسوء التغذية والأمراض والإجهاد المتصل بالمشاكل الاقتصادية. وقد تحدث اضطرابات في سلاسل الإمداد المحلية والعالمية، ولا سيما الإمدادات الغذائية. وفي الوقت نفسه، سيضعف انخفاض العرض والطلب أسواق اليد العاملة والسلع والخدمات. وينبغي لعمليات حفظ السلام أن تعمل عن كثب مع مختلف الجهات الفاعلة في المجتمع المدني لرصد هذه الحالات والمساعدة في التنفيذ الكامل للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتوزيع العادل للمعونة الإنسانية.

ويشير تطور وتحسين تناول حقوق الإنسان في البعثات التي شملت عنصراً لحقوق الإنسان إلى الطريق قدما والأمل في وجود هذه الإمكانيات. ويمكن للجهود المتعلقة ببعد حقوق الإنسان في عمليات السلام أن تستفيد كثيرا من قيادة عملية حفظ السلام التي تضع حقوق الإنسان في صميم الولاية عموما منذ البداية. وهذه القيادة الملزمة ضرورية أيضا لتحقيق أعلى مستوى من الأداء المثالي للقوات. وينبغي وضع عنصر حقوق الإنسان في موقع قيادي داخل الهيكل التنفيذي، مما يدل على الأهمية التي توليها قيادته له، مما يعزز طابعه الشامل ودوره الرئيسي في تخطيط الأنشطة الأخرى.

ومن المهم أيضا استعراض العوامل البيئية والثقافية التي تعزز أنشطة حفظ السلام من حيث حقوق الإنسان ودرجة التزام الجهات الفاعلة المحلية بتعبئة إرادة أصحاب المصلحة المحليين والدوليين على السواء. ويمكن أن تستفيد الجهود أيضا من الاتصالات الاستراتيجية المناسبة لدعم تدابير الدعوة التقليدية على أرض الواقع من جانب أفرقة مخصصة. إن قيادة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، التي تقدرها إسبانيا تقديرا كبيرا، مهمة للغاية في هذا الصدد.

بيان البعثة الدائمة لسري لانكا لدى الأمم المتحدة

في عصر تتعرض فيه البشرية للتهديد بسبب النزاعات بين الدول، والخلافات داخل الدول، والتهديدات غير المتناظرة التي تشكلها الجهات الفاعلة من غير الدول، والكوارث الطبيعية، والمسائل المتصلة بالصحة، ومجموعة متنوعة من التحديات الأخرى، تقدر سري لانكا جهود ألمانيا لعقد مناقشة بشأن موضوع عمليات السلام وحقوق الإنسان حسن التوقيت. ويتمنى وفد بلدي لألمانيا كل النجاح كرئيس لمجلس الأمن لشهر تموز/يوليه، وهو واثق من أن هذا الشهر سيكون فترة مثمرة.

وتغتتم سري لانكا هذه الفرصة لتكريم آلاف الرجال والنساء الذين ساعدوا البلدان لعقود من الزمن على اجتياز الطريق الصعب من النزاع إلى السلام من خلال توفير الأمن ودعم بناء السلام تحت راية ذوي الخوذ الزرق. وتقخر سري لانكا بارتباطها الطويل بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، إذ عملت عضوا في اللجنة الاستشارية في عام 1956 التي أدت إلى إنشاء أول بعثة تقليدية لحفظ السلام - قوة الطوارئ الأولى التابعة للأمم المتحدة، التي تم نشرها خلال أزمة السويس. وفي وقت لاحق، نشرت قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في عملية الأمم المتحدة في الكونغو في عام 1960.

ويجهد متواصل، وثروة من الخبرات والتجارب التي جمعت عبر سيناريوهات متنوعة، أصبحت عمليات الأمم المتحدة للسلام أداة عالمية حيوية وموثوقة ويعول عليها ومتعددة الاستخدامات لكفالة الأمن البشري في حالات النزاع. إن أهمية عمليات السلام الحالية كبيرة لدرجة أنه، بالنظر إلى حجم العنف وتواتر مظاهره، سيكون من الصعب تصور مصير الأرواح البشرية في بعض مناطق النزاع بدون مساعدة الأمم المتحدة.

وتظل حقوق الإنسان عنصرا هاما في عمليات الأمم المتحدة للسلام. فقد اشتملت عدة عمليات لحفظ السلام، مثل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، على عناصر لحقوق الإنسان، وكذلك الحال مع البعثات السياسية الخاصة، مثل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، على سبيل المثال لا الحصر. فعنصر حقوق الإنسان عنصر حاسم في طائفة واسعة من البعثات ويعزز مصداقية البعثات.

وتظل سري لانكا ملتزمة التزاما تاما بعمليات حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة وبالتمسك بحقوق الإنسان، وقد اتخذت تدابير عديدة في ذلك السياق لكفالة أن يكون جميع حفظة السلام السريلانكيين مدربين تدريباً مناسباً ومجهزين تجهيزاً كاملاً بالمعرفة النظرية ومن أجل التطبيق العملي لجميع مهام حفظ السلام الضرورية، بما في ذلك تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وتحقيقاً لتلك الغاية، يتم إدراج مجموعة شاملة من المواد التثقيفية والتدريب بشأن المواضيع ذات الصلة في الدورات التدريبية السابقة للنشر ويجري الحفاظ على الاستمرارية أثناء عملية النشر عن طريق التدريب داخل البعثة، الذي يجري بالتشاور مع سلطات الأمم المتحدة.

وبالإضافة إلى ذلك، أُدرجت حقوق الإنسان كجزء من تدريب قوات الأمن والشرطة في سري لانكا. وتُدْرَس حقوق الإنسان في مؤسسة التعليم العالي الرائدة التي أنشئت للأفراد العسكريين، وهي جامعة كوتيلاولا للدفاع، حيث يتابع العديد من الطلاب العسكريين برامج للحصول على درجات علمية، كمكون هام من مكونات البرنامج الأكاديمي. كما تنظم لجنة حقوق الإنسان في سري لانكا ولجنة الصليب الأحمر الدولية عددا من البرامج التدريبية للجيش والشرطة بشأن حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

ويلاحظ أن طبيعة عمليات السلام تتعدد تدريجيا، مع تنوع التحديات الاجتماعية - السياسية التي لها تأثير متزايد على المدنيين نتيجة للإجراءات المباشرة وغير المباشرة التي تتخذها الأطراف في النزاعات. وقد أيدت سري لانكا مبادئ كيغالي بشأن حماية المدنيين.

إن انتهاكات حقوق الإنسان في معظم المجتمعات المتضررة من النزاعات تؤثر تأثيرا غير متناسب على النساء والأطفال. وفي حالات العنف وانعدام الأمن المتزايدين، قد يتعرض هؤلاء، بحسبانهم من أضعف الفئات السكانية، لانتهاكات من هذا القبيل من داخل الأسرة نفسها، بالإضافة إلى التمييز القائم في المجتمع. ولذا من المهم للغاية أن تراعى المسائل الجنسانية عند النظر إلى حقوق الإنسان.

ويتولى مستشارو حماية المرأة في عدد من البعثات المسؤولية عن رصد العنف الجنسي المتصل بالنزاعات وتحليله والإبلاغ عنه. وإذ تؤكد على التزام سري لانكا المستمر بتعزيز مشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام، نشدد على ضرورة اعتبار التركيز على تعليم المرأة وبناء قدراتها مهمة ذات أولوية لتحقيق التكافؤ بين الجنسين بشكل مجد كحل طويل الأجل لهذه المسألة.

وقد أثرت جائحة فيروس كورونا تأثيرا كبيرا على حالة حقوق الإنسان، ولا سيما في الأقاليم المتضررة من النزاعات. وقد تركت القيودات على التنقل والتصييق على المعاملات البشرية آثارا سلبية على جميع المجالات، متراوحة بين الصعوبات في تقديم المساعدة الإنسانية وتعذر توفير الحماية للمجتمعات الضعيفة. ومن شأن تحويل موارد من الأموال المخصصة لبعثات الأمم المتحدة الميدانية لتقديم المساعدة الإنسانية إلى جهود التخفيف من وطأة الجائحة أن يضعف قدرات بعثات حفظ السلام على حماية المدنيين.

ومن الجدير بالذكر أن مصداقية المؤسسات التي تعزز التقيد بحقوق الإنسان وحمايتها يمكن أن تنقوض إلى حد كبير عندما تُسيئ من دون مبرر. وقد كانت هناك حالات استخدمت فيها ادعاءات غير مثبتة بانتهاك حقوق الإنسان كأدوات للضغط من دون وجه حق على مساهمات الحكومات في حفظ السلام واستغلالها من أجل تحقيق مكاسب سياسية غير مبررة. وتؤمن سري لانكا إيماننا راسخا بأنه ينبغي للأمم المتحدة، بوصفها أكبر هيئة عالمية ملتزمة بكفالة حقوق كل كائن بشري، أن تظل دائما محايدة، مع احترامها الكامل لمبدأ المساواة في السيادة في جميع معاملاتها مع الدول الأعضاء.

إن ديناميات النزاعات المسلحة الحالية المتغيرة باستمرار وتطورها السريع يجعلان حماية حقوق الإنسان للمجتمعات الضعيفة مهمة متكررة تزداد صعوبة. وينبغي أن تظل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في ذلك السياق مسعى جماعيا لضمان حماية المجتمعات المحلية الضعيفة، ومن الضروري أن يكون هناك التزام وتفاعل مع مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني والسكان على نطاق أوسع. وهذا أمر حيوي أيضا لبناء الثقة مع المجتمعات المحلية التي تعمل فيها بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. إن حماية المدنيين ودعم حقوق الإنسان أمران حيويان لنجاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام يشكلان الكيفية التي سينتكر بها السكان حفظة السلام ويعكسان الطريقة التي سيتم بها تقييم الأمم المتحدة.

ولأن القوات المسلحة والشرطة السريلانكية قد انخرطتا في صراع إنساني ضد منظمة إرهابية استخدمت الدروع البشرية والتفجيرات الانتحارية والجنود الأطفال، ظلت تتشاطر خبرتها في التعامل مع المسائل الصعبة والشائكة في ميدان التعاون على معالجة المسائل الإنسانية في مناطق صعبة من العالم. وفي حين تقرر سري لانكا بالجهود التي تبذلها الأمانة العامة وإدارة عمليات السلام وتشديد بها على جهودها المتفانية في تعزيز حقوق الإنسان الخاصة بالمجتمعات التي تمر بمحن في الأقاليم المتضررة من النزاعات، فإنها تعيد تأكيد التزامها الكامل بهذه القضية النبيلة المتمثلة في حماية وتعزيز حقوق الإنسان وحماية المدنيين.

بيان الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة، سيرجي كسليتسيا

نشيد بألمانيا على عقد هذه المناقشة المفتوحة للنظر في مسألة حقوق الإنسان في عمليات حفظ السلام. ونتفق مع ما ورد في المذكرة المفاهيمية للرئيس بأنه:

“مع استمرار ما يشهده العالم من نزاعات مسلحة وانتهاكات لحقوق الإنسان، يكون التشديد على عالمية حقوق الإنسان وإدراجها في المناقشات بشأن السلام والأمن الدوليين أمراً أكثر حسماً من أي وقت مضى”. (S/2020/604، المرفق، الفقرة 2)

وقد تم التأكيد بوضوح، خلال المناقشة الرسمية السابقة لمجلس الأمن بشأن حقوق الإنسان التي جرت منذ ثلاث سنوات (انظر S/PV.7918)، على أوجه الترابط بينها وبين النزاعات المسلحة. كما تم التأكيد على ذلك في اجتماع صيغة آريا الذي عقد في 17 أبريل 2019 بمبادرة من الكويت وكوت ديفوار وبيرو.

ولذلك فإن جلسة اليوم تتناول موضوعاً جديراً بأن يناقشه المجلس، نظراً لحالة عالم اليوم، المليء بالعديد من النزاعات المستمرة. ومن المهم أيضاً إيلاء المزيد من الاهتمام للموضوع في وقت فاقت فيه جائحة فيروس كورونا كل جانب من جوانب السلم والأمن الدوليين، بما في ذلك البعد المتعلق بحقوق الإنسان.

وقد احتفلنا قبل بضعة أيام فقط بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لاعتماد ميثاق الأمم المتحدة الذي أنشأ منظومة الأمم المتحدة على أساس ركائز السلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية الأساسية. غير أن من الواضح أنه لا يمكن، في عالم معولم، تحقيق السلام والأمن المستدامين بمعزل عن حقوق الإنسان. فانتهاكات حقوق الإنسان ليست فقط نتيجة خطيرة للنزاعات، بل هي نفسها في كثير من الأحيان السبب الذي يؤدي إلى نشوب النزاعات في المقام الأول.

وقد شهدنا في الماضي حالات تمكن فيها مجلس الأمن من تحديد تلك الصلة، مشيراً إلى خطر اندلاع النزاعات وانتهاكات حقوق الإنسان.

فقد أنشأ مجلس الأمن في التسعينيات، في أعقاب تقارير عن انتهاكات لحقوق الإنسان في يوغوسلافيا السابقة، أول عملية لحفظ السلام عُهد إليها بولاية لحماية المدنيين في تاريخ الأمم المتحدة. ويضطلع أكثر من نصف بعثات السلام الحالية التي أنشأها مجلس الأمن أو أذن بها، حتى اليوم، بمهام تتعلق بحقوق الإنسان ضمن ولاياتها، وتشمل قدرات أو عناصر فنية في مجال حقوق الإنسان.

وتؤيد أوكرانيا بقوة، بوصفها مساهماً نشطاً في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، زيادة تطوير عنصر حقوق الإنسان في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. فذلك ضروري للغاية لتعزيز حماية أضعف الفئات في النزاعات - الأطفال والنساء. وكما هو موضح على نحو صائب في المذكرة المفاهيمية لجلسة اليوم، قد تشارك عمليات حفظ السلام في الإبلاغ عن الخسائر وبرامج بناء القدرات والإبلاغ العام عن انتهاكات حقوق الإنسان وتجاوزاتها.

وجدير جدا بالثناء في ذلك الصدد أن تصبح حقوق الإنسان جزءا لا غنى عنه من إعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وتعتر أوكرانيا بأنها من بين أوائل الدول التي أيدت الإعلان وتلاحظ مع الارتياح العدد المتزايد من الدول الأعضاء التي تشاطر الوثيقة قيمها ومقاصدها.

في الوقت نفسه، لا يزال هناك تراجع في عمل المجلس في مجال حقوق الإنسان. فمنذ حدوث الإبادة الجماعية في رواندا في عام 1994، التي أغفلت تماما، لم يتغير كثيرا للأسف موقف المجلس إزاء حقوق الإنسان بوصفها عنصرا أساسيا في منع نشوب النزاعات. ولا يزال المجلس غير قادر على التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان باعتبارها مؤشرات مبكرة لوقوع مأس وشيكة.

لقد ظل العالم بأسره يراقب منذ ما يقرب من عقد من الزمان العواقب الوخيمة للأزمة في سوريا والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ترتكبها مختلف الأطراف، وفي مقدمتها النظام السوري وحلفاؤه. وكانت علامات الإنذار المبكر بوقوع نزاع وشيك واضحة جدا منذ عام 2011. وليس ثمة ضوء في النفق لانهاء المعاناة البشرية الهائلة، ومئات الآلاف من القتلى والملايين من المشردين. وقد تعرقل عمل مجلس الأمن في هذه المسألة بسبب 14 ممارسة لحق النقض من جانب أحدت عضو غير منتخب في المجلس - الاتحاد الروسي، الذي لا يهدف إلى إحياء أساليب ستالين فحسب، بل أيضا إلى الوصول إلى سجل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق في ممارسة هذا الحق.

لقد مرت أكثر من ست سنوات منذ أن احتلت روسيا القرم بشكل غير قانوني. وترتكب السلطة القائمة بالاحتلال انتهاكات منهجية جسيمة لحقوق الإنسان وتسعى إلى تخريب هوية الأوكرانيين والسكان الأصليين في شبه الجزيرة - تثار القرم - فضلا عن الجماعات الإثنية والدينية الأخرى. وأكدت الجمعية العامة من جديد في قراراتها "حالة حقوق الإنسان في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول، أوكرانيا" على أنه ينبغي أن يتمتع سكان القرم بالحماية بموجب اتفاقيات جنيف وصكوك حقوق الإنسان السارية. ويمكن الاطلاع على شهادات عديدة عن الجرائم التي ارتكبت خلال العدوان الروسي على أوكرانيا في تقارير بعثة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في أوكرانيا التي ظلت تعمل في بلدي بدعوة من الحكومة الأوكرانية في محاولة لمنع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من جانب السلطة القائمة بالاحتلال.

إن فشل الاتحاد الروسي بصفته سلطة احتلال في القرم موثق بالتفصيل في التقرير الأخير (A/HRC/44/21) الصادر عن الأمين العام والمعنون "حالة حقوق الإنسان في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول، أوكرانيا" المقدم عملا بقرار الجمعية العامة 168/74. ويؤكد التقرير استمرار روسيا في تجاهل التزاماتها بصفقتها قوة احتلال بموجب القانون الدولي الإنساني، فضلا عن تدهور حالة حقوق الإنسان في القرم المحتلة، بما في ذلك عمليات الاختطاف الواسعة النطاق والاختفاء القسري والتعذيب والاضطهاد بدوافع سياسية على أسس عرقية ودينية، علاوة على التمييز العنصري.

وأود أيضا أن أنهى إلى إشارة الأمين العام إلى مرسوم الرئيس الروسي رقم 187 المؤرخ 29 نيسان/أبريل 2019 الذي يهدف إلى تبسيط عملية الحصول على الجنسية الروسية لمواطني أوكرانيا الذين يعيشون في القرم أو دونباس. وهو دليل آخر على تطابق استراتيجية روسيا العدوانية في القرم ودونباس. وينبغي أن يكون ذلك بمثابة تنبيه لأولئك الذين ما زالوا يحاولون التمييز بين احتلال روسيا للقرم وأفعالها في دونباس، التي تمثل استمرارا للنزاع المسلح الدولي الذي بدأه روسيا في 20 شباط/فبراير 2014. ولهذا

السبب فإننا بحاجة إلى اتخاذ إجراءات ملموسة وقوية لإجبار الاتحاد الروسي على الوفاء بالتزاماته بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في كل من القرم ودونباس.

وقد دأبت أوكرانيا على تعزيز دور الوقاية في ضمان حقوق الإنسان وحمايتها، سواء بصفتها عضواً في مجلس الأمن في الفترة 2016-2017 أو بصفتها عضواً حالياً في مجلس حقوق الإنسان. وأكدنا دائماً على ضرورة تعزيز الصلة المتأصلة بين حماية حقوق الإنسان وصون السلم والأمن. وينبغي الاعتراف بالعواقب الوخيمة لانتهاكات حقوق الإنسان على السلم والأمن، ولا جناح في أن يتولى مجلس الأمن زمام القيادة في هذا الشأن.

وأود أن أؤكد أن عقد مناقشات في المجلس بشأن بُعد حقوق الإنسان في السلم والأمن، على نحو غير منظم ومتباعد وبدون بند مخصص له من بنود جدول الأعمال، لن يفيد كثيراً في تعزيز قدرة المجلس على الاضطلاع بمسؤولياته كاملة بموجب ميثاق الأمم المتحدة. ولم يعد من الممكن تطبيق نهج مجزأ إزاء مسألة ذات أهمية كبيرة في صون السلم والأمن. لقد حان الوقت لإلقاء نظرة جديدة على دور ومكانة حقوق الإنسان في عمل المجلس.

ومن شأن النظر على نحو سليم في انتهاكات حقوق الإنسان في سياق صون السلم والأمن أن يسهم إسهاماً كبيراً في منع نشوب النزاعات المسلحة. وإذا كان هناك نزاع محتدم بالفعل، فربما تحول معالجة بُعد المتعلق بحقوق الإنسان دون زيادة تصاعد العنف، فضلاً عن ردع الفظائع المتصلة بالنزاع. ولهذا السبب ينبغي أن يكون عنصر حقوق الإنسان جزءاً لا يتجزأ من نشاط المجلس في مجال تسوية النزاعات وإدارتها. ولا يمكن للمجلس أن يكرر إخفاقاته في رواندا أو أن يواصل فشله في سوريا أو أن يظل عاجزاً عن التصدي للعدوان الروسي على أوكرانيا.

لقد حان الوقت لاستعادة نزاهة منظومة الأمم المتحدة بأسرها وسد الفجوة بين نيويورك وجنيف فيما يتعلق ببعد حقوق الإنسان في السلم والأمن الدوليين.

بيان البعثة الدائمة لأوروغواي لدى الأمم المتحدة

[الأصل: الإسبانية]

تعرب أوروغواي عن امتنانها لجمهورية ألمانيا الاتحادية، بصفتها رئيسة مجلس الأمن، على عقد هذه المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى الحسنة التوقيت عن طريق التداول بالفيديو بشأن "عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام: عمليات السلام وحقوق الإنسان"، لأنها مسألة ذات أهمية حاسمة للمنظمة، ولا سيما في هذه الأوقات العصيبة من الأزمات العالمية الناجمة عن مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

وفي ذلك الصدد، ترحب أوروغواي باعتماد المجلس بالإجماع القرار 2532 (2020) في 1 تموز/يوليه، الذي يؤيد دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على نطاق العالم لمكافحة جائحة (كوفيد-19) وهي مبادرة أيدتها أوروغواي في الوقت المناسب.

وبالإضافة إلى ذلك تعرب أوروغواي عن تقديرها للبيانات القيمة التي أدلى بها وزير الدفاع الاتحادي لألمانيا ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والممثل الخاص للأمين العام لجنوب السودان، وممثلة المجتمع المدني، وتود أن تسهم في المناقشة بالبيان التالي.

ترتبط حقوق الإنسان ارتباطاً وثيقاً بالسلام والأمن. وعلاوة على ذلك، فمن شأن انتهاكات حقوق الإنسان أن تكون سبباً للنزاعات ونتيجة لها في آن واحد. ومن الأهمية بمكان التأكيد على أهمية احترام جميع الدول والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي للجنين، والقانون الدولي الإنساني. وينبغي التذكير بأن المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين، وكذلك حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، تقع على عاتق الدول، وأن دور عمليات السلام يتمثل في التعاون مع السلطات الوطنية لدعم جهودها.

وقد تطور تدريجياً فهم أهمية حقوق الإنسان في مجال حفظ السلام. ومنذ إنشاء أول عنصر لحقوق الإنسان في عام 1991 في إطار بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور، يمكننا أن نؤكد حتى اليوم أن حقوق الإنسان تعدّ وظيفة أساسية لعمليات السلام. والواقع أن أكثر من نصف عمليات السلام الجارية حالياً تؤدي مهاماً تتصل بحقوق الإنسان. وتشمل تلك المهام، من بين أمور أخرى، تعزيز وحماية حقوق الإنسان من خلال الرصد والتحقيق؛ والتحليل والإبلاغ؛ وبناء قدرات مؤسسات الدولة، بما في ذلك المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني؛ والإنذارات المبكرة؛ وحماية المدنيين؛ ودعم الحكومات في مكافحة الإفلات من العقاب. وفي نهاية المطاف، فإن المهام المتصلة بحقوق الإنسان التي يمكن لعمليات السلام تأديتها يمكن أن تسهم في الجهود الأوسع نطاقاً التي تبذلها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لدعم العمليات السياسية وبناء السلام المستدام ومنع وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان وردعها والتخفيف من حدتها.

ومن الأمثلة الواضحة الأخرى على أهمية حقوق الإنسان في عمليات السلام كم وثائق الأمم المتحدة، سواء الصادرة عن العمليات الحكومية الدولية أو الصادرة عن الأمانة العامة، التي تغطي المسألة بقدر كبير. وليس إعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام المنبثق عن مبادرة العمل من أجل حفظ السلام، وتقرير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، وسياسة إدارة عمليات السلام بشأن حماية المدنيين، سوى غيبض من فيض من أحدث الأمثلة على ذلك.

وتعتقد أوروغواي أنه لا يزال هناك مجال واسع لعمليات السلام للإسهام في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على نحو أكثر فعالية. وفي هذا الصدد، سنتناول بعض المجالات التي نرى أنه يمكن إدخال تحسينات عليها.

ثمة دور رئيسي لمجلس الأمن ينبغي أن يؤديه بوصفه الهيئة التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين من خلال الاستخدام المناسب لجميع الأدوات المتاحة له، بما في ذلك عمليات السلام. ومن الضروري إعداد ولايات واقعية وقابلة للتحقيق، تكفل صياغة المهام المتصلة بحقوق الإنسان بوضوح وفهم كل من أعضاء مجلس الأمن وقيادة البعثة وموظفو السلام في الميدان والسلطات الوطنية للبلد المضيف لنطاقها على قدم المساواة.

إن تدريب حفظة السلام في مجال حقوق الإنسان، استناداً إلى معايير واضحة تحدها الأمم المتحدة، جانب رئيسي آخر ينبغي النظر فيه إذا كنا نريد زيادة أثر عمليات السلام في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وكذلك في تحقيق مشاركة أكبر للمرأة في عمليات السلام، كمأ وكيفاً.

وعلاوة على ذلك، لا يمكن أن يستمر شيء من ذلك إذا لم تتوفر لعمليات السلام الموارد البشرية والمالية والمعدات اللازمة لتنفيذ المهام الموكلة إليها، بما فيها تلك المتعلقة بحقوق الإنسان. وفي سياق الأزمة المالية للمنظمة، يجب ألا تكون مهام حقوق الإنسان من بين أول ضحايا تخفيضات الميزانية.

وكنقطة ثالثة وأخيرة، تود أوروغواي أن تتشاطر خبرتها كبلد مساهم بقوات يملك حفظة السلام المنتمون إليه باعاً طويلاً في تنفيذ الولايات المتعلقة بحماية المدنيين وحقوق الإنسان من خلال بعض الأمثلة التي يمكن اعتبارها ممارسات جيدة، فضلاً عن بعض التحديات التي يتعين مواجهتها يومياً.

إن الأهمية التي تعلقها أوروغواي على احترام حقوق الإنسان وتعزيزها، على الصعيدين الوطني والدولي، تتجلى في أداء أفراد حفظ السلام التابعين لها في مختلف البعثات التي ينتشرون فيها، والتي تشمل في حالات كثيرة على ولايات محددة بشأن حماية المدنيين وحقوق الإنسان.

والمركز الوطني للتدريب على حفظ السلام في أوروغواي هو المؤسسة الوطنية المسؤولة عن توفير التدريب اللازم قبل النشر لحفظة السلام بشأن طائفة واسعة من المواضيع التي تشكل حقوق الإنسان إحدى ركائزها. وبالإضافة إلى ذلك، يعمل المركز بالتعاون وثيق مع الأمم المتحدة لتنظيم دورات دراسية دولية للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة. ومن الأمثلة الحديثة على ذلك دورة تدريب المدربين في مجال حماية المدنيين التي عقدت في مونتيفيديو، بدعم من إدارة عمليات السلام. وعلاوة على ذلك، ودعماً لجهود التدريب التي تبذلها إدارة عمليات السلام، ترجمت أوروغواي إلى اللغة الإسبانية، بدعم من الولايات المتحدة، مواد التدريب الأساسية بما فيها مواد عن حماية المدنيين، وهي متاحة الآن لجميع الدول الأعضاء.

وتعتقد أوروغواي أن المهام المتصلة بحماية المدنيين وحقوق الإنسان مترابطة. ونسعى دائماً إلى زيادة قدرتنا على حماية المجتمعات المحلية الأكثر تضرراً من النزاع. وعملت أوروغواي مع اليونسيف طوال جزء كبير من العام الماضي لوضع سياسة وطنية لحفظة السلام بشأن حماية الأطفال، وهي سياسة سارية المفعول الآن وقد منحت حفظة السلام من أوروغواي أدوات إضافية لحماية الأطفال على نحو أكثر فعالية. وزادت أوروغواي أيضاً مساهمتها بالعنصر النسائي في عمليات السلام وتواصل العمل بشأن هذه المسألة من خلال مختلف المنابر، مثل صندوق مبادرة إلسي.

وبالإضافة إلى ذلك، دأبت أوروغواي على الإسهام بحفظة سلام في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ إنشائها، أي قبل 20 عاماً، عندما كانت لا تزال تُسمى بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي تواصل الإسهام بنفس الالتزام والرغبة في تحقيق الاستقرار والسلام الدائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وطوال تلك السنوات، اكتسب حفظة السلام من أوروغواي خبرة واسعة في الاضطلاع بالمهام المتصلة بحماية المدنيين وحقوق الإنسان، مما أدى بدوره إلى تدريب قوات جديدة من أجل مواصلة أداء المهام المنفذة بصورة جيدة وتحسين الأداء في المجالات التي كان يمكن للأمر فيها أن تسير على نحو أفضل.

ومن النقاط البارزة الأخرى في تجربة أوروغواي في تلك البعثة أهمية التكامل والعمل الجماعي بين العنصرين العسكري والمدني وعنصر الشرطة والتعاون مع سائر الجهات المعنية في الميدان، مثل الوكالات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني. ومن الأمثلة الملموسة الجديرة بتسليط الضوء عليها العلاقة الممتازة بين وحدة أوروغواي ومكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والتي أدت إلى نتائج ملموسة على صعيد تنفيذ الولاية، ولا سيما في مجالات حماية المدنيين واحترام حقوق الإنسان وتعزيزها.

وبالمثل، هناك عنصر حاسم آخر في تنفيذ المهام المتصلة بالحماية على نحو أكثر فعالية، وهو قدرة عمليات السلام على جمع المعلومات وتحليلها. وفي حالة الوحدة التابعة لأوروغواي في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ثبت أن استخدام أدوات الاستخبارات في كيفو الشمالية مفيد لمنع انتهاكات حقوق الإنسان، لأنه يتيح، في جملة أمور، تحسين الإلمام بالحالة وآليات للإنذار المبكر.

كما أن تجربة أوروغواي في عمليات السلام مكنتها من تحديد بعض التحديات التي يمكن أن تؤثر سلباً في قدرة البعثة على الاضطلاع بمهام حقوق الإنسان؛ ومن بين هذه التحديات ما يلي:

حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين التي يرتكبها حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة، والتي تدينها أوروغواي بشدة، حيث أنها تشكل انتهاكاً لأبسط حقوق الضحايا وتتعارض مع ما هو متوقع من ذوي الخوذ الزرق.

وقد أدت التخفيضات في ميزانيات عمليات السلام، في كثير من الحالات، إلى إعاقة قدرة البعثات على تنفيذ المهام المتصلة بالحماية، بما فيها تلك المتعلقة بحقوق الإنسان. وبالمثل، فإن التأخير في سداد التكاليف للبلدان المساهمة بقوات له أثر سلبي مماثل.

أخيراً، فإن الأزمة العالمية الحالية الناجمة عن كوفيد-19 تشكل تحدياً إضافياً، لأنها تزيد من حدة الضعف الشديد لملايين الأشخاص الذين يعانون بالفعل من عواقب النزاع. كما أنها تشكل تحديات لعمليات الأمم المتحدة للسلام، التي يجب أن تواصل تنفيذ ولاياتها ولكن في ظل قيود وحدود إضافية.

وفي الختام، فإن أوروغواي، بوصفها بلداً يلتزم منذ عهد بعيد بتعددية الأطراف واحترام القانون الدولي وتعزيزه، فضلاً عن سجلها الطويل في المساهمة بحفظة سلام في الأمم المتحدة، قد أخذت على عاتقها بتقان واعتزاز مهمة حماية المدنيين في مختلف أنحاء العالم. ونؤكد للمنظمة ودولها الأعضاء عزمنا على مواصلة، بل زيادة، مساهمتنا بذوي الخوذ الزرق، لا سيما في هذه الظروف العملية البالغة الصعوبة التي قد يكون فيها المدنيون أكثر ضعفاً.

وبالمثل، ستواصل أوروغواي عملها الشاق على الصعيد السياسي في الأمم المتحدة من خلال كل منبر ذي صلة - اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام واللجنة الخامسة ومبادرة العمل من أجل حفظ السلام - للتشجيع على الإسهام في عمليات السلام وتعزيزه من أجل ترسيخ حقوق الإنسان وحمايتها.
